مؤتمر العمل الدولي، الدورة ١٠٢، ٢٠١٣

تقرير المدير العام

ملحق

وضع عمال الأراضي العربية المحتلة

مكتب العمل الدولي جنيف

ISBN 978-92-2-626851-7 (print)
ISBN 978-92-2-626852-4 (Web pdf)
ISSN 0252-7022

الطبعة الأولى، ٢٠١٣

لا تنطوي التسميات المستخدمة في منشورات مكتب العمل الدولي، التي تتفق مع تلك التي تستخدمها الأمم المتحدة، ولا العرض الوارد فيها للمادة التي تتضمنها، على التعبير عن أي رأي من جانب مكتب العمل الدولي بشأن المركز القانوني لأي بلد أو منطقة أو إقليم، أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين حدودها.

والإشارة إلى أسماء الشركات والمنتجات والعمليات التجارية لا تعني مصادقة مكتب العمل الدولي عليها، كما أن إغفال ذكر شركات ومنتجات أو عمليات تجارية ليس علامة على عدم إقرارها.

ويمكن الحصول على منشورات مكتب العمل الدولي عن طريق المكتبات الكبرى أو المكاتب المحلية لمكتب العمل الدولي الموجودة في كثير من البلدان أو مباشرة من: ILO Publications, International Labour Office, CH-1211 Geneva 22, Switzerland، وسوف ترسل مجاناً قائمة بالمنشورات الجديدة، من العنوان المذكور أعلاه أو عن طريق البريد الإلكتروني على العنوان: pubvente@ilo.org

زوروا موقعنا الإلكتروني على العنوان: www.ilo.org/publns

تصميم وحدة معالجة النصوص العربية TTA: Confrep-ILC102-DG_ANNEX[CABIN-130419-1]-Ar.docx
طبع في مكتب العمل الدولي، جنيف، سويسرا

تمهيد

أوفدت هذه السنة أيضاً، وفقاً للولاية التي منحها مؤتمر العمل الدولي، بعثة لإعداد تقرير بشأن وضع العمال في الأراضي العربية المحتلة. وكما في الماضي، زارت البعثة الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وغزة وإسرائيل والجولان السوري المحتل. وكما كانت عليه الحال العام المنصرم، لم تتمكن البعثة من زيارة الجمهورية العربية السورية.

وأجرت البعثة مناقشات معمقة مع ممثلين عن السلطة الفلسطينية وحكومة إسرائيل ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال في فلسطين وإسرائيل، ومع المواطنين السوريين في الجولان السوري المحتل، ومع ممثلين عن الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية. وقدم الجميع معلومات استُرشد بها في إعداد هذا التقرير. كما اضطلعت البعثة بعدد من الزيارات الميدانية.

وإنني ممتن لما أبداه جميع محاوري البعثة من تعاون، وهو ما يؤكد مرة جديدة الدعم واسع النطاق للقيم التي تجسدها منظمة العمل الدولية. وكما جرت عليه العادة، اضطلعت البعثة بعملها يحدوها هدف التوصل إلى تقييم شامل ودقيق ومحايد عن وضع العمال في الأراضي العربية المحتلة.

وبعثة هذا العام هي الأولى منذ أن اعترفت الجمعية العامة للأمم المتحدة بفلسطين كدولة لها صفة مراقب غير عضو، في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢. ويصف التقرير وضعاً يسوده قدر كبير من انعدام اليقين وخطر حقيقي من دوامة نزولية يمكن أن تحبط جميع الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية التي ما فتئ المجتمع الدولي يدعمها خلال العقدين التاليين لاتفاقات أوسلو. وكان التقرير الذي صدر العام الماضي قد حذر من حدوث جمود سياسي خطير. غير أن سوق العمل الفلسطيني كان لا يزال يشهد آنذاك بعض التقدم من حيث النمو الاقتصادي وفرص العمل والحوار الاجتماعي والمساواة بين الجنسين. أما الزخم الرامي إلى تحقيق النمو، والذي كان يعاني أصلاً من الهشاشة، فقد وصل اليوم إلى حد من الجمود وباتت الأزمة المالية تتحول إلى أزمة اقتصادية واجتماعية.

وما لم تتخذ كافة الجهات المعنية قراراً حازماً بهذا الشأن، داخل المنطقة وخارجها، فإنّ الوعود التي تنطوي عليها عملية السلام سوف تندثر. والأزمة المالية التي تواجهها السلطة الفلسطينية لا تعزى فقط إلى قرار إسرائيل بأن تعلق، على الأقل مؤقتاً، دفع إيرادات التخليص الجمركي، وذلك عقب القرار الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة، بل تتفاقم الأزمة جراء استمرار تخلف الجهات المانحة عن الوفاء بالالتزامات والتعهدات التي وعدت بها.

ويبدو من الواضح أكثر فأكثر أنّ القيود الناجمة عن استمرار الاحتلال وتوسع النشاط الاستيطاني تحول فعلياً دون تمكن الاقتصاد الفلسطيني، وبالأخص قطاعه الخاص، من تحقيق تقدم يعتد به. وفي هذا الوضع المقيّد، هناك احتمال تآكل جسيم في الثقة الموضوعة في قدرة مؤسسات الدولة الفلسطينية على توفير استراتيجيات للنمو الاقتصادي تترافق مع العمل اللائق واحترام الحقوق الأساسية.

وبدلاً من أن يشهد الاقتصاد الفلسطيني المزيد من التقدم في إقامة الدولة، يجد نفسه الآن يصارع البقاء بنمو يعاني من الركود وارتفاع البطالة والفقر والتبعية الغذائية. وقد ازداد الوضع حدة في غزة على وجه الخصوص، حيث بلغ مستويات مثيرة للقلق سرعان ما سيصبح من غير الممكن احتمالها. وتتقلص حقوق العمال وقطاعات الأعمال في غزة بسبب الحصار المستمر ومجموعة القيود الجديدة التي تفرضها السلطات الفعلية.

وترى منظمة العمل الدولية أنّ هذه التطورات تضر بشكل خاص بوضع وحقوق العمال وأصحاب العمل ومؤسسات وسلطات سوق العمل، إلى جانب ممارسة الحوار الاجتماعي والتعاون الثلاثي. وعند حدوث أزمة اقتصادية، يكون الأشد استضعافاً هو مَن يشعر بضغطها أولاً: النساء والرجال الذين يفقدون وظائفهم أو لا يمكنهم الحصول على عمل لائق؛ وأولئك الذين يعانون المحن ويمكن استغلالهم؛ وأولئك الذين يعتمدون على المساعدات من حيث الغذاء والمأوى.

وهناك تحرك دولي أكبر اليوم، غير أنه لم يثمر حتى الآن إلا عن استجابات لا يمكن التنبؤ بها بل يشوبها التناقض. وتحوّل البرامج المحلية اهتمام الفاعليات الدولية الرئيسية، في وقت تستدعي فيه الحلول المستدامة إلى مشاركتها على نحو مستمر وبنّاء. وعلى الرغم من المساعي المتزايدة لمعالجة الانقسام الفلسطيني، بمساعدة الجهات المتواجدة في المنطقة والتي يمكن أن تتواصل مع جميع الأطراف، ليس من تقدم فعلي يلوح في الأفق. وقد كانت تركة الثورات التي واجهتها الحكومات الاستبدادية في المنطقة العربية منذ عامين، محسوسة في المقام الأول من خلال نداء قوي لتحقيق العدالة والمساءلة، صادر عن شعب يرفض أن يبقى صامتاً وخانعاً.

ومن الواضح بالتالي أنّه لا يمكن لأي حل مستدام أن يفرض من فوق ولا من طرف أو آخر، ولا من أي عضو من أعضاء المجتمع الدولي على الأطراف في النزاع قديم العهد. ولا بد من التوصل إلى حلول من خلال تضافر الجهود، وذلك حسب طابعها الملح.

وينبغي على الأقل، عدم القيام بأي أمر من شأنه أن يزيد الوضع سوءاً. وردة فعل إسرائيل إزاء القرار الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة جعلت الأطراف على قاب قوسين من شفير الهاوية. فحرمان السلطة الفلسطينية من الموارد التي يحق لها فيها، وزيادة وتيرة غير مسبوقة أصلاً في نمو المستوطنات وفرض قيود على الاقتصاد الفلسطيني من خلال أساليب الحظر وعبء المستوطنات، سيؤدي لا محال إلى تدمير أي إيمان بوعد قيام دولتين من أجل شعبين. وما نحتاج إليه بالمقابل، إلى جانب المفاوضات الحقيقية، إنما هو اتخاذ خطوات من شأنها أن تبث الروح في عملية السلام الواهنة وأن تنعش النمو الاقتصادي.

ويستلزم هذا الوضع أن تتخذ إسرائيل تدابير ليس من شأنها أن تخفف من وطأة تطبيق القيود على الناس وقطاعات الأعمال فحسب، بل أن تزيلها تماماً، مما يمكّن الاقتصاد الفلسطيني من النمو واستحداث وظائف لائقة. ويستدعي الوضع الاستمرار في تقديم الدعم، بما في ذلك التمويل الممكن الاعتماد عليه، لمؤسسات الإدارة السديدة والعدالة الاجتماعية. كما يستدعي بذل جهود ثابتة العزم من أجل تحقيق الالتزام الفلسطيني بالحوار الاجتماعي وسيادة القانون. ولا بد من معاملة جميع العمال، أياً كان مكان عملهم وشكل استخدامهم، بكرامة واحترام حقوقهم الأساسية، ولا بد من أن تتاح لهم وسائل انتصاف فعالة في حال حدوث انتهاكات.

ولمنظمة العمل الدولية دور واضح تضطلع به في الاستمرار في دعم عملية سلام حقيقية. ومن شأن هذا الدور أن يعزز مؤسسات الإدارة السديدة، بما فيها تلك التي تتناول النزاعات والمصالح والمطامح المتباينة، من خلال الحوار الاجتماعي والتعاون الثلاثي والفرص المتساوية. ويمكن للمنظمة أن تقدم المساعدة في مجال الاعتراف بحقوق جميع الأطراف وتحقيقها في سوق العمل. ويمكنها أن تساعد على وضع قوانين وسياسات وبرامج ترمي إلى تعزيز العمالة الكاملة والمنتجة والمختارة بحرية.

ويمكن لمنظمة العمل الدولية أن تدعم تدابير من شأنها أن تعزز النمو وفرص العمل من خلال مبادرات المشاريع الخاصة أو التعاونيات. ويمكنها أن تسهم في عملية وضع قانون العمل وتطبيقه. وفي فلسطين وإسرائيل على حد سواء، يمكن للمنظمة أن تساعد على القضاء على الاستغلال في سوق العمل. وتلتزم منظمة العمل الدولية بالتعهد الذي قطعته لتقديم المساعدة سعياً إلى إحراز المزيد من التقدم في سبيل تحقيق المساواة بين الجنسين.

ونقطة الانطلاق الهادفة إلى الحؤول دون الانزلاق أكثر في دوامة نزولية من الأزمة واليأس، تكمن في الإدراك بأن الوضع الراهن لا يطاق ولن يفتأ كذلك ما لم يستند إلى العدالة الاجتماعية. ولا بد للمجتمع الدولي من أن يتجاوز الوعود والأماني. فاتخاذ إجراء متزامن على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي إنما هو وسيلة إنسانية ولازمة في آن معاً وهو الوسيلة لإعادة الثقة في التحسن الفعلي في الوضع الذي يواجهه عمال الأراضي العربية المحتلة، ولتوفير الظروف المؤاتية لذلك.

وليس ذلك بالمهمة المستحيلة، بل الإدراك بأنه ما من سبيل إلى إقامة سلام دائم إلا إذا بني على أساس من العدالة الاجتماعية، على نحو ما ورد في دستور منظمة العمل الدولية.

أيار/ مايو ٢٠١٣

غـاي رايـدر
المديــر العــام

المحتويات

الصفحة

تمهيد iii

مقدمة ١

١ - انعدام اليقين وخطر الدخول في دوامة التدهور ٣

٢ - الركود الاقتصادي والاحتلال المتواصل يتسببان في زيادة تأزم سوق العمل..... ٦

٣ - العمال الفلسطينيون بين خيبة الأمل واليأس..... ١٧

٤ - الحاجة إلى تعزيز الإدارة السديدة والعدالة الاجتماعية..... ٢٥

٥ - التوترات في الجولان السوري المحتل ٣٤

ملاحظات ختامية..... ٣٦

المراجع..... ٣٧

مرفق: قائمة محاوري البعثة..... ٤١

مقدمة

١. عملاً بالقرار المتعلق بآثار المستوطنات الإسرائيلية في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى على وضع العمال العرب، الذي اعتمده مؤتمر العمل الدولي في دورته السادسة والستين (١٩٨٠)، أوفد المدير العام مرة أخرى هذا العام بعثة إلى إسرائيل والأراضي العربية المحتلة لإجراء أكمل تقييم ممكن لوضع عمال الأراضي العربية المحتلة. وعلى غرار السنوات الماضية، سعت البعثة إلى جمع المعلومات وتقييمها بشأن وضع العمال في الأرض الفلسطينية المحتلة (الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وغزة) والجولان السوري المحتل[١].

٢. واسترشد ممثلو المدير العام بالمبادئ والأهداف المكرسة في دستور منظمة العمل الدولية، بما في ذلك إعلان فيلادلفيا، وإعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل وإعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة. واسترشد الممثلون أيضاً بالقرارات التي اعتمدها مؤتمر العمل الدولي وبالمبادئ المنصوص عليها في معايير العمل الدولية ذات الصلة وتلك التي أعلنتها هيئات الإشراف في منظمة العمل الدولية.

٣. ولدى دراسة جميع القضايا المعنية، سواء أثناء زيارة البعثة أو عند إعداد هذا التقرير، وضع ممثلو المدير العام نصب أعينهم، جرياً على عادتهم، المعايير ذات الصلة التي يتضمنها القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، لا سيما اتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧ (فيما يتعلق بقوانين وأعراف الحرب البرية) واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ (بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب)، واللتين تشكل إسرائيل طرفاً فيهما. واسترشدت البعثة بالقرارات ذات الصلة، الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن، ولا سيما قرارات مجلس الأمن رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) ورقم ٣٣٨ (١٩٧٣) ورقم ٤٩٧ (١٩٨١) ورقم ١٣٩٧ (٢٠٠٢) ورقم ١٥١٥ (٢٠٠٣) ورقم ١٨٥٠ (٢٠٠٨) ورقم ١٨٦٠ (٢٠٠٩). ولم تغب عن ذهنها أيضاً فتوى محكمة العدل الدولية، الصادرة في ٩ تموز/ يوليه ٢٠٠٤ (محكمة العدل الدولية، ٢٠٠٤).

٤. وقد عهد المدير العام بهذه المهمة إلى السيد كاري تابيولا (Kari Tapiola)، كممثل خاص له، والسيد طارق الحق (Tariq Haq)، الباحث الاقتصادي في إدارة سياسة العمالة، والسيد مارتين ويلز (Martin Oelz)، أخصائي الشؤون القانونية في إدارة ظروف العمل والمساواة، والسيدة شونا أولني (Shauna Olney)، المنسقة في فريق المساواة في إدارة معايير العمل الدولية؛ وجرت البعثة من ١٥ إلى ٢٣ آذار/ مارس ٢٠١٣. وقام السيد منير قليبو، ممثل منظمة العمل الدولية في القدس، والسيدة رشا الشرفا، المسؤولة عن البرامج في مكتب ممثلية المنظمة في القدس، بجميع التحضيرات لهذه البعثة التي كانا عضوين كاملين فيها.

٥. وبالنظر إلى القيود الأمنية للأمم المتحدة، تعذر على الممثل الخاص للمدير العام زيارة الجمهورية العربية السورية من أجل عقد المشاورات. وجرى تقديم طلب للحصول على معلومات خطية إلى منظمة العمل العربية التي استجابت لذلك بإرسال تقرير إلى البعثة.

[١] كما أشير إليه في التقارير السابقة، أعلن عن موقف الحكومة الإسرائيلية إزاء الجولان بالعبارات التالية: "تهدف بعثة مكتب العمل الدولي إلى جمع المعلومات من أجل تقرير المدير العام عن الأراضي العربية المحتلة. ويتمثل موقف حكومة إسرائيل في أن الجولان الذي تطبق عليه قوانين إسرائيل وولايتها القضائية وإدارتها، لا يعد الآن من تلك المناطق. وعلى ضوء هذا الاعتبار، منحت بعثة مكتب العمل الدولي تصريحاً بزيارة الجولان كبادرة حسن نية مع كافة التحفظات. وينبغي ألا يكون قرار تسهيل هذه الزيارة غير الرسمية بمثابة سابقة، وهو لا يخالف بأي حال موقف الحكومة الإسرائيلية". ومن الجدير التذكير بأن إسرائيل ضمت الجولان إليها من طرف واحد في سنة ١٩٨١ وبأن قرار مجلس الأمن رقم ٤٩٧ (١٩٨١) يطالب إسرائيل بإلغاء قرارها بضم الجولان، وهو قرار لم تعترف به الأمم المتحدة أبداً.

٦. وخلال الزيارة، عقد ممثلو المدير العام العديد من المناقشات والاجتماعات مع محاورين إسرائيليين وفلسطينيين، فضلاً عن محاورين من الجولان السوري المحتل[٢]. والتقوا بممثلين من شتى الوزارات والمؤسسات في السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية ومنظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل الفلسطينية والإسرائيلية، والمنظمات غير الحكومية، ومؤسسات البحث وقادة المجتمع المحلي. وتشاورت البعثة كذلك مع ممثلين عن الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى.

٧. ويعرب المدير العام مرة أخرى عن عميق امتنانه إلى جميع الأطراف المعنية، ويرغب في أن ينوّه بأن ممثليه قد لقوا تعاوناً كاملاً من جميع الأطراف، العربية والإسرائيلية على حد سواء، وكذلك من ممثلي منظمات منظومة الأمم المتحدة، في الحصول على المعلومات الوقائعية التي يستند إليها هذا التقرير. ويرحب بالإسهامات الكتابية المقدمة من حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية والشركاء الاجتماعيين ومنظمة العمل العربية.

٨. وإلى جانب البيانات والدراسات والتقارير المتاحة في المجال العام، يأخذ هذا التقرير في الحسبان المعلومات الكتابية والشفوية التي جمعتها البعثة في عين المكان. وحظيت المعلومات التي استقيت شفوياً من مختلف محاوري البعثة بفحص شامل بشكل خاص وجرى التحقق منها ومن غيرها من المعلومات المتاحة قدر الإمكان. ولدى دراسة وضع العمال الفلسطينيين والعمال العرب الآخرين، اتسم عمل أعضاء البعثة بالحياد والموضوعية.

٩. ومنذ صدور التقرير الأخير للمدير العام عن وضع العمال في الأراضي العربية المحتلة، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار ١٩/٦٧ بعنوان "مركز فلسطين في الأمم المتحدة" قررت بموجبه "أن تمنح فلسطين مركز دولة غير عضو لها صفة المراقب في الأمم المتحدة، دون المساس بحقوق منظمة التحرير الفلسطينية المكتسبة وامتيازاتها ودورها في الأمم المتحدة بصفتها ممثل الشعب الفلسطيني، وفقاً للقرارات ذات الصلة بالموضوع والممارسة المعمول بها في هذا الشأن" (الأمم المتحدة، ٢٠١٢أ، الفقرة ٢). وكما ذكر الأمين العام للأمم المتحدة "إنّ تغيير مركز فلسطين في الأمم المتحدة لا يسري على المنظمات والهيئات خارج الأمم المتحدة" (الأمم المتحدة، ٢٠١٣أ، الفقرة ١).

[٢] ترد قائمة بمحاوري البعثة في المرفق بهذا التقرير.

١ - انعدام اليقين وخطر الدخول في دوامة التدهور

١٠. في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢، اعترفت الجمعية العامة للأمم المتحدة بفلسطين كدولة لها صفة مراقب. ولم يرق ذلك إلى مستوى الهدف الذي كان يسعى إليه الرئيس محمود عباس، المتمثل في الاعتراف بفلسطين كدولة عضو، بيد أنه أعطى القيادة الفلسطينية دفعةً سياسية وأكسبها مزيداً من الثقة. ولكن، تبيَّن أنّ التأثير الفوري قاتم من الناحية الاقتصادية. وأدى رد الفعل الأولي لإسرائيل، المتمثل في الامتناع عن دفع إيرادات التخليص الجمركي للسلطة الفلسطينية، إلى جانب الانخفاض المتواصل في دعم الجهات المانحة والذي كان أكثر من المتوقَّع، إلى فرض المزيد من القيود على الاقتصاد الفلسطيني والقضاء الفعلي على النمو المرتفع نسبياً الذي سُجِّل في السنوات القليلة الماضية. وأعلنت إسرائيل أيضاً عن خطط هامة لزيادة توسيع المستوطنات، مما سيفضي إلى جملة أمور منها عزل القدس الشرقية.

١١. ولا تزال الحالة الاجتماعية في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية وغزة، تخضع لضغوط شديدة بسبب الأزمة المالية الحادة التي واجهتها السلطة الفلسطينية عقب ذلك. وما يزيد الطين بلة استمرار الانقسام السياسي الفلسطيني دون ظهور أي حل دائم في الأفق. وتزيد استقالة رئيس الوزراء سلام فياض مؤخراً من انعدام اليقين السائد. وأشار روبرت سيري، منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، في ٢٥ آذار/ مارس ٢٠١٣، إلى أن من الوهم الاعتقاد بأن الوضع الحالي يمكن أن يستمر إلى الأبد (مجلس الأمن في الأمم المتحدة، ٢٠١٣). وكان سيري يقصد أساساً الوضع السياسي، غير أن كلامه ينطبق أيضاً على السياق الاجتماعي وسياق العمالة.

١٢. ولا يوجد على أرض الواقع أي وضع حقيقي راهن يمكن أن "يُحافظ عليه". فما زالت أنشطة الاستيطان والتوقيف وهدم المنازل والهيكليات الفلسطينية الأخرى متواصلة. ويغذي التوترات استمرار إسرائيل في احتجاز عدد كبير من السجناء الفلسطينيين وموجات العنف العرضية في غزة. وتؤثر القيود المفروضة على التنقل والنشاط بسبب الاحتلال على جميع الفلسطينيين عملياً. وفي بعض المناطق، مثل المنطقة جيم المحددة في اتفاقات أوسلو، وفي القدس الشرقية، تحد هذه القيود من الأنشطة والمبادرات الاقتصادية بشكل صارم بل تعيقها وتجعلها في الوقت نفسه تعتمد على اقتصاد المستوطنات، أو تخضع له. ويجري تخفيف تطبيق بعض القيود لكن بشكل لا يمكن التنبؤ به، أما النظام نفسه فيبقى قائماً.

١٣. والجهات المانحة من جميع الجوانب ليست على الأبواب. وبدأت البطالة الفلسطينية ترتفع من جديد وأخذ النمو الاقتصادي يتناقص والفقر وانعدام الأمن الغذائي ينتشران. وأصبح هدف حل الدولتين يتلاشى أكثر فأكثر في وقت يدعو فيه المنطق السياسي والاقتصادي والاجتماعي إلى اتخاذ خطوات ثابتة وملموسة من أجل تحقيقه. وعلى كل حالٍ، اعتبر كل من الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، منذ عامين فقط، أنّ المؤسسات الفلسطينية ناضجة بما فيه الكفاية لدعم الدولة الناشئة. وثمة حالياً خطر فوات الفرصة رغم الالتزامات الوطنية والدولية العارمة لتحقيق ودعم حل الدولتين، ولا يُعرض أي بديل آخر قابل للتحقيق.

١٤. وتزداد آفاق التفاوض، بما فيها المصالحة الفلسطينية، تقلصاً بفعل تزايد فقدان الزعماء السياسيين سلطتهم على جميع الجوانب. وقد لا يرغب الشباب في اتخاذ موقف في أي مواجهة بين الأطراف الفلسطينية، وقد يُنظر إلى هذه المواجهة على أنها خارجية وبعيدة بالمقارنة مع الصعوبات اليومية التي يواجهها الناس. وقد ينتج عن ذلك رد فعل ضد جميع الفصائل الموجودة. ويواجه النظام برمته خطر اضمحلال الثقة. ورغم جميع النزاعات والتناقضات، تركت "الصحوة العربية" إرثاً واحداً ما زال مستمراً ألا وهو: لن يقبل الناس في أي مكان في المنطقة السكوت من جديد. ومهما كان المستقبل يخبئ في طياته، لن يتم التصدي له بإذعان وخنوع.

١٥. وبإمكان النشاط المتزايد للاستيطان في المنطقة جيم وحول القدس الشرقية أن يوجه ضربة قاضية إلى عملية السلام. وإذا أريدَ أن تكون هناك أي آفاق حقيقية في عمليات التبادل الأخيرة، بما فيها تلك التي أعقبت الزيارة التي قام بها رئيس الولايات المتحدة إلى المنطقة في آذار/ مارس ٢٠١٣، فإن من الواجب على الأقل إيقاف مد النشاط الاستيطاني. وهذا ليس مجرد ضرورة سياسية. ومن الضروري إزالة العبء البشري والاقتصادي الناشئ عن المستوطنات لتحقيق أي نمو مستدام للاقتصاد الفلسطيني، بما في ذلك آفاق تعزيز النمو من خلال تنمية القطاع الخاص.

١٦. واستطاعت التقارير السابقة أن توثق إنجازات جديرة بالملاحظة في إرساء دعائم لمؤسسات دولة فلسطينية. وما زال من الممكن تسجيل تقدم في مجال المساواة بين الجنسين، ولا سيما في أنشطة الشركاء الاجتماعيين. غير أن الكثير مما تجري مناقشته يتصل بخطط ورؤى ورغبات مستقبلية تفتقر إلى التمويل والخبرة التي لا يمكن أن تتوفر سوى بفضل المؤسسات والحوار الاجتماعي العملي. ومن المثير للقلق أن يكون

أحد المؤشرات الرئيسية للتقدم مقتصراً على حفظ القانون والنظام، خاصة أن من الواجب أن يقترن ذلك بالتذكير بأن على قوات الأمن أن تحسّن أداءها بشأن قضايا حقوق الإنسان (مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، ٢٠١٣أ).

التبعية والكرب في غزة

١٧. الوضع في غزة الآن أكثر سوءاً مما كان عليه في أواخر التسعينات من ناحية الاحتياجات الاقتصادية والإنسانية. ويسعى أهل غزة، العمال منهم وأصحاب المشاريع، جاهدين للتغلب على مزيج من حصار خارجي وحكم من السلطات الفعلية ما برح يشتد. ويمنع عدم قابلية التنبؤ بالوضع أي تخطيط مجدٍ للأنشطة الاقتصادية. وظلت تجارة الأنفاق، التي تنظمها السلطات الفعلية وتفرض عليها ضرائب، تدعم النشاط الاقتصادي رغم طبيعتها غير القانونية. ويتعرض آلاف العمال الذين يشتغلون في الأنفاق لمخاطر شديدة على صحتهم وسلامتهم، وقد وقعت عدة حوادث مميتة. وتتخذ مصر حالياً تدابير لوضع حد لهذه الممارسة غير القانونية ويُتوخى أن تُجرى عمليات التبادل التجاري من خلال معبر كيرم شالوم الإسرائيلي. ومن السابق لأوانه القول إلى أي مدى سيكون من الممكن تنفيذ هذا الانتقال بفعالية.

١٨. ولا يزال ٧٥ في المائة من سكان غزة يعتمدون على المعونة الغذائية. وتبينت هشاشة الوضع من مظاهرات عنيفة اندلعت بعد زيارة البعثة بقليل وأرغمت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) على إيقاف توزيع الغذاء مؤقتاً. ويتعرض أكثر من نصف النساء المتزوجات في غزة للعنف المنزلي (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١١أ)، وهناك مؤشرات تظهر أنّ هذا العنف يتزايد مع تدهور الوضع الاقتصادي. ويبيِّن الوضع في غزة أيضاً كيف يمكن أن يكون العائد من الاستثمار في التعليم سلبياً، إذ إنّ أكثر من ٨٠ في المائة من النساء الحاصلات على تعليم جامعي عاطلات عن العمل.

١٩. وخلال الأعمال العدائية التي جرت في غزة في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢، قُتل ١٥٨ فلسطينياً؛ كما قُتل ستة إسرائيليين بصواريخ فلسطينية. ودمّر ما مجموعه ٣٢٨ منزلاً أو أصيب بأضرار جسيمة خلال النزاع وتشرد آلاف الأشخاص. ووقع عدد محدود من الأحداث عبر حدود غزة منذ اتفاق وقف إطلاق النار الذي تم بوساطة مصرية. والمدخلات التي تقدمها الجهات الفاعلة الإقليمية التي تولي السلام والاستقرار في المنطقة اهتماماً كبيراً، والتي هي على اتصال بالأطراف المعنية، تتسم بأهمية بالغة لإدارة الوضع في غزة في المستقبل.

التركيز على افتقار العمال الفلسطينيين إلى الحماية

٢٠. يتعمق هذا التقرير في بحث حالة العمال الفلسطينيين في إسرائيل والمستوطنات، وهي حالة أصبحت محل اهتمام وقلق متزايديْن. ويعرب أصحاب العمل الإسرائيليون عن تفضيلهم للعمال الفلسطينيين على العمال المهاجرين ولكنهم يواجهون عراقيل في هذا الشأن. وبينما ارتفعت الحصص، نقص استخدام تراخيص الدخول والعمل نتيجة القيود المتعلقة بالسن والحالة الأمنية والتي لا يمكن التنبؤ بها. وتؤدي طريقة معاملة العمال الفلسطينيين في نقاط التفتيش وفي وسائل النقل إلى إثارة التوترات. ورغم الجهود التي تبذلها النقابات العمالية، لا يزال العمال الفلسطينيون يواجهون صعوبات جمة في رفع القضايا عن انتهاكات لحقوقهم.

٢١. ويظل العمل في المستوطنات غير منظم إلى حد كبير وعرضة للاستغلال. وانتقد مراقب الدولة وأمين المظالم في إسرائيل مؤخراً السلطات الإسرائيلية لتباطؤ إجراءاتها في ضمان تفتيش الأجور والسلامة والصحة المهنيتين وكذلك التأمين الاجتماعي لجميع العمال في المستوطنات، بمن فيهم العمال الفلسطينيون. ويعمل آلاف الفلسطينيين حالياً في هذا "النظام الوسط" المحصور بين سوقي عمل. وقد لا يكون ذلك خيارهم الأول، ولكن بالنظر إلى مزاياه من حيث الأجر وإلى الحقائق الاقتصادية في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، يستحيل الحديث عن حرية حقيقية في الاختيار.

آفاق محدودة للقطاع الخاص

٢٢. جاء في ملخص الرئيس الموجه إلى اجتماع لجنة الارتباط الخاصة المعقودة في بروكسل في ١٩ آذار/ مارس ٢٠١٣ أنه: "يجب على السلطة الفلسطينية وإسرائيل والمجتمع الدولي اتخاذ إجراءات متضافرة وعاجلة من أجل تحقيق استقرار الوضع المالي للسلطة الفلسطينية وإنعاش النمو الاقتصادي الذي يقوده القطاع الخاص" (لجنة الارتباط الخاصة، ٢٠١٣). وليس من المؤكد، في الوقت الراهن، أن تكون توقعات القطاع الخاص الفلسطيني جزءاً رئيسياً من الحل. ولا تزال مباني غرفة التجارة في القدس الشرقية مغلقة. وفي غزة، أقالت السلطات الفعلية رئيس الغرفة وفرضت شروطها الخاصة على التجار الذين يطلبون التراخيص. وفي الضفة الغربية، يقول حتى أصحاب المشاريع الفلسطينيين الأكثر نجاحاً إنهم مضطرون إلى العمل بطريقة تكاد تتجاوز حدود القواعد واللوائح والسياسات أو تتجاوزها أحياناً.

٢٣. ويجب أن يُنظر إلى خطط إنشاء المجمعات الصناعية وأماكن الترفيه السياحية في سياق القيود التي تحول دون الوصول إلى الأراضي والمياه والأسواق. وقد يحالف المرءَ الحظ مع السلطات الإسرائيلية في حالات فردية، شريطة ألا تؤدي هذه الأماكن إلى تغيير السياسة التقييدية المتبعة. ولكن لا يمكن أن تكون هذه الترتيبات التي يتعذر التنبؤ بها بديلاً لتدابير منهجية من شأنها أن تسمح للقطاع الخاص الفلسطيني بالتخطيط واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق النمو والعمالة.

٢٤. وتأتي الدعوة إلى تمكين القطاع الخاص من تحمل المزيد من المسؤولية لتحقيق النمو في سياق وضع اقتصادي مزرٍ. وستترتب لا محالة عن ممارسة الانضباط المالي وزيادة تخفيض الإنفاق، الذي يتمثل أساساً في الإنفاق على الأجور، عواقب اقتصادية واجتماعية. وسيشعر الكثيرون بهذه العواقب قبل أن تؤتي أي تدابير لتعزيز نمو القطاع الخاص ثمارها بوقت طويل. وإذا أُريد فعلاً لتدابير التقشف أن تساعد الاقتصاد وألا تدفعه إلى دوامة أكثر تدهوراً، فإن من غير الممكن أن تُتخذ هذه التدابير بمعزل عن غيرها. وثمة حاجة ملحة إلى أن تغطي الجهات المانحة العجز الذي يُتوقع أن يتراوح بين ١,٣ و١,٤ مليار دولار أمريكي وتساعد على سد الفجوة المالية البالغة ٠,٤ مليار دولار أمريكي لهذه السنة. ويجب تعزيز نمو القطاع الخاص من خلال تحقيق تحسن هام في وصول الفلسطينيين إلى المنطقة جيم والأسواق الإقليمية والدولية. بالإضافة إلى ذلك، يجب دعم الثقة باستئناف عملية التفاوض السياسي. وعلى هذه الخلفية، لا بد من أن يكون الحوار الاجتماعي الفعال في فلسطين جزءاً لا يتجزأ من التصدي لعواقب الأزمة المالية.

الجولان السوري المحتل: شبح النزاع السوري

٢٥. تتجلى الآثار المباشرة للنزاع السوري بطريقتين على الأقل. ففي مناسبات قليلة، امتدت الأحداث العنيفة إلى الجولان السوري المحتل. ويشعر المواطنون السوريون الذين يعيشون تحت الاحتلال أيضاً بالانقسامات التي يقوم عليها النزاع في سوريا. ولم تتحسن آفاق المواطنين السوريين وسبل عيشهم. وتعاني الزراعة أكثر فأكثر من عدم القدرة على التنافس بسبب القيود المفروضة على المياه وغيرها من القيود. ومع قلة الآفاق الحقيقية، فيما عدا الخيار الشخصي للبحث عن الرخاء في سوق العمل الإسرائيلية، أضحى من الصعب أكثر فأكثر الحفاظ على الهوية والتحكم في الفرص الاقتصادية. وتتضاعف هذه المشقات لأن أحداثاً أخرى في المنطقة حوّلت الانتباه عن هذا الجانب من الاحتلال الطويل.

٢ - الركود الاقتصادي والاحتلال المتواصل يتسببان في زيادة تأزم سوق العمل

٢٦. بعد ثلاث سنوات من النمو المرتفع نسبياً وإن كان هشاً، تباطأ النشاط الاقتصادي الفلسطيني بشكل ملحوظ في عام ٢٠١٢. فقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي عموماً بنسبة ٥,٩ في المائة عن مجموعه في عام ٢٠١١، بالمقارنة مع معدلات كانت تتجاوز ٩ في المائة في السنوات السابقة. وكان هذا المجموع يتكون من نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٥,٦ في المائة في الضفة الغربية و٦,٦ في المائة في غزة.

٢٧. وفي الضفة الغربية، واجهت السلطة الفلسطينية أزمة مالية مستمرة، أساساً بسبب نقص المعونة التي تقدمها الجهات المانحة وانخفاض إيرادات التخليص الجمركي من إسرائيل إلى مستوى أدنى مما حُدِّد في الميزانية. واقترن ذلك بزيادة انعدام اليقين السياسي وقلة التحسن في الوصول إلى موارد الإنتاج. وفي غزة، تباطأ ازدهار نشاط البناء المرتبط باقتصاد الأنفاق، الذي حفز النمو المرتفع في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١ (وإن كان ذلك انطلاقاً من قاعدة مستنزَفة للغاية)، بعد أن شرعت مصر في اتخاذ تدابير للحد من تجارة الأنفاق. وفي الفصل الثاني من عام ٢٠١٢، أعطت زيادة الواردات المسموح بها من إسرائيل إلى غزة دفعة للنمو. غير أن غياب أي تخفيف إضافي للقيود إلى جانب العملية العسكرية التي قامت بها إسرائيل في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢، ألغت جزءاً هاماً من هذه المكاسب. وأدى الركود في النشاط الاقتصادي الفلسطيني إلى زيادة في المعدل الإجمالي للبطالة، من ٢١ في المائة في عام ٢٠١١ إلى ٢٣ في المائة في عام ٢٠١٢. ويبين الشكل ٢-١ وجود علاقة عكسية واضحة بين نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل البطالة خلال العام.

الشكل ٢-١: الناتج المحلي الإجمالي الفصلي والبطالة، الفترة ٢٠١١-٢٠١٢

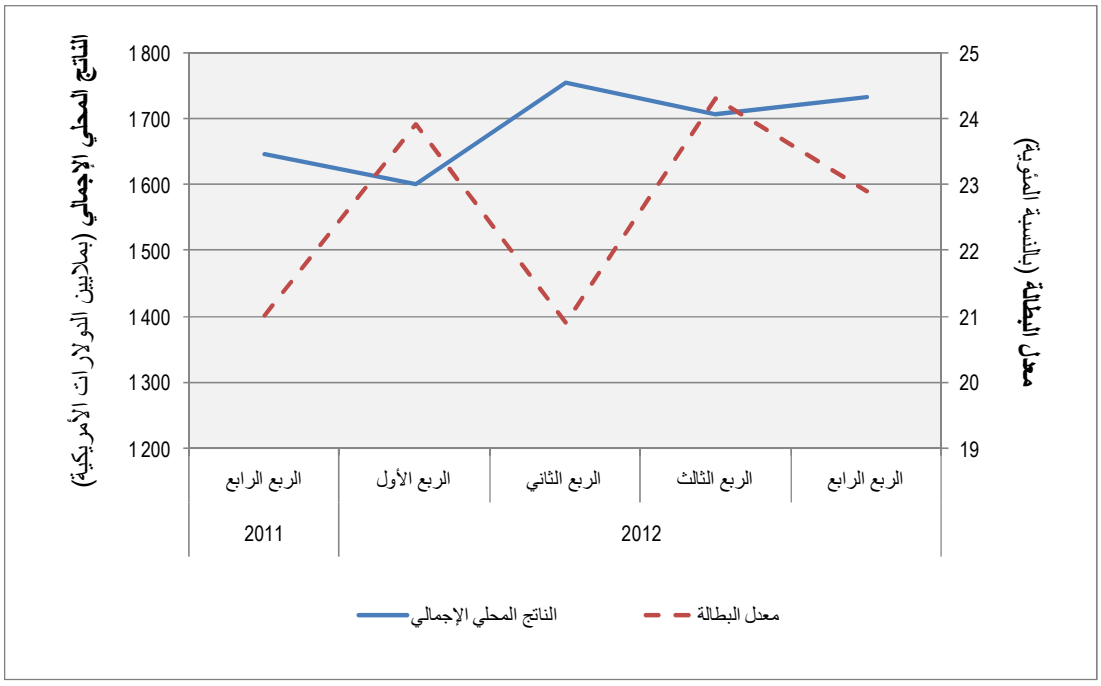

المصدر: الحسابات القومية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (٢٠١٣أ) ومسح القوى العاملة (٢٠١٣ب).

٢٨. وتظهر زيادة الناتج المحلي الإجمالي المنخفضة نسبياً أيضاً في النمو الأكثر تباطؤاً في الناتج المحلي الإجمالي لكل فرد. وعلى العموم، ارتفع مجموع الناتج المحلي الإجمالي لكل فرد بمجرد ٢,٧ في المائة في عام ٢٠١٢ ليبلغ ١٦٧٩ دولاراً أمريكياً، ويتكون هذا المجموع من ٢٠٩٣ دولاراً أمريكياً في الضفة الغربية و١٠٧٥ دولاراً أمريكياً في غزة (انظر الشكل ٢-٢). ويظل مستوى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لكل فرد في غزة منخفضاً بحوالي ١٧ في المائة عن المستوى الذي كان عليه في عام ١٩٩٩، قبل اندلاع الانتفاضة الثانية في عام ٢٠٠٠.

الشكل ٢-٢: الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٤، الفترة ١٩٩٩-٢٠١٢

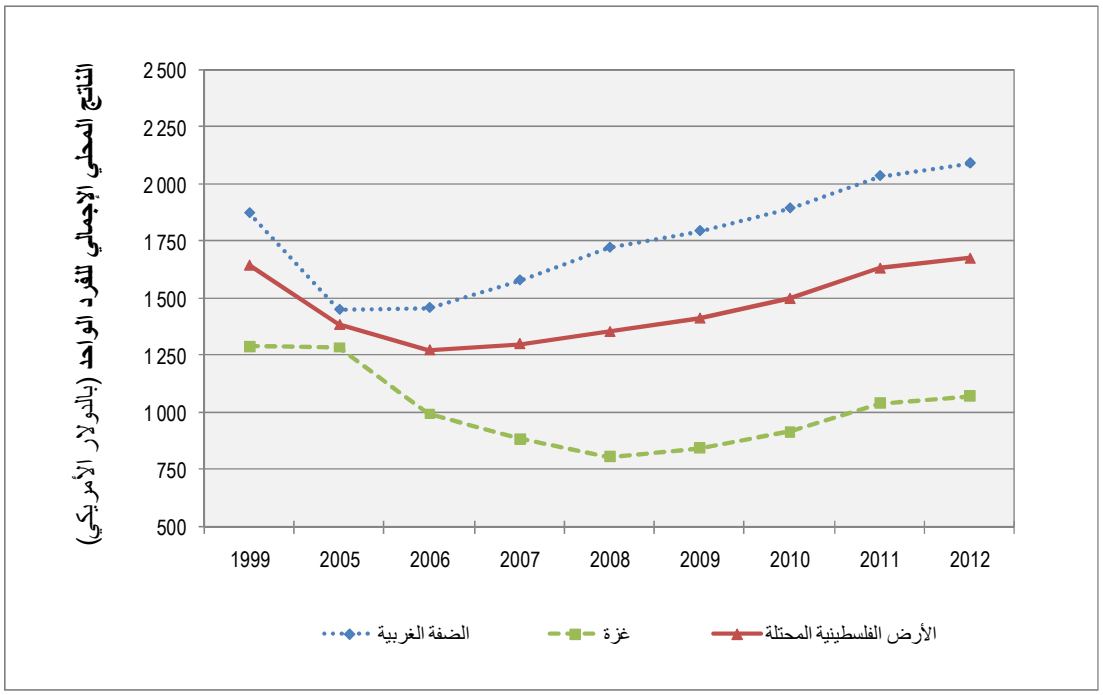

المصدر: الحسابات القومية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (٢٠١٣أ).

٢٩. وفي عام ٢٠١٢، لم تكن المعونة التي قدمتها الجهات المانحة والتي يظل الاقتصاد الفلسطيني معتمداً عليها اعتماداً كبيراً، مرة أخرى في مستوى التوقعات ولا الالتزامات المعلنة. وتلقت السلطة الفلسطينية ٠,٨ مليار دولار أمريكي فقط من الدعم المباشر للميزانية والذي كانت تتوقع أن يبلغ مليارَ دولار أمريكي، وفي الوقت نفسه يظل تمويل المشاريع الإنمائية أيضاً دون المستوى المنشود (صندوق النقد الدولي، ٢٠١٣). وجاء امتناع إسرائيل عن دفع إيرادات التخليص الجمركي مؤقتاً نتيجة منح فلسطين مركز دولة مراقبة غير عضو في الجمعية العامة للأمم المتحدة، ليزيد انخفاض الإيرادات الصافية حدةً. ونتج عن هذا، إلى جانب مستويات الإنفاق على التحويلات وصافي الإقراض التي فاقت المستويات المتوقعة، عجزٌ في الميزانية الإجمالية بمبلغ ١,٧ مليار دولار أمريكي. وبالتالي، زادت السلطة الفلسطينية من حجم المبالغ المقترَضة من المصارف ليصل إلى ١,٤ مليار دولار أمريكي، وهو بكل وضوح مبلغ يتعذر عليها تحمله، وتراكمت عليها متأخرات هائلة أدت إلى حالات تأخير متكررة في دفع رواتب موظفي القطاع العام، بالإضافة إلى الآثار غير المباشرة على تسديد الرهون العقارية والنشاط الاقتصادي. وأسفر ذلك عن زيادة الاضطراب الاجتماعي المتجلي في اضرابات منتظمة وانخفاض تقديم الخدمات العامة منذ أواخر عام ٢٠١٢ (البنك الدولي، ٢٠١٣). وإذا سُمح لهذا الوضع بالاستمرار، فإنّ أزمة السيولة الممتدة تهدد بتبديد كل الإنجازات التي تحققت في السنوات الأخيرة في بناء المؤسسات المستدامة اللازمة لإنشاء دولةٍ فلسطينيةٍ.

زيادة إضعاف سوق العمل

٣٠. تجاوزت القوة العاملة الفلسطينية ١,١ مليون عاملٍ في عام ٢٠١٢، مما يمثل زيادة بنسبة ٥,٢ في المائة على مجموعها في عام ٢٠١١ (انظر الجدول ٢-١). ومع ذلك، ظل معدل مشاركة القوة العاملة بنسبة ٤٣,٦ في المائة منخفضاً. ويعزى هذا أساساً إلى الانخفاض الاستثنائي في معدل مشاركة القوة العاملة النسائية البالغ ١٧,٤ في المائة مقابل ٦٩,١ في المائة بالنسبة للرجال. وتظل مشاركة القوة العاملة النسائية ضعيفة رغم المكاسب التعليمية الهامة التي حققتها المرأة. وبالفعل، يتجاوز عدد الفتيات الملتحقات بالتعليم الثانوي والعالي عدد الفتيان حالياً. وتفيد بيانات الحضور المدرسي الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بأنّ ٩٠ في المائة من الفتيات من الفئة العمرية ١٥-١٧ سنة التحقن بالمدرسة في عام ٢٠١١ بالمقارنة مع ٨١,٥ في المائة من الفتيان (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٣ج). ويعكس عدم تحويل هذا التقدم التعليمي إلى مكاسب في سوق العمل خسارة عظيمة للإمكانيات الاقتصادية.

٣١. وارتفع عدد العاطلين عن العمل بنسبة ١٥,٣ في المائة، من ٢٢٢٠٠٠ في عام ٢٠١١ إلى ٢٥٦٠٠٠ في عام ٢٠١٢. وارتفع معدل البطالة الإجمالي، في المقابل، من ٢١ إلى ٢٣ في المائة، إذ بلغ ٣٢,٩ في المائة بين النساء و٢٠,٦ في المائة بين الرجال في عام ٢٠١٢. ومن الواضح أنّ آفاق العمالة محدودة جداً للنساء اللواتي يلجن سوق العمل. والوضع أسوأ في غزة حيث كانت نحو ٥٠ في المائة من النساء اللواتي شاركن في القوة العاملة عاطلات عن العمل. وتعكس هذه النسبة ارتفاعاً من ٤٣,٩ في المائة في عام ٢٠١١.

الجدول ٢-١: مؤشرات سوق العمل، الفترة ٢٠١١-٢٠١٢

	٢٠١١	٢٠١٢				٢٠١٢	٢٠١١/٢٠١٢
	المتوسط السنوي	**الربع الأول**	**الربع الثاني**	**الربع الثالث**	**الربع الرابع**	**المتوسط السنوي**	**النسبة المئوية للتغيير**
السكان البالغون ١٥ سنة وما فوق (بالآلاف)	2 466	2 523	2 546	2 569	2 592	2 557.5	3.7
القوى العاملة (بالآلاف)	1 059	1 095	1 109	1 116	1 137	1 114.3	5.2
فرص العمل (بالآلاف)	837	834	877	845	877	858.3	2.5
الضفة الغربية	510	507	531	501	535	518.5	1.7
غزة	244	249	266	255	255	256.3	5.2
إسرائيل والمستوطنات	83	77	80	88	87	83.0	–0.3
البطالة (بالآلاف)	222	261	232	271	260	256.0	15.3
معدل مشاركة القوى العاملة (النسبة المئوية)	42.9	43.4	43.6	43.4	43.9	43.6	1.5
الذكور	*68.7*	*68.9*	*69.2*	*69.1*	*69.2*	*69.1*	*0.6*
الإناث	*16.6*	*17.3*	*17.3*	*17.1*	*17.9*	*17.4*	*5.0*
معدل البطالة (النسبة المئوية)	21.0	23.9	20.9	24.3	22.9	23.0	9.8
الذكور	*19.2*	*22.0*	*18.8*	*20.7*	*20.7*	*20.6*	*7.2*
الإناث	*28.4*	*31.5*	*29.5*	*39.0*	*31.7*	*32.9*	*15.9*
الضفة الغربية	17.3	20.1	17.1	20.4	18.3	19.0	9.8
الذكور	*15.9*	*18.6*	*16.1*	*17.9*	*16.7*	*17.3*	*9.1*
الإناث	*22.7*	*25.5*	*21.4*	*30.1*	*24.4*	*25.4*	*11.8*
غزة	28.7	31.5	28.4	31.9	32.2	31.0	8.1
الذكور	*25.8*	*28.4*	*24.1*	*26.0*	*28.5*	*26.8*	*3.7*
الإناث	*43.9*	*46.5*	*47.2*	*57.7*	*48.3*	*49.9*	*13.8*

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة (٢٠١٣ب).

٣٢. ويطال تأزم سوق العمل الشباب بوجه خاص، ويؤثر أشد ما يؤثر على الشابات كما يتضح من الشكل ٢-٣. ولئن كان من المتوقع أن تكون معدلات مشاركة القوة العاملة منخفضة نسبياً نظراً لفترات التعليم الطويلة، فإن نسبة الشابات (من الفئة العمرية ١٥-٢٤ سنة) اللواتي شاركن في القوة العاملة بلغت بالكاد ٩,٥ في المائة بالمقارنة مع ٤٩ في المائة من الشبان. وفي الوقت نفسه، بلغ عدد الشابات العاطلات عن العمل ٦٢,٢ في المائة في عام ٢٠١٢ بالمقارنة مع ٣٤,٥ في المائة من الشبان العاطلين عن العمل. وفي غزة، ارتفعت نسبة البطالة بين الشبان إلى ٤٨,٨ في المائة وبلغت لأول مرة ٨٨,١ في المائة بين الشابات.

الشكل ٢-٣: وضع القوى العاملة من الشباب (١٥-٢٤ عاماً)، ٢٠١٢

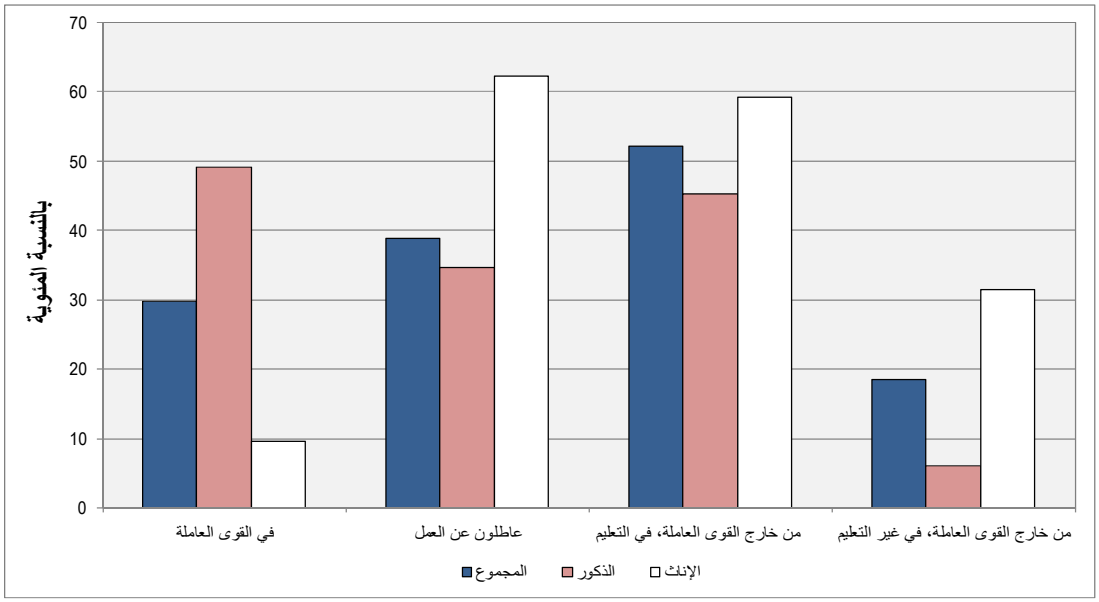

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، قاعدة بيانات مسح القوى العاملة (٢٠١٣ب).

٣٣. وبينما كان ما يناهز ثلاثة أرباع الشباب الذين كانوا خارج القوى العاملة يدرسون، لم يكن ١٨,٤ في المائة من الشباب الفلسطيني لا في القوى العاملة ولا في التعليم، بما في ذلك ٣١,٤ في المائة من الشابات. وتدل هذه المؤشرات القاتمة على حاجة واضحة إلى وضع برامج واسعة النطاق لدعم الانتقال من المدرسة إلى العمل، مثل ضمان عمالة الشباب. ونظراً إلى عدم قدرة السلطة الفلسطينية المضغوطة مالياً على استيعاب الوافدين الجدد إلى سوق العمل، فإن من الواجب تهيئة الظروف اللازمة للسماح للقطاع الخاص الفلسطيني بالتوسع واستحداث فرص العمل، مما يتطلب الوصول إلى موارد الإنتاج والأسواق.

٣٤. وانخفض معدل العمالة (مجموع العمالة كنسبة مئوية من السكان البالغين من العمر ١٥ عاماً فما فوق) من ٣٥,١ في المائة في الفصل الرابع من عام ٢٠١١ إلى ٣٣,٨ في المائة في الفصل الرابع من عام ٢٠١٢. وبلغ معدل العمالة المقابل للرجال ٥٤,٩ في المائة في نهاية عام ٢٠١٢ بالمقارنة مع ما لا يزيد على ١٢,٢ في المائة للنساء. ومن حيث تشكيلة العمالة، ظل قطاع الخدمات مسيطراً، مساهماً بنسبة ٣٦,٣ في المائة من مجموع العمالة في الفصل الرابع من عام ٢٠١٢ (انظر الجدول ٢-٢). وساهم قطاعا الإنتاج الزراعي والصناعي في العمالة بنسبة ١٢,٣ و١٢,٥ في المائة على التوالي. ويستوعب القطاع الزراعي ما يناهز ربع العمالة النسائية الإجمالية، ومن ثم يمكن أن يفسِّر انخفاض النشاط الزراعي في عام ٢٠١٢ إلى حد ما الارتفاع الحاد في بطالة النساء بالنسبة إلى بطالة الرجال.

الجدول ٢-٢: التوزيع القطاعي للناتج المحلي الإجمالي وفرص العمل، الربع الرابع، الفترة ٢٠١١-٢٠١٢

	الربع الرابع من ٢٠١٢، بالنسبة المئوية		الربع الرابع من ٢٠١١، بالنسبة المئوية	
	الحصة في فرص العمل	الحصة في الناتج المحلي الإجمالي	الحصة في فرص العمل	الحصة في الناتج المحلي الإجمالي
الزراعة وصيد الأسماك والحراجة	12.3	5.7	14.4	7.3
التصنيع والتعدين والمحاجر	12.5	11.9	11.3	11.4
البناء	13.9	13.1	13.3	14.1
التجارة والمطاعم والفنادق	18.8	14.4	19.6	15.1
النقل والتخزين والاتصالات	6.2	8.4	6.0	8.7
الخدمات وفروع أخرى	36.3	46.5	35.4	43.4
المجموع	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**

المصدر: الحسابات القومية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (٢٠١٣أ) ومسح القوى العاملة (٢٠١٣ب).

٣٥. وعرف قطاعا الزراعة والتصنيع انكماشاً هاماً منذ توقيع اتفاقات أوسلو، لدرجة أن إسهامهما في الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٢ انخفض تقريباً إلى نصف المستوى الذي كان عليه في عام ١٩٩٤. علاوة على ذلك، يسهم هذان القطاعان بنسبة أعلى في العمالة منها في الناتج المحلي الإجمالي، مما يعني أن مستوى الإنتاج لكل شخص مستخدَم يقل عن المتوسط. وبالمثل، يبدو أن قطاعي البناء والتجارة يتسمان أيضاً بمستويات منخفضة في إنتاجية العمل. وتباطأ نشاط البناء بعض الشيء في عام ٢٠١٢ بسبب الانقطاعات في الإمداد بمواد البناء التي تدخل إلى غزة عبر الأنفاق الموجودة تحت الحدود مع مصر. ومع ذلك استمرت العمالة الإجمالية في قطاع البناء في النمو.

الإطار ٢-١
عمالة النساء في غزة

تعاني النساء في غزة من التهميش المتزايد في سوق العمل. وتقترن مشاركتهن المتدنية جداً في القوى العاملة بارتفاع استثنائي في البطالة. وتتضرر الشابات أكثر من غيرهن رغم مستوياتهن العالية في التعليم. والمزعج أن التعليم أصبح يُنظر إليه على أنه عبء اجتماعي. وتضافر الحصار الإسرائيلي والسياسات المحافظة أكثر فأكثر التي تطبقها السلطات الفعلية في غزة، لتقليص عدد الوظائف المتاحة. وأغلبية النساء في العمالة المنظمة يعملن في القطاع العام في مجال الصحة والتعليم. وخارج القطاع العام، لا توجد أمام النساء أي آفاق حقيقية لكسب أجر كافٍ للمعيشة. فعلى سبيل المثال، لا تتقاضى النساء اللواتي يعملن في رعاية الأطفال أكثر من ١٠٠ دولار أمريكي في الشهر. وبالنظر إلى الفصل بين غزة والضفة الغربية، هناك أمل قليل في أن يُطبَّق في غزة الحد الأدنى للأجور الذي اعتمدته السلطة الفلسطينية في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٢.

وتُدفع النساء العاملات تدريجياً إلى العمالة غير المنظمة أكثر فأكثر، فيعملن في القطاع الزراعي كأفراد أسرة يساهمن دون أجر، أو يبحثن عن عمل منزلي أو مجموعة واسعة من أعمال التنظيف. ويتعرضن أيضاً بشكل متزايد للتحرش في مكان العمل ولا يملكن أي سبيل فعال للوصول إلى آليات تقديم الشكاوى.

٣٦. وتظل العمالة في إسرائيل والمستوطنات خاضعة لنظام الحصص والتراخيص فيما يتعلق بفلسطينيي الضفة الغربية الحاصلين على تصريح أمني والحاملين بطاقات هوية مغناطيسية. ويؤدي نظام التراخيص في حد ذاته إلى الاستغلال وغيره من أشكال الإساءة التي يمارسها الوسطاء الإسرائيليون والفلسطينيون سواءً بسواء والتي تفيد التقارير بأنها حالات شائعة. ويُشترط عموماً في الأشخاص الحاملين تراخيص العمل ألا يقل عمرهم عن ٢٦ سنة وأن يكونوا متزوجين ولديهم أطفال[٣]. ومن ناحية أخرى، لم يتمكن عمال غزة من الحصول على تراخيص عمل في إسرائيل منذ نيسان/ أبريل ٢٠٠٦. وبالتالي، لا يمثل العمل في إسرائيل خياراً لأفواج الشباب الفلسطيني العاطل عن العمل. ويشغل جل الفلسطينيين الذين يعملون في إسرائيل وظائف في قطاع البناء، يليه قطاع التصنيع والزراعة.

٣٧. وحسب المنسق الإسرائيلي للأنشطة الحكومية في الأراضي، ارتفعت حصص التراخيص بمقدار ١٠٠٠٠ ترخيص في عام ٢٠١٢، منها ٨٠٠٠ ترخيص إضافي تمت الموافقة عليها في قطاع البناء و٢٠٠٠ في قطاع الزراعة. وأعرب أصحاب العمل الإسرائيليون للبعثة عن تفضيلهم الشديد لتوظيف العمال الفلسطينيين على العمال المهاجرين الآخرين. ويعكس ارتفاع الحصص هذا التفضيل الذي يستجيب بوضوح لمتطلبات الاقتصاد الإسرائيلي. وبحلول آذار/ مارس ٢٠١٣، ارتفعت الحصة إلى ٤٧٣٥٠ ترخيص عمل في إسرائيل[٤]، بالإضافة إلى ٢٢٩٥٥ ترخيص عمل في المستوطنات (منسق الأنشطة الحكومية في الأراضي، ٢٠١٣). غير أن هناك فرقاً هاماً بين الحصة وعدد التراخيص الصادرة فعلاً، كما أن هناك فرقاً بين التراخيص الصادرة وتدفقات اليد العاملة على أرض الواقع. ومن بين ٨٣٠٠٠ عامل في إسرائيل والمستوطنات في عام ٢٠١٢، يُقدّر أن ربعهم تقريباً يعمل في إسرائيل دون ترخيص. ورغم أن ذلك يقتضي الدخول إلى إسرائيل بطريقة غير قانونية، فإن الأجور الأعلى بكثير التي يمكن كسبها في سوق العمل الإسرائيلية تغري آلاف العمال الفلسطينيين للجوء إلى سبل محفوفة بالمخاطر لعبور الجدار الفاصل يومياً نظراً لانعدام البدائل الأخرى لكسب دخل لائق.

[٣] قبل عام ٢٠١٢، كان يُشترط أن يكون الحد الأدنى للسن ٣٠ عاماً.

[٤] تم إصدار ١٧٧٥٠ ترخيص عمل إضافياً لصالح التجار وكذلك ١٥٠٠ ترخيص عمل خاصاً يُعرف باسم "بطاقات رجال الأعمال" لصالح "الأشخاص المهمين جداً" من أصحاب الأعمال. ويفيد منسق الأنشطة الحكومية في الأراضي أيضاً بأن ٢٠٤٠٨ تجار من غزة عبروا عن طريق إيريز في عام ٢٠١٢، مما يمثل زيادة بنسبة ٤٢ في المائة على المجموع المسجل في عام ٢٠١١ (منسق الأنشطة الحكومية في الأراضي، ٢٠١٣).

المداخيل والفقر

٣٨. كان متوسط الأجر اليومي الذي يكسبه العمال الفلسطينيون في إسرائيل والمستوطنات أكثر من ضعف المتوسط اليومي في القطاع الخاص في الضفة الغربية في عام ٢٠١٢، رغم الانخفاض الطفيف في القدرة الشرائية بالنسبة إلى عام ٢٠١١ (انظر الجدول ٢-٣). وارتفعت الأجور الحقيقية في القطاع الخاص في غزة بنسبة ٦,٦ في المائة، ولكن متوسط الأجر البالغ ٤٥,٣ شيكلاً إسرائيلياً جديداً في اليوم كان لا يزال أقل من متوسط الأجر في الضفة الغربية بحوالي ٤٣ في المائة. ولا تزال توجد فجوة جنسانية ضخمة إذ إن متوسط الأجر اليومي الذي تكسبه فلسطينيات الضفة الغربية لا يبلغ سوى ٧٧ في المائة مما يكسبه نظراؤهن الذكور (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٣ب). وفي غزة، كان متوسط الأجور اليومية للنساء في الواقع أعلى من متوسط أجور الرجال بنسبة ٣١ في المائة؛ غير أن ذلك يُفسَّر بكون نسبة عالية من عمالة النساء في غزة توجد في القطاع العام، وهي على العموم منخفضة جداً فيما عدا هذا القطاع.

الجدول ٢-٣: متوسط الأجور والأسعار بالقيم الاسمية والقيم الحقيقية، ٢٠١٢

	الضفة الغربية	غزة
متوسط الأجر اليومي (بالشيكل الإسرائيلي الجديد)، ٢٠١٢		
القطاع العام	99.00	79.10
القطاع الخاص	79.50	45.30
إسرائيل والمستوطنات	164.0	–
التغيير في الأجور الحقيقية، ٢٠١٢/٢٠١١ (النسبة المئوية)		
القطاع العام	0.90	–0.5
القطاع الخاص	–2.80	6.6
إسرائيل والمستوطنات	–2.90	–
مؤشر الأسعار الاستهلاكية لعام ٢٠١٢ (النسبة المئوية)	4.08	0.48

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة (٢٠١٢ب) وبيانات مؤشر الأسعار الاستهلاكية (٢٠١٣د).

٣٩. واعتمدت السلطة الفلسطينية حداً وطنياً أدنى للأجور في ٩ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٢، بمعدل ١٤٥٠ شيكلاً إسرائيلياً جديداً في الشهر و٦٥ شيكلاً إسرائيلياً جديداً في اليوم و٨,٥ شيكلات إسرائيلية جديدة في الساعة (معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، ٢٠١٢). وفي حين لن تثني هذه المستويات العمال الفلسطينيين عن العمل في إسرائيل والمستوطنات، رغم تنقلاتهم الطويلة والمكلفة والشاقة، فإن من المرجح في حال إنفاذها، أن تحرز تقدماً نحو حماية أكثر أفراد المجتمع عرضة للفقر والاستغلال وتقلص فجوات الأجور بين الجنسين في غير القطاع العام. وبما أن التشريع الجديد لم يدخل حيز النفاذ سوى في ١ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣، فإن البيانات المتعلقة بمدى تأثيره ليست متاحة بعد.

٤٠. وكما يتبين من مؤشر الأسعار الاستهلاكية الفلسطيني، انخفض معدل التضخم انخفاضاً طفيفاً ليصل إلى ٢,٧٨ في المائة في عام ٢٠١٢ بالمقارنة مع ٢,٨٨ في المائة في عام ٢٠١١ (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٣د). وشملت الفئات التي سجلت أعلى الزيادات في الأسعار، الخضار الطازجة (١٥,٠٣ في المائة، مما يعكس انخفاض الناتج الزراعي في عام ٢٠١٢) ولحوم الدواجن الطرية (٨,٩١ في المائة) والسجائر (٧,٤٢ في المائة) ووقود النقل (٥,٨١ في المائة) والتعليم (٥,٤٧ في المائة). وسجلت الضفة الغربية أعلى تضخم (٤,٠٨ في المائة)، تليها القدس الشرقية (٣,٢٣ في المائة). وفي غزة، ساعدت زيادة كميات السلع الاستهلاكية المسموح بدخولها عبر إسرائيل على بقاء تضخم الأسعار الاستهلاكية منخفضاً (٠,٤٨ في المائة).

٤١. وتظهر بيانات الاستهلاك المستندة إلى ميزانية الإنفاق على الاحتياجات الأساسية أن المعدل الإجمالي للفقر ارتفع ارتفاعاً طفيفاً من ٢٥,٧ في المائة في عام ٢٠١٠ إلى ٢٥,٨ في المائة في عام ٢٠١١ (انظر الجدول ٢-٤). ومن جانب آخر، انخفضت حالات الفقر المدقع من ١٤,١ في المائة في عام ٢٠١٠ إلى ١٢,٩ في المائة في عام ٢٠١١. وبينما انخفض معدل الفقر انخفاضاً طفيفاً في الضفة الغربية، فإنه ارتفع في غزة. علاوة على ذلك، أدت المساعدة الاجتماعية دوراً حاسماً في الحد من الفقر في كل من الضفة الغربية وغزة، إذ سمحت بزيادة الاستهلاك. ولولا هذه المساعدة لارتفعت حالات الفقر والفقر المدقع في غزة في عام ٢٠١١ إلى

٤٩,٩ في المائة و٣١,٩ في المائة على التوالي (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١٢). ومن النتائج الخطيرة لانخفاض المعونة التي تقدمها الجهات المانحة وأزمة السيولة التي تواجهها السلطة الفلسطينية حالياً، ارتفاع معدلات الفقر في المستقبل، في الوقت الذي تتعرض فيه السلطة الفلسطينية لضغط متزايد للحد من مدفوعات التحويل.

الجدول ٢-٤: معدلات الفقر بحسب نماذج الاستهلاك الشهرية، الفترة ٢٠١٠-٢٠١١ (٪)

	٢٠١١		٢٠١٠	
	الفقر	**الفقر المدقع**	**الفقر**	**الفقر المدقع**
الأرض الفلسطينية المحتلة	25.8	12.9	25.7	14.1
الضفة الغربية	17.8	7.8	18.3	8.8
غزة	38.8	21.1	38.0	23.0

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: *ظروف العيش في الأرض الفلسطينية، ٢٠١١* (٢٠١٢)؛ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: *الفقر في الأرض الفلسطينية* (٢٠١١ب).

زيادة حرية التنقل وتشديد المراقبة في الضفة الغربية

٤٢. منذ اندلاع الانتفاضة الثانية، اتسمت الحياة اليومية للفلسطينيين بالقيود المفروضة على حرية التنقل والعبور. وإلى جانب العوائق المادية، بما فيها نقاط التفتيش والحواجز الطرقية والبوابات والخنادق والسدود الترابية، بالإضافة إلى الجدار الفاصل في الضفة الغربية، هناك منظومة من القيود الإدارية تشمل نظام التراخيص بالغ التعقيد وشديد المراقبة. ورغم تخفيف ملحوظ في القيود المفروضة على التنقل داخل الضفة الغربية في عام ٢٠١٢[٥]، ظلت البنية التحتية للإغلاق قائمة إلى حد كبير، مع تسجيل ما مجموعه ٥٣٢ عائقاً مادياً في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٢ (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٢أ)[٦]. علاوة على ذلك، أصبحت بعض نقاط التفتيش أكثر ترسيخاً، بما فيها تلك الموجودة على طول الجدار الفاصل، في حين تستمر شبكة طرق "نسيج الحياة" البديلة للفلسطينيين في الامتداد. وتُشيد هذه الطرق لتوفير النقل لوصل المناطق الفلسطينية المحصورة الصغيرة والمتعددة التي تفصلها المستوطنات الإسرائيلية وما يرتبط بها من بنى تحتية، مما يسهم في تقطيع أوصال الأرض الفلسطينية والتجريد من ملكيتها.

٤٣. ويظل أكبر عائق أمام التنقل هو الجدار الفاصل الذي بُني منه ٦٢,٣ في المائة بحلول كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٢ من طولٍ يُتوقع أن يبلغ ٧٠٩ كيلومترات، بالإضافة إلى ٩,١ في المائة منه يجري بناؤها حالياً (المرجع نفسه)[٧]. وبعد الانتهاء من بنائه، سيتوغل ما يناهز ٨٥ في المائة من مساره الحالي في الضفة الغربية متسبباً في عزل ٩,٤ في المائة من أراضي الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية ودمج أكثر من ٨٥ في المائة من مجموع المستوطِنين الإسرائيليين بين الجدار وخط الهدنة لعام ١٩٤٩ ("الخط الأخضر") (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٢ب). وتشمل هذه المنطقة المعروفة أيضاً بما يسمى "منطقة التماس" نسبة هامة من الأراضي الزراعية الخصبة والموارد المائية في الضفة الغربية. وأضحى الوصول إلى هذه الموارد المنتجة مراقباً بشكل أكثر إحكاماً، كما هو موثّق في التقرير الذي قدمته البعثة في العام الماضي (مكتب العمل الدولي، ٢٠١٢أ).

[٥] شملت تدابير تسهيل التنقل الداخلي في الضفة الغربية في عام ٢٠١٢ إزالة بعض نقاط التفتيش وتخفيض درجة نقاط أخرى إلى نقاط تفتيش "جزئية" يعمل فيها موظفون على أساس مخصص فقط، وفتح البوابات الطرقية، وتخفيف القيود الإدارية على دخول المركبات الفلسطينية إلى وادي الأردن عبر نقاط التفتيش الشمالية وتسريع إجراءات مرور المسافرين عبر نقطة تفتيش قلندية إلى القدس الشرقية.

[٦] لا يشمل هذا العدد ١١١ عائقاً إضافياً في المنطقة H2 في الخليل حيث تمتد القيود على التنقل إلى أجزاء من الشوارع والأرصفة المنفصلة. وحُدِّدت المنطقة H2 بموجب اتفاقات أوسلو.

[٧] دعت محكمة العدل الدولية في فتواها الصادرة في ٩ تموز/ يوليه ٢٠٠٤ بشأن الجدار الفاصل إلى وقف نشاط البناء وإزالته على الفور والتعويض عن جميع الأضرار التي استتبعها. ودعم هذه الفتوى قرار لاحق صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، A/RES/ES-10/15، مؤرخ ٢٠ تموز/ يوليه ٢٠٠٤.

٤٤. ولئن كان من الضروري تشجيع التدابير التي تسمح بتنقل الأشخاص بحرية أكبر داخل الضفة الغربية، فإن من اللازم الوصول إلى الموارد المنتجة لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة. وتمثل المنطقة جيم ٦٠ في المائة من أراضي الضفة الغربية، بما فيها الأغلبية الساحقة من مواردها الطبيعية، وتربط المنطقتين المحصورتين ألف وباء اللتين تكونان فيما عدا ذلك متقطعتي الأوصال. ومع ذلك، يُحظر على الفلسطينيين البناء في ٧٠ في المائة من المنطقة جيم التي أعلنها الجيش الإسرائيلي مناطق مغلقة أو مقيدة وشتتتها المستوطنات الإسرائيلية. ويخضع ٢٩ في المائة من المنطقة جيم لقيود شديدة وخصصت الإدارة المدنية الإسرائيلية أقل من ١ في المائة للتنمية الفلسطينية (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٣أ).

٤٥. وفي عام ٢٠١٢، شهدت المنطقة جيم زيادة مرحباً بها في مشاريع التنمية التي وافقت عليها السلطات الإسرائيلية، بما في ذلك الموافقة على تسع خطط رئيسية جديدة [٨] بالإضافة إلى عشر خطط أخرى قيد الإعداد (منسق الأنشطة الحكومية في الأراضي، ٢٠١٣). غير أن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية يلاحظ أن عدداً قليلاً من المشاريع الموافق عليها فقط استهدف احتياجات المجتمعات المستضعفة التي تقطن في المنطقة جيم، وأنّ أغلبيتها، مثل إنشاء أبراج الاتصالات الخلوية وتحسين الطرق، تخدم أساساً بلدات في المنطقتين ألف وباء (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٢ج). ويتيح استغلال أراضي المنطقة جيم وغيرها من الموارد المنتجة فرصاً اقتصادية مربحة، كما يدل على ذلك عدد المستوطنات الصناعية والزراعية الإسرائيلية في الضفة الغربية، ويكتسي أهمية بالغة لتمكين نمو القطاع الخاص الفلسطيني المثقل بالقيود. ويحدد البنك الدولي الاتصالات والسياحة والسكن والبناء والمنشآت الصغيرة والمتوسطة والزراعة على أنها مجالات يُحتمل أن تكون مربحة للاستثمارات الخاصة، شريطة الحد من القيود المفروضة على المنطقة جيم (البنك الدولي، ٢٠١٢أ). وفي بعض الحالات، يبدو أن المستثمرين حققوا بعض النجاح في استحداث أنشطة ميدانية تختبر حدود القيود الموجودة. وسيكون لتهيئة ظروف مستدامة لهذا الاستثمار الخاص إمكانيات هائلة في توليد فرص العمل.

الحصار والنزاع المتجدد يدمران غزة

٤٦. بلغ الحصار الذي فرضته إسرائيل على غزة في حزيران/ يونيه ٢٠٠٧ عامه السادس. ولا تزال حدود غزة ومجالاها البحري والجوي تحت السيطرة المحكمة للجيش الإسرائيلي مع فرض قيود شديدة على حركة الأشخاص والسلع داخل غزة وخارجها. وفرضت قيود على حدود صيد الأسماك تتمثل في ثلاثة أميال بحرية من خط الساحل بالمقارنة مع ٢٠ ميلاً حسب اتفاقات أوسلو. ونتج عن ذلك إنهاك المَصيد إنهاكاً شديداً بالنسبة إلى صيادي الأسماك في غزة البالغ عددهم ٣٠٠٠ صياد، إذ أُجبر العديد منهم على البحث عن سبل عيش بديلة. ووضع الجيش الإسرائيلي أيضاً قيد الإنفاذ منطقة عازلة مقيد الوصول إليها على الحدود مع غزة بدأت رسمياً على بعد ٣٠٠ متر من الحدود ولكنها طبقت في الواقع على بعد يتراوح بين ٥٠٠ متر و١,٥ كيلومترات من الحدود، مما يمنع الوصول إلى ٣٥ في المائة من الأراضي الزراعية في غزة. وفي ظل هذه الظروف، يقدَّر أنّ ٤٤ في المائة من الغزاويين عاشوا حالة انعدام الأمن الغذائي في عام ٢٠١٢ مع اعتماد نحو ٨٠ في المائة على المعونة التي تقدمها الجهات المانحة (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٢د).

٤٧. وفي ١٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٢، بعد حوالي أربع سنوات من عملية "الرصاص المصبوب"، تعرضت غزة للنزاع من جديد عندما شنت عليها إسرائيل هجوماً عسكرياً دام ثمانية أيام في إطار عملية "دعامة الدفاع"، وتمثل الهدف المعلن في وضع حد لإطلاق الصواريخ من غزة. وخلال الأعمال العدائية، أطلقت الفصائل المسلحة الفلسطينية ١٥٨٢ صاروخاً من غزة (منسق الأنشطة الحكومية في الأراضي، ٢٠١٣)، مما أسفر عن قتل أربعة مدنيين إسرائيليين وجرح ٢١٩ آخرين (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٣ب). وخلال الفترة نفسها، قُتل ١٠٣ مدنيين فلسطينيين وجُرح ١٢٠٢ آخرين (المرجع نفسه). وقدَّر تقييم أجرته الأمم المتحدة الأضرار التي لحقت بالمرافق والبنى التحتية العامة في غزة بما يزيد على ٧ ملايين دولار أمريكي، مما يبرز الحاجة الملحة إلى رفع القيود السائدة على الاستيراد للسماح بإعادة الإعمار (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٢ج). وزادت العملية العسكرية الإسرائيلية من تفاقم الوضع الاقتصادي والاجتماعي المزري الذي يعيشه الغزاويون تحت الحصار المتواصل.

٤٨. وفي أعقاب اتفاق وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه لاحقاً بوساطة مصرية، خُففت بعض القيود المفروضة على العبور. وسُمح منذ نهاية ٢٠١٢ بدخول ٢٠ شاحنة محملة بمواد البناء يومياً من إسرائيل إلى غزة. ووُسعت حدود صيد الأسماك من ثلاثة أميال بحرية إلى ستة، وهو ما من شأنه إتاحة الحصول على مصيد

[٨] ترسم الخطط الرئيسية حدود القرى المحلية التي يسمح البناء ضمنها لاحقاً.

أحسن نسبياً رغم أنّ أكبر الأسماك وأوفرها ربحاً هي التي يمكن العثور عليها على بعد أكثر من ١٢ ميلاً بحرياً من الساحل. وقُلصت مساحة المنطقة العازلة للسماح للمزارعين باستخدام الأراضي التي لا تقرب من الحدود بأكثر من ١٠٠ متر. وللأسف، تبقى هذه التدابير بعيدة كل البعد عن رفع الحصار على نطاق أوسع، وهو أمر مطلوب بإلحاح لكي يبدأ اقتصاد غزة المحطم في الانتعاش. علاوة على ذلك، تفيد التقارير بأن تقليص مساحة المنطقة العازلة لم يطبق إلاّ تطبيقاً محدوداً، وفي الوقت نفسه، تراجعت حدود صيد الأسماك من جديد لتعود إلى ثلاثة أميال بحرية بعد إطلاق صاروخين من غزة في آذار/ مارس ٢٠١٣.

٤٩. وارتفع حجم واردات السلع من إسرائيل إلى غزة ابتداءً من الفصل الثاني من عام ٢٠١٢ (انظر الشكل ٢-٤)، إذ بلغ المتوسط الشهري ٤٧٨٤ شاحنة محملة، بالمقارنة مع ٤١٠٧ شاحنات محملة في عام ٢٠١١. ومن الممكن حالياً أن تدخل جل السلع الاستهلاكية من إسرائيل إلى غزة عن طريق عملية التشاحن في معبر كيرم شالوم الذي يظل نقطة العبور الوحيدة للسلع التجارية على طول الحدود. ورغم أن إسرائيل استثمرت في زيادة طاقة كيرم شالوم لإتاحة عبور ٤٠٠ شاحنة محملة يومياً وإضافة محطة جديدة لشحن مواد البناء في عام ٢٠١٢ (منسق الأنشطة الحكومية في الأراضي، بيانات)، فإن أداء المعبر لا يزال دون مستوى طاقته الكاملة بكثير. علاوة على ذلك، ونظراً إلى أن المعبر يقع في أقصى جنوب غزة، فإن استخدامه يستتبع تكاليف نقل أعلى لأن الشاحنات تقطع مسافات أطول من تلك التي تقطعها في السفر إلى المعابر الأخرى المغلقة على طول الحدود. وبلغ مستوى الواردات في عام ٢٠١٢ زهاء نصف ما كان عليه قبل الحصار.

الشكل ٢-٤: واردات غزة: متوسط الشاحنات المحملة الشهرية، الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣

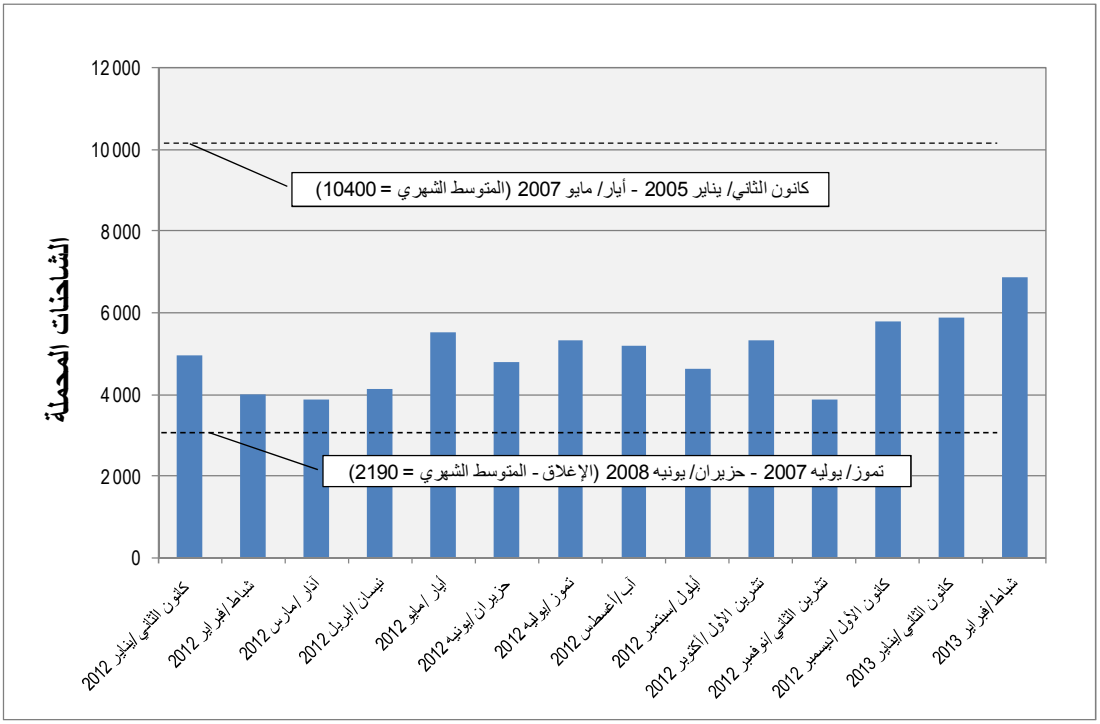

المصدر: مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية: قاعدة بيانات معابر غزة (٢٠١٣ج)؛ بالترديد: *التقرير نصف الشهري بشأن معابر قطاع غزة، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩ - كانون الثاني/ يناير ٢٠١٠* (بالنسبة إلى البيانات بدءاً من كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩) (٢٠١٠).

٥٠. ونظراً إلى الكميات المحدودة جدّاً من مواد البناء التي تدخل من معبر كيرم شالوم بالنسبة إلى احتياجات السوق، إلى جانب القيود السائدة على دخول السلع الواردة على قائمة طويلة من المواد المحظورة "مزدوجة الاستخدام"، التي تشمل معظم المدخلات من المواد الخام والسلع الاستثمارية، فإن اقتصاد الأنفاق غير القانوني استمر في الازدهار. وبحلول عام ٢٠١٢، ارتفع عدد الأنفاق الموجودة تحت الحدود مع مصر في رفح إلى ١٢٠٠ نفق حسب التقديرات (الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، ٢٠١٢). وتسيطر السلطات الفعلية في غزة على تدفق السلع المهربة عبر الأنفاق بهدف تنظيم أسعار السوق وتفرض في الوقت نفسه ضرائب على هذه السلع. ويمثل هذا في الواقع إيراداً ضائعاً على السلطة الفلسطينية. وليست البيانات الإحصائية متاحة بعد، ولكن يُعتقد

حالياً أنّ عدد العاملين في اقتصاد الأنفاق يصل إلى ٣٠٠٠٠ عاملٍ غالباً ما يعملون في ظروف شديدة الهشاشة والمخاطر بسبب انعدام فرص العمل الأخرى.

٥١. ومنذ بداية عام ٢٠١٣، اتخذت السلطات المصرية خطوات للحد من تجارة الأنفاق بإغراق عدد كبير من الأنفاق بسبب ما اقترن بهذا الاقتصاد السري من تدهور في الظروف الأمنية في شمال سيناء. ورغم أنّ التوقعات تشير إلى تحول التجارة بشكل منظَّم إلى كيرم شالوم، فإنّ من غير المؤكد مدى فعالية تنفيذ ذلك.

الوصول إلى الأسواق لإنعاش النمو وفرص العمل

٥٢. في نهاية المطاف، سيتطلب استحداث نمو وفرص عمل مستدامة إمكانيات للتجارة أكبر بكثير من تلك المتاحة حالياً. ويعيق نظام التشاحن المفروض في جميع نقاط العبور التجارية حالياً القدرة التنافسية الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة على حد سواء. إذ يجب تحميل السلع على منصات نقالة وفقاً لقيود صارمة، وهو ما قد يخضع لتعديلات غير مفهومة وغير متوقعة وتعسفية على ما يظهر؛ بالإضافة إلى فترات انتظار وتفتيش ومسح وتحويل مطولة وغير مجدية تتسبب في تلف المنتجات الزراعية؛ وساعات فتح المعابر محدودة؛ ونقل مدته الفعلية المرتبطة بهذا النظام طويلة جداً وتكاليفه باهظة.

٥٣. ويمكن أن يستخدم المصدرون من الضفة الغربية المعابر التجارية الخمسة الموجودة على طول الجدار الفاصل في اتجاه إسرائيل أو جسر ألنبي في اتجاه الأردن، ويخضع هذا المعبر أيضاً لسيطرة السلطات الإسرائيلية. وشهد عام ٢٠١٢ زيادة في التجارة عبر جسر ألنبي بنسبة ٢٥ في المائة، بما في ذلك زيادة في الصادرات بنسبة ٣٩ في المائة (منسق الأنشطة الحكومية في الأراضي، ٢٠١٣). وتُبذل جهود لتحسين البنية التحتية في جسر ألنبي؛ غير أنّ التجارة عبر هذا الممر لا تزال مهمشة بالمقارنة مع التجارة عبر المعابر في اتجاه إسرائيل.

٥٤. وتوقفت الصادرات من غزة بشكل فعلي مع فرض الحصار في حزيران/ يونيه ٢٠٠٧ (انظر الشكل ٢-٥). وطوال عام ٢٠١٢، لم تغادر غزة سوى ٢١٠ شاحنات محملة من السلع. وتتكون هذه السلع أساساً من المنتجات الزراعية، بما فيها الفراولة والطماطم والزهور وكذلك عدد قليل من الشحنات الصغيرة من المنسوجات والأثاث. وانخفضت الإنتاجية الزراعية بسبب ارتفاع ملوحة المياه في غزة كما فقد إنتاج المحاصيل عالية القيمة ربحيته. ونتيجة لذلك، لا تمثل صادرات الزهور المقطوعة إلى أوروبا حالياً سوى ١ في المائة من المستوى الذي كانت عليه قبل الحصار.

الشكل ٢-٥: صادرات غزة: مجموع الشاحنات المحملة السنوية، الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٢

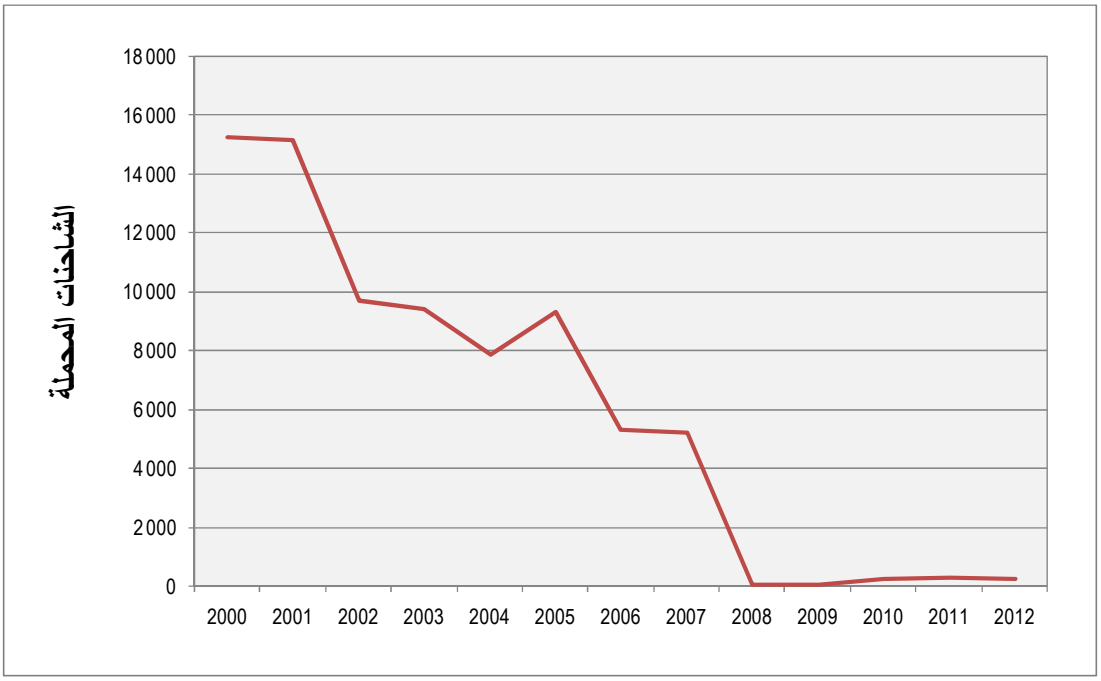

المصدر: مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الاجتماعية: قاعدة بيانات معابر غزة (٢٠١٣ج).

٥٥. وأعلنت السلطات الإسرائيلية أنّ بإمكان المنتجين الغزاويين تصدير جميع السلع إلى بقية العالم، ولكن ليس إلى إسرائيل ولا إلى الضفة الغربية. ومع ذلك، تمثل الضفة الغربية وإسرائيل سوقيْن طبيعيتين لغزة. فلا يمكن بأي طريقة أن تكون منتجات غزة قادرة على المنافسة في بقية العالم نظراً للحصار المستمر واستنزاف المدخلات والبنى التحتية وفقدان المهارات وارتفاع تكاليف الإنتاج والنقل.

٥٦. ويحتاج المنتِجون الفلسطينيون إلى الوصول إلى الأسواق لإنماء مشاريعهم وتوليد فرص العمل اللائقة. ويؤدي تقطيع أوصال القدس الشرقية عن الضفة الغربية وزيادة ترسيخ فصل الضفة الغربية عن غزة إلى تقليص السوق الداخلية الفلسطينية بشكل كبير. وبالفعل، لا توجد حالياً أي آفاق لإنشاء الممرات التجارية بالغة الأهمية بين الضفة الغربية وغزة، التي كانت قد حُدِّدت معالمها في اتفاق تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥ المتعلق بالتنقل والعبور. وفي الوقت نفسه، أدت التكاليف المترتبة عن الاحتلال إلى إضعاف القدرة التنافسية للمنتجات الفلسطينية في الأسواق الأجنبية إلى حد كبير. ويولي أفراد من نخبة القطاع الخاص الفلسطيني الاستثمار في التدريب المهني أهمية بالغة من أجل الوفاء بالمتطلبات الإنمائية للقطاعات المحتملة والناشئة مثل السياحة والصيدلة والصناعة الزراعية. ومن المؤكد أنّ هذا ضروري وأنّ من الممكن أن يكون للقطاع الخاص دور هام في دعم السلطة الفلسطينية المقيدة مالياً، في تقديم هذا التدريب وكذلك في بناء أسس اقتصادية أكثر متانة في فلسطين. ولكنّ هذا أقصى ما يمكن أن تبلغه جهودهم. فالواقع أنّ الاحتلال يقيد الوصول إلى الأراضي وغيرها من الموارد المنتجة وكذلك الأسواق التي يحتاج إليها الاقتصاد الفلسطيني لإنعاش النمو وفرص العمل.

٣ - العمال الفلسطينيون بين خيبة الأمل واليأس

٥٧. مع ارتفاع البطالة والفقر، يظل وضع العاملين من الرجال والنساء الفلسطينيين وأسرهم قاتماً. وتؤثر الوقائع المترتبة عن ٤٦ عاماً من الاحتلال تأثيراً مأساوياً على حقوق العمال الفلسطينيين وسبل عيشهم. فالحيز المتاح للسلطة الفلسطينية لكي تتصدى للتحديات الكثيرة التي يواجهها العمال الفلسطينيون، ينكمش أكثر فأكثر بدلاً من أن ينفسح. ويبقى أهم عامل مبرز لهذه الحقيقة استمرار إسرائيل في ممارسة سياسة الاستيطان.

المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية: التوسع السريع

٥٨. المستوطنات هي مجموعات منظمة من المدنيين الإسرائيليين استقرت على أراضٍ في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، بدعم مباشر أو غير مباشر من الحكومة الإسرائيلية وبموافقة منها (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠٠٧، الصفحة ١٣). وتُفهم المستوطنات الإسرائيلية على أنها " تشمل جميع البنى والعمليات المادية وغير المادية التي تشكل وتمكّن وتدعم العملية الرامية إلى توطين تجمّعات سكنية إسرائيلية فيما وراء الخط الأخضر لعام ١٩٤٩ في الأرض الفلسطينية المحتلة وإلى التوسع في هذه التجمعات والحفاظ عليها" (الأمم المتحدة، ٢٠١٣ب، الفقرة ٤).

٥٩. وفي الفترة ما بين ١٩٦٧ و٢٠١٢، أنشئ في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية ما مجموعه ٢٥٠ مستوطنة. ويشمل هذا الرقم زهاء ١٠٠ مما يسمى بالبؤر الاستيطانية (مكتب العمل الدولي، ٢٠١٢أ). وتُقدر مجموع المستوطنين في عام ٢٠١١ بأكثر من ٥٢٠٠٠٠ شخص، وهو رقم يتزايد بشكل مطرد منذ عام ١٩٦٧ (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٢ه). وتضاعف هذا الرقم منذ اتفاقات أوسلو (مكتب العمل الدولي، ٢٠١٢أ).

٦٠. وعرف النشاط الاستيطاني زيادة هامة في عام ٢٠١٢. وبحلول تشرين الثاني/ نوفمبر، كان عدد الوحدات السكنية الجديدة الممنوحة ثلاثة أضعاف المجموع المسجل في عام ٢٠١١. وأعلنت الحكومة الإسرائيلية في أواخر تشرين الثاني/ نوفمبر عن بناء ٣٠٠٠ وحدة سكنية جديدة أخرى. وكان الإعلان عن الشروع في التخطيط لإنشاء آلاف الوحدات السكنية في المنطقة E1 الواقعة بين القدس ومستوطنة معاليه أدوميم في الضفة الغربية، مصدر قلق خاص لأن ذلك يهدد بعزل القدس الشرقية تماماً عن باقي الضفة الغربية. وأعلنت الحكومة الإسرائيلية كذلك أنها ستعجل ببناء ما يناهز ٦٥٠٠ وحدة سكنية في القدس الشرقية كانت قد تمت الموافقة عليها مسبقاً، بما فيها مستوطنة جفعات هماتوس. وفي شباط/ فبراير ٢٠١٣، تمت الموافقة على بناء ٩٠ وحدة سكنية جديدة أخرى في مستوطنة بيت إيل قرب رام الله (الأمم المتحدة، ٢٠١٢ب؛ مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، ٢٠١٣أ، الفقرة ٢٢).

٦١. وشددت الأمم المتحدة على أنّ جميع المستوطنات الإسرائيلية تنتهك المادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، التي تحظر نقل السكان المدنيين التابعين لسلطة الاحتلال إلى الأراضي التي تحتلها. وأكد كل من محكمة العدل الدولية والأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقية جنيف الرابعة ومجلس الأمن في الأمم المتحدة، عدم شرعية المستوطنات بموجب القانون الدولي (انظر على التوالي، محكمة العدل الدولية، ٢٠٠٤؛ الأطراف السامية المتعاقدة، ٢٠٠١؛ مجلس الأمن في الأمم المتحدة، ١٩٨٠). وبالمثل، أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة مراراً عدم شرعية المستوطنات الإسرائيلية وأشارت إليها أيضاً كعائقٍ يحول دون تحقيق السلام والتنمية الاقتصادية والاجتماعية (الأمم المتحدة، ٢٠١٣ج).

المستوطنات والفصل: التأثير على العاملين الفلسطينيين رجالاً ونساءً

٦٢. يشعر الفلسطينيون من جراء ما يشهدونه من توسع النشاط الاستيطاني الإسرائيلي وممارسة نظام الفصل المترتب عنه، بظلم عميق يبعث على الإحباط والغضب. ويؤثر التوسع المطرد للمستوطنات على الحياة اليومية لعامة الفلسطينيين. ونتيجة لذلك، أضحت سبل العيش مهددة وحرية التنقل مقيدة وفرص التعليم والعمل قليلة. وتخلق أعمال العنف والتوترات المرتبطة بالمستوطنين جواً يسوده الخوف والاحتكاكات. وبالنسبة للعمال وأصحاب المشاريع الفلسطينيين، يعني وجود المستوطنات احتواء المنشآت الاستيطانية في الدورة الاقتصادية تحت ظروف غير متكافئة إلى حد كبير.

٦٣. وتشمل المستوطنات المجموعات السكنية والمناطق الصناعية والأراضي الزراعية إلى جانب البنى التحتية التي تدعمها. ويوجد في المنطقة جيم في الضفة الغربية ٢٣٥ مستوطنة، بما فيها البؤر الاستيطانية، مجموع سكانها حوالي ٣٢٥٠٠٠ نسمة (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٣أ). وبينما تمثل مناطق الاستيطان المبنية نسبة صغيرة، فإن ما مجموعه ٤٣ في المائة من الضفة الغربية، بما في ذلك أكثر الأراضي الزراعية خصوبة والموارد المائية، مخصص لمجالس المستوطنات المحلية والإقليمية (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٢هـ). وتشمل الأراضي التي تستولي عليها المستوطنات أو تُخصص لها، الأراضي الفلسطينية التي يملكها الخواص وكذلك الأراضي التي أعلنتها السلطات الإسرائيلية "أراضي الدولة". ووفقاً للأمم المتحدة، وُضعت جل أراضي الدولة في المنطقة جيم تحت الولاية القضائية للمستوطنات أو حُدِّدت كمناطق عسكرية، مما يجعلها غير متاحة ليستخدمها الفلسطينيون (مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، ٢٠١٣أ، الفقرة ٣٥).

٦٤. ولا تزال السياسات الإسرائيلية في المنطقة جيم تدعم مصالح المستوطنات وتوسعها. وعلى عكس ذلك، تغطي نظم التخطيط القائمة التي تضعها إسرائيل للمجتمعات المحلية الفلسطينية أقل من ١ في المائة من المنطقة جيم (المرجع نفسه؛ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٣أ). ويكاد ذلك لا يترك لحوالي ١٥٠٠٠٠ فلسطيني يعيشون في المنطقة جيم أي إمكانية للحصول على تراخيص البناء. وفي عام ٢٠١٢، هدمت السلطات الإسرائيلية ٥٤٠ مبنى فلسطينياً في المنطقة جيم بسبب انعدام التراخيص وشُرِّد ٨٠٨ أشخاص نتيجة عمليات الهدم والإخلاء. وفي عام ٢٠١١، نُفِّذت ٥٧١ عملية هدم وشُرِّد ١٠٠٦ أشخاص. وسُجل ارتفاع حاد في شهر كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣، حيث نُفذت ١٢٠ عملية هدم في ذلك الشهر وحده وشُرِّد ٢٤٣ شخصاً (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٣د، الصفحة ١٨). ولا يستفيد حوالي ٧٠ في المائة من المجتمعات المحلية الفلسطينية في المنطقة جيم من الإمداد بشبكة المياه. ويستهلك المستوطنون الإسرائيليون في الضفة الغربية ست مرات تقريباً كمية المياه التي يستخدمها الفلسطينيون. ويعاني ٢٤ في المائة من الفلسطينيين في المنطقة جيم من انعدام الأمن الغذائي (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٣أ و٢٠١٢هـ).

٦٥. وبعد الانتهاء من بناء الجدار الفاصل، ستكون ٧١ مستوطنة من أصل ١٥٠ في الضفة الغربية، وهي تضم ٨٥ في المائة من مجموع المستوطنين، "موصولة" بإسرائيل (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٢ب). وتشمل أجزاء الجدار غير المكتملة بعد تلك المتصلة بالمستوطنات الكبيرة الواقعة في عمق الضفة الغربية. ويعيش حالياً حوالي ١١٠٠٠ فلسطيني في مجتمعات محلية أو أسر معيشية منعزلة بين الجدار الفاصل والخط الأخضر في منطقة التماس. ويتوقف حقهم في البقاء في بيوتهم على تراخيص من السلطات الإسرائيلية. وأُبعد مزارعو ١٥٠ قرية من تلك الواقعة من جهة "الضفة الغربية" من الجدار عن أراضيهم في منطقة التماس (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٢و). ويخضع الوصول إلى منطقة التماس لنظام تراخيص معقد جداً ولا يمكن التنبؤ به؛ ولا يمكن الوصول إلى هذه المنطقة دون ترخيص. ويمكن أن يطلب هذه التراخيص المزارعون والتجار والعمال والمدرسون وأطفال المدارس وموظفو القطاع الصحي وموظفو السلطة الفلسطينية والمتعاقدون في البنى التحتية. ويتطلب المرور بمركبة إذناً إضافياً ويقتضي دخول سيارات الإسعاف الفلسطينية للتدخلات الطارئة ترخيصاً خاصاً بالدخول مرة واحدة. ويمكن للزوار لأسباب شخصية، مثل الشؤون العائلية والمناسبات الاجتماعية، أيضاً أن يقدموا طلباً للحصول على ترخيص ولكن عليهم أن يقدموا وثائق تبرر طلبهم. ويُشترط من أطفال المدارس الذين يعيشون في منطقة التماس أن يكونوا حاملين تراخيص للذهاب إلى المدارس خارج المنطقة (بتسليم، ٢٠١٢، الصفحة ٢٧وو).

٦٦. ويؤثر نظام التراخيص بوجه خاص على المزارعين الفلسطينيين الذين يعيشون شرق الجدار الفاصل، إذ يجب عليهم أن يستخدموا بوابات أو نقاط تفتيش خاصة أو، فيما عدا ذلك، أن ينسقوا مع السلطات الإسرائيلية للوصول إلى أراضيهم. ولا تُفتح البوابات إلا في ساعات محدودة وليس من المؤكد الحصول على التراخيص. وبينما مُنح خلال موسم جني الزيتون في عام ٢٠١٢ عدد من التراخيص أكبر منه في العام السابق، فقد عرفت الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٢ انخفاضاً حاداً في حالات الموافقة بالمقارنة مع عام ٢٠١١. وكنتيجة للقيود المفروضة على العبور، تراجعت الأنشطة الزراعية في منطقة التماس وكان لذلك آثار سلبية خطيرة على سبل عيش الفلسطينيين. وانخفض عدد البيوت الزجاجية الزراعية في منطقة التماس في طولكرم وقلقيلية من ٢٤٧ في عام ٢٠٠٣ إلى ١٤٩ في عام ٢٠١٠. وانخفض محصول أشجار الزيتون في منطقة التماس شمالي الضفة الغربية بما يناهز ٦٠ في المائة (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٢و؛ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٢ب؛ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٢ج، الصفحة ١٢). وتخلص دراسة أجرتها منظمة بتسليم لحقوق الإنسان إلى أن "التأثير المباشر لنظام التراخيص هو انخفاض النشاط الزراعي في أراضي منطقة التماس، وتقلص خيارات العمل وشل إمكانية القيام بأي نشاط اقتصادي مجدٍ" (بتسليم، ٢٠١٢، الصفحة ٣٤).

٦٧. وفي مدينة الخليل، يفرض حاجز طرقي جديد نُصِب في عام ٢٠١٢ مزيداً من القيود على حرية تنقل الفلسطينيين المقيمين في المنطقة H2 التي ما زالت تحت السيطرة التامة لإسرائيل. ويعيش بعض مئات من المستوطنين الإسرائيليين في المنطقة H2، أي ما يمثل ٢٠ في المائة من مساحة المدينة. ولم يعد بإمكان الفلسطينيين أصحاب الأعمال التجارية الصغيرة المتأثرين بالحاجز الطرقي الجديد، استخدام عربات الحمير لنقل السلع الأساسية، ويجب على حوالي ٧٠ في المائة من الأسر المتضررة أن تسلك منعطفات طويلة للوصول إلى الخدمات الأساسية (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٢ز).

٦٨. وتشمل التدابير التي اتخذتها السلطات الإسرائيلية لفصل المستوطنين الإسرائيليين عن الفلسطينيين الإغلاق المستمر لأكثر من ٥٠٠ من الأعمال التجارية الفلسطينية في مناطق الخليل المقيد الوصول إليها، بينما أقفل عدد إضافي لا يقل عن ١١٠٠ من الأعمال التجارية نشاطه بسبب عدم وجود الزبائن والموردين نتيجةً لذلك (المرجع نفسه). وفي ٢٢ شباط/ فبراير ٢٠١٣، وقعت اصطدامات بين القوات الإسرائيلية والفلسطينيين في سياق مظاهرة تدعو إلى إعادة فتح شارع الشهداء أمام الفلسطينيين، وقد كان هذا الشارع في وقت من الأوقات المركز التجاري الرئيسي (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٣د). وكنتيجة للقيود المفروضة على العبور إلى المنطقة H2 والتنقل فيها، لا يمكن للمدرسين والطلاب الفلسطينيين الوصول إلى مدارسهم في المناطق المتأثرة إلا مشياً على الأقدام، ويقطع بعضهم كيلومترات عديدة من المنعطفات). وتسبب أحداث نقاط التفتيش المبلغ عنها، بما فيها التحرش، إلى حالات تأخير وإزعاج للطلاب والمدرسين (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٢و؛ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٢ز، الصفحة ٨). غير أنّ القيود على التنقل بين مدينة الخليل والقرى المجاورة خُفِّفت تدريجياً في السنوات الأخيرة، مما يسهّل وصول العمال إلى مصانع قطع الأحجار وإلى مقالع الأحجار.

٦٩. ويظل وضع المزارعين والرعاة الفلسطينيين في وادي الأردن وضعاً هشاً للغاية. ويستفيد ما يقرب من ٦٠٠٠٠ فلسطيني يعيشون هناك من جزء ضئيل فقط من هذه البقعة من الأرض. وتُصنف بوصفها المنطقة جيم مساحة تمتد على قرابة ٨٧ في المائة من مساحة وادي الأردن، وهي كلها عملياً محظورة على الفلسطينيين، ومساحة إضافية قدرها ٧ في المائة بوصفها محمية طبيعية. وبالتالي، يستحوذ ٩٥٠٠ مستوطن في ٣٧ مستوطنة على أغلب الأراضي الخصبة ويتمتعون بإمكانية تفضيلية للوصول إلى المياه، وهو ما يمكّنهم من إنتاج المحاصيل النقدية المجزية لصالح الإسرائيليين والأسواق الدولية. ويتعرض الرعاة الفلسطينيون، بالخصوص، لأضرار جسيمة جراء الافتقار إلى سبل الوصول إلى المياه والمراعي وهدم البيوت والهياكل الزراعية (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٢و، الصفحة ٢٣وو؛ أوكسفام، ٢٠١٢).

٧٠. وكما لاحظت البعثة أثناء زيارتها إلى قرية بردلة الزراعية في شمال الضفة الغربية (انظر الإطار ٣-١)، يُكابد المزارعون الفلسطينيون تراكم مظاهر الحرمان على مدى دورة الإنتاج. وتفيد التقديرات أن بإمكان الأنشطة الزراعية الفلسطينية أن توفر مبلغاً يصل إلى مليار دولار أمريكي من العائدات في السنة إذا أتيح أمام المزارعين الفلسطينيين إمكانية الحصول على ٥٠٠٠٠ دونم[٩] من الأرض، أي ما يعادل ٣,٥ في المائة من أراضي المنطقة جيم في وادي الأردن (البنك الدولي، ٢٠١٠، الفقرة ١٨).

الإطار ٣-١
بردلة: أحد المجتمعات الزراعية المستضعفة في المنطقة الشمالية من وادي الأردن

- في عام ١٩٦٧، سيطرت السلطات الإسرائيلية على الأراضي التي يملكها مزارعون من بردلة، والتي تقع شرق الطريق الرئيسية (الطريق ٩٠) على طول الحدود مع الأردن، بينما سلمتهم الأراضي المملوكة للاجئين في الجهة الشرقية من وادي الأردن. ولدى عودة اللاجئين الفلسطينيين عقب اتفاقات أوسلو، اقتضت الضرورة أن يتقاسم الملاك العائدون والمزارعون المحاصيل من أجل توزيع مكاسب الزراعة فيما بينهم.
- وأسفر شح المياه عن الحد من كمية المحصول ونوعيته واستلزم من المزارعين زراعة محاصيل أقل ربحية وأقل حاجة إلى الماء. وتُمثل كمية المياه المخصصة للمزارعين الفلسطينيين خمس الكمية المتاحة للمستوطنين.
- وصودرت المواشي والجرارات لأنها كانت توجد في "محمية طبيعية" أو في "حقول رمي مغلقة".
- وتسمح السلطات الإسرائيلية للمزارعين بجلب أنواع معينة فقط من الأسمدة العضوية؛ ويتعين تفريغ كل شاحنة عند نقطة التفتيش من أجل التدقيق الأمني، حيث يتحمل المزارع تكلفتها التي تصل إلى ٣٠٠ شيكل إسرائيلي جديد.
- وفي ١ شباط/ فبراير ٢٠١٣، أغلق معبر بيسان الواقع في المنطقة الشمالية من وادي الأردن، الذي يستخدمه مزارعو بردلة لغرض التصدير إلى إسرائيل. ويتعين عليهم حالياً استخدام معبر الجلمة الذي يوجد على بعد ٤٥ كلم بالقرب من جنين، مما يضاعف تكلفة النقل بثلاث مرات. ومن ناحية أخرى، ساهم نظام التشاحن والإجراءات

[٩] كل دونم يساوي ٠,١ هكتار.

المتبعة في نقاط التفتيش، من قبيل ما فرض مؤخراً من حظر على حزم مختلف أنواع المحاصيل على نفس المنصة النقالة، في زيادة عبء التكاليف.

- وبالإضافة إلى الفترة الزمنية الطويلة اللازمة للنقل، فإنّ إجراءات التفتيش تستغرق وقتاً طويلاً، مع ما يترتب على ذلك من خطر تلف المحاصيل وتحمل تكاليف التخزين المصاحبة.
- ونظراً لهذه القيود، يجد المزارعون الفلسطينيون ما يَحملهم على إيصال منتجاتهم إلى الأسواق من خلال المستوطنات الإسرائيلية بدل أن يجدّوا في تصديرها بأنفسهم. ويحصلون، نتيجة لذلك، على أسعار منخفضة مقابل منتجاتهم، إلا أن العملية تكون أسلس وأكثر قابلية للتنبؤ.
- وفي عام ٢٠٠٠، نُقل ما نسبته ٧٠ في المائة من المحاصيل الزراعية إلى السوق الإسرائيلية. ونتيجة للقيود المفروضة، تصل هذه النسبة اليوم إلى ٢٥ في المائة، ويتم بيع ما تبقى منها في الضفة الغربية.
- ونظراً للإحساس بعدم اليقين وللقيود المفروضة، يسعى المزيد من الفلسطينيين للحصول على عمل في مناطق أخرى من الضفة الغربية وفي إسرائيل وفي المستوطنات الإسرائيلية في وادي الأردن، مما يدفع بعائلات بأكملها إلى مغادرة القرية. وكان عدد سكان القرية يبلغ ١١٠٠ نسمة في عام ١٩٦٧. ويصل هذا العدد حالياً إلى حوالي ٢٠٠٠ نسمة رغم أن تحرر النشاط الزراعي من القيود القائمة قد يوفر دعماً لما يصل إلى ٧٠٠٠ نسمة.
- ومن أجل التخفيف من الآثار الناجمة عن تقييد سبل الحصول على الأراضي والوصول إلى الموارد المائية، تنفذ وكالات الأمم المتحدة مشروعاً مشتركاً لمساعدة المزارعين في بردلة والقرى الأخرى في وادي الأردن، بما في ذلك دعم إنشاء التعاونيات النسائية وتسويق منتجاتها.

٧١. ورغم أن نسبة الحوادث سجلت انخفاضاً طفيفاً، تواصلت أشكال العنف التي يرتكبها المستوطنون في حق الفلسطينيين، وهي تؤثر بشكل خاص في القرى الفلسطينية المجاورة للمستوطنات الإسرائيلية. وقد أسفرت الحوادث المرتبطة بالمستوطنين في عام ٢٠١٢ عن وقوع ٩٨ إصابة في صفوف الفلسطينيين ولحقت ٢٦٨ حالة ضرر بممتلكاتهم (بالمقارنة مع ١٢٠ و٢٩١ على التوالي في عام ٢٠١١). وخلّفت حوادث العنف التي استهدفت المستوطنين ٣٥ إصابة في صفوف الإسرائيليين ولحقت ١٥ حالة ضرر بممتلكاتهم في عام ٢٠١٢ (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٣د، الصفحة ١٧). وكثيراً ما يندلع العنف في إطار محاولات المستوطنين الرامية إلى منع الفلسطينيين من الوصول إلى أراضيهم المتاخمة للمستوطنات وزراعتها (مكتب العمل الدولي، ٢٠١٢أ). ويتواصل الإعراب عن الشواغل بشأن ضرورة أن تتخذ السلطات الإسرائيلية إجراءات مناسبة ضد المستوطنين الضالعين في أعمال العنف التي تستهدف الفلسطينيين وممتلكاتهم (مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، ٢٠١٣أ، الفقرة ٢٤؛ بيش دين، ٢٠١٢).

القدس الشرقية المحتلة: الفقر في ارتفاع

٧٢. بعد احتلال الضفة الغربية عام ١٩٦٧، ضمت إسرائيل من طرف واحد القدس الشرقية وأجزاء من المناطق المحيطة في الضفة الغربية؛ ولم يعترف المجتمع الدولي أبداً بعملية الضم هذه (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١١). ويقطن حالياً حوالي ٢٩٣٠٠٠ فلسطيني في القدس الشرقية جنباً إلى جنب مع ٢٠٠٠٠٠ مستوطن إسرائيلي يعيشون في أحياء استيطانية عصرية تتوفر فيها خدمات جيدة ومستوطنات أصغر حجماً في الأحياء الفلسطينية (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٢ح). ويخصص ١٣ في المائة فقط من أراضي القدس الشرقية للبناء الفلسطيني، إلا أن معظم هذه المساحة مبني بالفعل ومن النادر أن تمنح تراخيص البناء. ومن ثم، يتهدد التهجير أكثر من ٩٠٠٠٠ فلسطيني في القدس الشرقية. ومنذ عام ١٩٦٧، هدمت السلطات الإسرائيلية ما يقرب من ٢٠٠٠ منزل من المنازل التي تحتاج إلى تصاريح البناء في المدينة (المرجع نفسه). وتفيد التقديرات بأن القدس الشرقية تفتقر إلى حوالي ٤٠٠٠٠ وحدة سكنية لصالح الفلسطينيين (ACE، ٢٠١٢، الصفحة ١٨). كما تنشأ أخطار التهجير عن الأوضاع المتردية التي تتعلق بحقوق الفلسطينيين في الإقامة، مثلما ورد ذكره في السابق (مكتب العمل الدولي، ٢٠١٢أ).

٧٣. وما برحت إجراءات عزل القدس الشرقية عن سائر أجزاء الضفة الغربية تعيق وصول الفلسطينيين إلى المدينة، مما يؤثر سلباً في اقتصاد القدس الشرقية وتجارتها وفي فرص عمل الفلسطينيين وإمكانيات الحصول على التعليم والخدمات الصحية وفي الروابط العائلية وحرية الوصول إلى أماكن العبادة. ويستلزم دخول القدس الشرقية حمل تراخيص تصدر عن السلطات الإسرائيلية، وهي تراخيص صعبة المنال والوصول إلى المدينة لا يتحقق إلا من خلال أربع نقاط تفتيش (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٢ح). وبينما تواصل الأمم المتحدة المطالبة بإعادة فتح المؤسسات الفلسطينية في المدينة، بما فيها الغرفة التجارية الفلسطينية، لم يحرز أي تقدم في هذا الصدد (مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام، ٢٠١٣أ، الفقرة ٤٢).

٧٤. وتدهور الحالة الاجتماعية والاقتصادية للفلسطينيين في القدس الشرقية يظل مبعث قلق. وقد بلغ معدل الفقر في صفوفهم في محافظة القدس،[١٠] ٧٨,٤ في المائة عام ٢٠١١، مسجلاً بذلك ارتفاعاً مقارنة بنسبة ٦٤ في المائة عام ٢٠٠٦ (رابطة الحقوق المدنية في إسرائيل، ٢٠١٢أ، الصفحة ١؛ الهياكل الأساسية الوطنية الخاصة بالمعلومات، ٢٠١٢، الصفحة ٣٣). ورغم عدم توفر بيانات مؤكدة عن سوق العمل فيما يتعلق بالفلسطينيين في القدس الشرقية، تعتبر البطالة والبطالة الجزئية منتشرتين على نطاق واسع. ولم تُترجم الأنشطة الاقتصادية الإسرائيلية في القدس الشرقية إلى فرص عمل لائق لصالح الفلسطينيين، بينما تعاني المنشآت الفلسطينية من آثار الاحتلال. وفي سياق دراسة استقصائية حديثة عن العمال الفلسطينيين، أجراها الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، شكا ٦٦ في المائة من العمال الفلسطينيين من تعرضهم للتمييز في الحصول على وظائف في سوق العمل الإسرائيلية في القدس (الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، ٢٠١٣). وأشار نصف هذه النسبة إلى التمييز فيما يتعلق بالأجور والمعاملة المهينة. كما أشارت الدراسة الاستقصائية التي أجرتها نقابة العمال إلى أنّ العمال الفلسطينيين في القدس الشرقية يتأثرون أكثر بالتحرش الجنسي والعنف الجسدي من العمال الفلسطينيين الذين يعملون في مواقع أخرى (المرجع نفسه؛ الصفحة ٣٤). وتشير الأنباء إلى أن العديد من أصحاب العمل الإسرائيليين يُلزمون الفلسطينيين بتقديم سجل عدلي لا تشوبه شائبة. وتحول هذه الممارسة التي تنافي القانون الإسرائيلي دون حصول الشبان الفلسطينيين على فرص عمل، نظراً لأن العديد منهم لديهم بعض الأنشطة الموثقة في السجل بوصفها إجرامية (رابطة الحقوق المدنية في إسرائيل، ٢٠١٢أ، الصفحة ٨).

٧٥. ولا يزال نظام التعليم في القدس الشرقية يعاني من أزمة حادة. وتفيد التقديرات بوجود نقص في قاعات الدراسة يصل إلى ١١٠٠ قاعة ويخضع وصول المدرسين الفلسطينيين من الضفة الغربية للقيود (مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام، ٢٠١٣أ، الفقرة ٤٤؛ رابطة الحقوق المدنية في إسرائيل، ٢٠١٢ب). وتتمثل إحدى المشكلات الرئيسية الأخرى في عدم حصول الأسر والمنشآت الفلسطينية على إمدادات المياه الكافية. وقد ظلت إجراءات تخصيص الموارد المائية التي تضطلع بها مصلحة مياه محافظة القدس، وهي شركة فلسطينية تسهر على توزيع المياه في عدد من الأحياء، على ما هي عليه على مدى عقود، مما أسفر عن نقص في المياه. وتحتاج شبكة توزيع المياه إلى تطوير وصيانة (مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام، ٢٠١٣أ، الفقرة ٤١). وتلقى الأحياء الفلسطينية الواقعة داخل بلدية القدس المحددة إسرائيلياً، التي يعزلها حالياً الجدار الفاصل، إهمالاً متزايداً في توفير الخدمات العامة، بما في ذلك ما يتعلق بجمع القمامة والمساعدة التي توفرها الشرطة. وقد شرع الفلسطينيون، في قريتين معنيتين، بمبادرة منهم وعلى نفقتهم الخاصة في إصلاح نظام الصرف الصحي العام الذي تسبب بناء الجدار الفاصل في إلحاق الضرر به (رابطة الحقوق المدنية في إسرائيل، ٢٠١٣).

العمل في المستوطنات الإسرائيلية

٧٦. زاد تدهور الأوضاع الاقتصادية في الضفة الغربية من الضغوط التي يتعرض لها العمال الفلسطينيون في سعيهم إلى الحصول على عمل في المستوطنات الإسرائيلية. ولئن كان العمل في المستوطنات يتعارض مع المقتضيات الاجتماعية والوطنية والسياسية، فقد أضحى ضرورة بالنسبة لآلاف الفلسطينيين نساءً ورجالاً في ظل غياب بدائل أخرى، من أجل دعم سبل عيش أسرهم. وتعتمد المستوطنات على القوة العاملة الفلسطينية للعمل في قطاعات البناء والصناعة والزراعة والخدمات. وتمثل المنشآت الخاصة والأفراد والهيئات العامة أصحاب العمل في المستوطنات. ومعظم الفلسطينيات العاملات في المستوطنات يعملن في الزراعة أو العمل المنزلي.

٧٧. وتتمتع المنشآت التي تنشط في المستوطنات في الضفة الغربية بإعانات حكومية مباشرة وغير مباشرة (APRODEV وآخرون، ٢٠١٢، الصفحة ١٧) بالإضافة إلى إمكانية الاعتماد على مجموعة كبيرة من اليد العاملة الفلسطينية، نظراً لأن نظام الحصص والقيود القائمة على أساس السن أو الوضع العائلي والمتبعة مع العمال الفلسطينيين في إسرائيل لا تتعلق بالمستوطنات. وتبقى إجراءات مراقبة ظروف العمل وإنفاذ قوانين العمل منعدمة إلى حد كبير، رغم أن البعثة علمت بأنّ الدوائر المختصة في وزارة الصناعة والتجارة والعمل الإسرائيلية فتحت مؤخراً ١٣ قضية مرفوعة ضد أصحاب العمل في المستوطنات. وفي عام ٢٠١٢، رفع المراقب المالي لدولة إسرائيل تقريراً عن الممارسات المتبعة فيما يتصل بتقاضي العمال الفلسطينيين الذين يعملون في المستوطنات الإسرائيلية أجوراً تقل عن الحدود الدنيا المقررة بموجب القانون الإسرائيلي وعدم

[١٠] تخص البيانات المتعلقة بالفقر عرب محافظة القدس، وغالبيتهم العظمى من فلسطينيي القدس الشرقية. ومحافظة القدس هي واحدة من المحافظات الإدارية الست الإسرائيلية.

الالتزام بالحقوق الاجتماعية والتعرض للمخاطر والمهلكات المهنية الجسيمة (المراقب المالي لدولة إسرائيل، ٢٠١٢؛ جمعية عنوان العامل للدفاع عن حقوق العمال، ٢٠١٢أ، الصفحة ٣٨).

٧٨. وغياب إجراءات مراقبة ظروف العمل، على نحو ما أشار إليه المراقب المالي للدولة، والاعتماد البالغ على المداخيل المتأتية من العمل في المستوطنات، تجعل العمال الفلسطينيين وعائلاتهم عرضة بشكل خاص لسوء المعاملة ولممارسات غير منصفة في العمل. ويؤيد ذلك التقارير المباشرة التي تلقتها البعثة فيما يتصل بانتهاكات حقوق العمال والتقرير الذي قدمته وزارة العمل الفلسطينية (السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠١٣أ) والدراسة الاستقصائية الحديثة التي أجراها الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين (الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، ٢٠١٣)، إضافة إلى تقارير المنظمات الإسرائيلية غير الحكومية (على سبيل المثال، جمعية عنوان العامل للدفاع عن حقوق العمال، ٢٠١٢أ).

٧٩. ومن بين المشاكل التي جرى تحديدها، الأعمال الانتقامية الموجهة ضد العمال الذين يسعون إلى التنظيم أو اتخاذ إجراءات قانونية ضد أصحاب عملهم وحجز الوثائق التي تبين وجود علاقة استخدام وعدد ساعات العمل الفعلية، مما يؤثر في الأجور والإعانات الاجتماعية وإمكانية رفع الشكاوى أمام المحاكم الإسرائيلية. ويخلف الاحتلال وأشكال الفصل المترتبة عليه أجواء تساهم فيها عملية التوظيف عن طريق سماسرة ووسطاء غير رسميين في استفحال التعرض للاستغلال وسوء المعاملة. وتتعرض النساء على الخصوص لممارسات تعسفية من جانب سماسرة العمل، بحيث لا تقتصر على فرض أتعاب مرتفعة للغاية أو اقتطاعات من الأجور بل وتشمل أيضاً الضرب والاعتداء والإكراه الجنسيين.

الإطار ٣-٢
حقوق العمال الفلسطينيين وظروف عملهم في المستوطنات الإسرائيلية: رؤى جديدة

تقدم دراسة استقصائية حديثة أجريت بتكليف من الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين معلومات جديدة عن ظروف عمل العمال الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة وإسرائيل. وتطرح هذه الدراسة رؤى مفصلة فيما يتعلق بوضع العمال الفلسطينيين في المستوطنات الإسرائيلية. ومن بين العمال الذين يعملون في المستوطنات والذين شملتهم الدراسة:

- تلقى ٥٠ في المائة أكثر من ٢٥٠٠ شيكل إسرائيلي جديد و٤٣ في المائة بين ١٥٠٠ و٢٥٠٠ شيكل إسرائيلي جديد. وتراوحت أجور ٧ في المائة بين ٧٥٠ و١٥٠٠ شيكل إسرائيلي جديد. ويُحدد الحد الأدنى للأجور الإسرائيلية في قطاع البناء عند ٤٣٠٠ و٥٠٠٠ شيكل إسرائيلي جديد.
- أفاد ٦٥ في المائة عن تعرضهم للمواد السامة، مما أثر تأثيراً سلبياً على صحتهم.
- أعرب ١١ في المائة فقط عن تمتعهم بالأمن الوظيفي. وفي حين تعمل نسبة صغيرة فقط من العمال بموجب عقد عمل، يجري تشغيل أغلبية كبرى على أساس يومي.
- ٥٠ في المائة لا يستفيدون من تغطية التأمين الصحي.
- وفي بعض الحالات، قد تصل نسبة الأتعاب المدفوعة للوسطاء والمتعاقدين من أجل الحصول على تصاريح والاحتفاظ بها إلى ٧٠ في المائة من أجر العامل.
- تفيد التقارير الواردة عن تعرض الفلسطينيين الذين يعملون في المستوطنات لأعلى معدلات الإكراه.

المصدر: الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، ٢٠١٣.

٨٠. وواصلت جمعية عنوان العامل للدفاع عن حقوق العمال، وهي منظمة إسرائيلية غير حكومية، بالتعاون مع نقابات العمال الفلسطينية، أنشطتها الرامية إلى زيادة إذكاء الوعي في صفوف العمال الفلسطينيين لإعلامهم بحقوقهم بمقتضى القوانين الإسرائيلية ووفرت المساعدة القانونية للعمال الذين يلتمسون العدالة أمام المحاكم الإسرائيلية. غير أنّ الجمعية لاحظت أن النساء غير متحمسات لحضور حلقات العمل بشأن حقوقهن كعاملات، بسبب أنماط الممانعة فيما يتعلق بطلب الحصول على معلومات والمشاركة في الاجتماعات، إضافة إلى الخوف من التعرض للانتقام، بما في ذلك الفصل لأسباب تتعلق بحضور هذه الاجتماعات (جمعية عنوان العامل للدفاع عن حقوق العمال، ٢٠١٢ج). واستجابة للتقرير الذي قدمه المراقب المالي للدولة عام ٢٠١٢، الذي دعا إلى توفير حماية أفضل في مجال العمل للعمال في المستوطنات، تبحث حالياً لجنة مشتركة تتألف من الوزارات الإسرائيلية المسؤولة عن الدفاع والعدل والعمل، تدابير وتوصيات في هذا الصدد.

العمال الفلسطينيون في إسرائيل

٨١. بالرغم من أن العمل في إسرائيل يمثل مصدراً مهماً من مصادر الدخل لعدد من الفلسطينيين، كان من المتوقع أن يتراجع في إطار تحقيق الحل القائم على أساس دولتين. ومع استمرار الأزمات وانعدام اليقين، غدا من العوامل المهمة التي تشهد تزايداً من جديد. وتحرم سياسة الفصل العمال القادمين من غزة من هذه الفرصة المتاحة. ومع ذلك، رغم الزيادة في الحصة التي تخصصها إسرائيل للعمال الفلسطينيين، لم يتحقق فيما يبدو، بلوغ هذه الحصص، ويشير أصحاب العمل الإسرائيليون إلى وجود صعوبات في الحصول على اليد العاملة. وفي الوقت ذاته، يعمل عدد كبير من الفلسطينيين في إسرائيل بدون تراخيص عمل، مع كل ما يترتب على ذلك من أخطار وعواقب. وتشير هذه الوقائع إلى إمكانية بذل جهود من أجل تحسين طرائق التوفيق بين عرض اليد العاملة والطلب عليها، الأمر الذي من شأنه أن يسهم أيضاً في كبح أنشطة الوسطاء عديمي الضمير والحد من تعرض العمال الفلسطينيين للاستغلال وسوء المعاملة.

٨٢. وتتمثل إحدى العقبات الرئيسية أمام العمل في إسرائيل، والتي تفسر جزئياً على الأقل عدم الاستفادة من نظام الحصص استفادة تامة، في العدد الكبير من الفلسطينيين الذين لا يحق لهم الحصول على تصاريح لأن السلطات الأمنية الإسرائيلية أدرجت أسماءهم على القوائم السوداء (مكتب العمل الدولي، ٢٠١٢أ). وترى المنظمات الإسرائيلية غير الحكومية أنّ العديد من هؤلاء العمال الذين أدرجت أسماؤهم على قوائم سوداء لا يشكلون تهديداً فعلياً للأمن (جمعية عنوان العامل للدفاع عن حقوق العمال، ٢٠١٢أ). ومما يثبت ذلك فيما يبدو، كما وصل إلى علم البعثة، أن العديد من الطعون المقدمة من أجل إنهاء الاستبعاد الأمني تحظى بالقبول في نهاية المطاف. وفي أيار/ مايو ٢٠١٢، توقف العمل بالتماسات رفع أسماء الأشخاص من القوائم السوداء، التي كان يتقدم بها صاحب العمل دون غيره في سعيه إلى استخدام العمال الفلسطينيين المعنيين، وبات حالياً بإمكان العمال أنفسهم تقديم هذه الالتماسات، شريطة أن يمدهم أحد أصحاب العمل الإسرائيليين بخطاب إعلان نوايا بهدف استخدامهم. ووفقاً لمحاوري البعثة، أثبتت إجراءات الطعن جدواها في جنوب الضفة الغربية، حيث تم قبول ٦٠ في المائة من الالتماسات في الخليل، بينما لم تحقق نفس النجاح في المناطق الأخرى من الضفة الغربية.

٨٣. وما فتئ العمال الفلسطينيون يواجهون ظروفاً قاسية ومهينة في أغلب الأحيان عند نقاط العبور إلى إسرائيل. وقد أضحت مدة السفر الكلية إلى أماكن العمل في إسرائيل ذهاباً وإياباً مفرطة بسبب الوقت الطويل الذي يُنفق عند نقاط العبور. ويصطف الآلاف من العمال كل يوم من أيام العمل عند هذه المعابر ابتداءً من الساعة الثانية صباحاً من أجل الوصول إلى العمل في الوقت المحدد. ويتضرر هؤلاء العمال الذين يخضعون للضغط من أجل الالتحاق بأماكن عملهم في الوقت المحدد تضرراً بالغاً من جراء الاكتظاظ وغياب المرافق الصحية وعدم وجود التجهيزات اللازمة التي توفر الحماية من البرد والحر، بالإضافة إلى حوادث الإذلال والتحرش التي يقوم بها أفراد نقاط التفتيش وأفراد الأمن. وأشار أكثر من ٨٠ في المائة من العمال الذين شملتهم الدراسة الاستقصائية التي أجراها الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين إلى أنهم تعرضوا للتحرش عند نقاط العبور (الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، ٢٠١٣).

٨٤. ويحتاج العمال في الجانب الإسرائيلي للمعابر إلى وسائل النقل من أجل بلوغ أماكن عملهم في شتى المواقع في البلاد وكذلك من أجل العودة إليها في نهاية يوم العمل. وقد أبلغت منظمات إسرائيلية غير حكومية معنية بحقوق الإنسان عن حالات منع العمال الفلسطينيين من الوصول إلى خطوط الحافلات العامة أو تثنيهم عن التنقل عبرها، لا سيما عبر الخطوط المؤدية إلى المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية. وأسفرت مبادرة قامت بها وزارة النقل الإسرائيلية ترمي إلى فتح خطوط جديدة للحافلات تيسيراً لنقل الفلسطينيين من معبر إيال إلى تل أبيب وكفر سابا في إسرائيل، عن إشعال فتيل الجدال والانتقادات الموجهة من المنظمات الإسرائيلية المعنية بحقوق الإنسان والهيئات الحكومية الفلسطينية والشركاء الاجتماعيين. وأعربت عن قلقها الكبير إزاء التمييز ودعت إلى الاحترام التام لحق العمال الفلسطينيين في الاستفادة من أي وسيلة من وسائل النقل العام المتاحة دون تمييز (جمعية عنوان العامل للدفاع عن حقوق العمال، ٢٠١٢ب؛ ماتشسوم واتش، ٢٠١٣).

٨٥. والعمال الفلسطينيون في إسرائيل مشمولون بالحماية بموجب قوانين العمل الإسرائيلية والاتفاقات الجماعية. وفي تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٢، دخل قرار الزيادة في الحد الأدنى للأجور حيز التنفيذ[١١] ليصل إلى ٤٣٠٠ شيكل إسرائيلي جديد. ومع ذلك، ثمة حاجة دائمة إلى ضمان تمتع العمال الفلسطينيين بحقوقهم في مجال العمل فعلاً. وتضطلع منظمات العمال في الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني بدور هام في هذا الصدد، بما في ذلك توفير المعلومات والمساعدة القانونية وتقديم الدعم العملي للعمال الذين يواجهون صعوبات. ويؤكد

[١١] ينص الاتفاق الجماعي في قطاع البناء على حد أدنى للأجور مقداره ٥٠٠٠ شيكل إسرائيلي جديد، اعتباراً من ١ شباط/ فبراير ٢٠١٢.

الاتحاد العام للعمل في إسرائيل (الهستدروت) من جديد استعداده لمتابعة سير القضايا المتعلقة بالعمال الفلسطينيين، بالتعاون مع الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين. وفي عام ٢٠١١، رفع العمال الفلسطينيون ١٢٦ قضية مرتبطة بالعمل أمام المحاكم من خلال جمعية عنوان العامل للدفاع عن حقوق العمال للمطالبة بالأجور المستحقة أو استحقاقات النقاهة أو أجور الإجازات السنوية غير المستغلة أو اقتطاعات المعاشات التقاعدية أو مدفوعات الفصل من الخدمة. وفي العام نفسه، تم الفصل في ١٦٨ دعوة أقامتها المنظمة إما بموجب قرار من المحكمة أو من خلال تسوية تشمل دفع تعويضات للعمال الفلسطينيين وصل مجموعها إلى ٢,٥ مليون شيكل إسرائيلي جديد (جمعية عنوان العامل للدفاع عن حقوق العمال، ٢٠١٢أ، الصفحة ٣٤). وفي عام ٢٠١٢، أسفر إغلاق ٩١ ملفاً عن حصول العمال الفلسطينيين على تعويضات إجمالية وصلت إلى ١,١ مليون شيكل إسرائيلي جديد (جمعية عنوان العامل للدفاع عن حقوق العمال، ٢٠١٢ج). وبإمكان ارتباط العمال الفلسطينيين بصاحب عمل معين أن يؤدي إلى الضغط على العمال لقبول أوضاع تعسفية. وامتناع أصحاب العمل عن الوفاء بالتزاماتهم من حيث دفع الأجور وما يتصل بها يمكن أن يسفر عن إلغاء التصاريح، وهو ما يضر بالعمال (جمعية عنوان العامل للدفاع عن حقوق العمال، ٢٠١٢أ، الصفحة ١٦).

٨٦. ولم يتحقق أي تقدم فيما يتعلق بتحويل اشتراكات الضمان الاجتماعي المتصلة باستخدام العمال الفلسطينيين في إسرائيل، التي تتراكم في النظام الإسرائيلي ويُفترض أن تُحوّل إلى مؤسسات الضمان الاجتماعي الفلسطينية مباشرة بعد تأسيسها. وينص بروتوكول باريس لعام ١٩٩٤ بشأن العلاقات الاقتصادية على أن إسرائيل تحول على أساس شهري، إلى مؤسسة تأمين تقاعدي ذات صلة تنشئها السلطة الفلسطينية، اقتطاعات التأمين التقاعدي التي يتم جمعها بعد إنشاء المؤسسة المذكورة أعلاه (بروتوكول باريس، ١٩٩٤). ومع أن هذا الحكم لا يزال سارياً، فإنه لم ينفذ أبداً. وإعمال حقوق الضمان الاجتماعي للعمال الفلسطينيين الذين عملوا أو ما زالوا يعملون في إسرائيل قد يصبح مكوناً مهماً لإنشاء نظام ضمان اجتماعي فلسطيني.

غزة: الآثار الاجتماعية للفصل

٨٧. تؤثر القيود المفروضة على حركة تنقل الأشخاص من غزة وإليها، في النسيج الاجتماعي للمجتمع الفلسطيني برمته وتقوض آفاق التعايش السلمي. ففي أيلول/ سبتمبر ٢٠١٢، رفضت محكمة إسرائيل العليا التماساً قدمته منظمات إسرائيلية وفلسطينية لحقوق الإنسان بالنيابة عن مجموعة من النساء في سعيهن إلى الحصول على إذن بالسفر إلى الضفة الغربية لمواصلة تعليمهن الجامعي (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ٢٠١٢ز، الصفحة ١٠). ولا تزال القيود الإسرائيلية المفروضة على حركة التنقل تؤثر أيضاً في العمال الفلسطينيين من غزة، الذين يبحثون عن عمل في مكان آخر. بيد أنه من الواضح أن مسار التنمية المستدامة في غزة، وهو اقتصاد حضري أساساً، لا بد من أن يشمل حرية تنقل الأشخاص، بما في ذلك لغرض العمل، فضلاً عن الأنشطة التجارية. كما أنّ القدرة على السفر بين الضفة الغربية وغزة ستكون أيضاً أمراً أساسياً من أجل الممارسة الجادة لحق التنظيم والاضطلاع بالأنشطة النقابية.

٤ - الحاجة إلى تعزيز الإدارة السديدة والعدالة الاجتماعية

بناء المؤسسات على مفترق طرق

٨٨. حددت السلطة الفلسطينية بناء مؤسسات الإدارة السديدة وتعزيزها بوصفه مسألة لها الأولوية في الخطة الإنمائية الوطنية للفترة ٢٠١١-٢٠١٣، ويتعلق الأمر بفترة التنفيذ التي تشرف على الانتهاء، وأعيد تأكيد ذلك في أحدث "استراتيجية وطنية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥" (السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠١١؛ ٢٠١٢أ، الصفحة ١٣). ورسخت التقارير السابقة لمنظمة العمل الدولية والمجتمع الدولي بشكل أعم، أهمية مؤسسات الإدارة السديدة باعتبارها أساساً لبناء الدولة. وفي العام الماضي، اضطرت البعثة إلى التحول من الثناء إلى التنبيه. ولا بد من استبدال التنبيهات السابقة الحذرة الآن بالقلق الشديد من أن تكون المكاسب التي تحققت في بناء المؤسسات عرضة للتآكل، نظراً لتأثر المهام الأساسية للحكومة بالوضع الحرج (صندوق النقد الدولي، ٢٠١٣، الصفحات ٣ و٤ و٢٣؛ البنك الدولي، ٢٠١٣، الصفحة ٨؛ مكتب ممثل المجموعة الرباعية، ٢٠١٣، الصفحة ٩).

٨٩. ومما لا شك فيه أن السياق العام المتسم بالهشاشة وانعدام اليقين، الوارد وصفه في الفصول السابقة، أثّر في إطار العدالة الاجتماعية والعمل اللائق. وقد ضيقت الأزمة المالية التي تواجهها السلطة الفلسطينية وزيادة إضعاف سوق العمل، فضلاً عما ترتب عليها من آثار اجتماعية ضارة واضطرابات اجتماعية، من مساحة إدخال تحسينات في هذا المجال. ويتسبب الانقسام السياسي المتواصل بين الضفة الغربية وغزة في تعريض الجهود المبذولة لبناء المؤسسات إلى مزيد من الخطر، مع ضعف احتمال توسيع نطاق أشكال التقدم التي أحرزتها السلطة الفلسطينية ليشمل غزة، رغم الاحتياجات الملحة (مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام، ٢٠١٢أ، الصفحة iv). ورغم تباطؤ وتيرة ترجمة الالتزامات السياسية إلى نتائج ملموسة في سياق مؤسسات الإدارة السديدة، يمكن القول إنه أحرز بعض التقدم وثمة مبادرات جديدة تلوح في الأفق.

٩٠. وإلى جانب الأزمة المالية، يهدد تعمق الأزمة الاجتماعية أشكال التقدم الذي أحرز في الأعوام الأخيرة صوب بناء مؤسسات مستدامة. ويتعين بحث الضغوط المتنامية على القيود المالية وتدابير التقشف بشكل عاجل في ظل الآثار المحتملة في مجال العمل والمجال الاجتماعي. ويحتاج قيام دولة فلسطينية لديها مقومات البقاء إلى مؤسسات واستثمارات وقوة عاملة نشطة ومنتجة لكي تزدهر، وسيكون للوظائف اللائقة والمستدامة دور أساسي في إعداد هذه القوة العاملة. ولا بد من إرساء أساس متين للعمل اللائق والعدالة الاجتماعية من أجل التصدي لآثار الأزمة المالية.

إطار جديد للسياسات من أجل تحقيق النتائج

٩١. يجري حالياً تحضير عدد من المبادرات في مجال السياسة العامة من أجل توفير إطار يرتكز إلى المساعي السابقة والجارية للمضي قدماً بالعدالة الاجتماعية والعمل اللائق. وتوفر هذه المبادرات الجديدة فرصة لبحث سبل ترجمة السياسات وأنشطة التدريب واستثارة الوعي، التي تميزت بها الفترات السابقة لتنفيذ برنامج العمل اللائق، إلى نتائج ملموسة تعود بالنفع على العمال وأصحاب العمل وعلى المجتمع بشكل أعم. وعلى وجه التحديد، بدأ تنظيم عملية تشاورية لوضع خطة إنمائية وطنية جديدة، وشاركت منظومة الأمم المتحدة بنشاط إلى جانب السلطة الفلسطينية ومجموعة من أصحاب المصلحة في وضع إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، ٢٠١٢)، ومن المنتظر أن يتناول الإجراءان معاً مؤسسات الإدارة السديدة والعمل اللائق. وقد أصبح إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية في المراحل النهائية لاعتماده من جانب السلطة الفلسطينية. كما يجري وضع الصيغة النهائية لمشروع استراتيجية العمل اللائق، مع مراعاة التوصيات الصادرة عن ممثلي السلطة الفلسطينية ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال (مكتب العمل الدولي، ٢٠١٢ب، الفقرة ٦)، وعُقدت حلقة عمل ثلاثية بشأن تعميم العمل اللائق في أطر برمجة وطنية وعلى مستوى الأمم المتحدة.

٩٢. ويدعم مشروع استراتيجية العمل اللائق التماسك الاجتماعي والعدالة والمساواة من خلال نهج أكثر تكاملاً، ويشجع أساساً: "١" تعزيز حقوق العمال وتحسين إدارة سوق العمل؛ "٢" دعم بيئة اقتصادية محفزة للوصول بشكل أكبر إلى فرص العمل وكسب الرزق؛ "٣" دعم تطوير نظام شامل للضمان الاجتماعي. وسيدعم رؤية الشركاء الثلاثيين فيما يتعلق بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية (المرجع نفسه، الفقرتان ٦ و١٥). ومن المتوقع أن تساهم استراتيجية العمل اللائق أيضاً في الخطة الإنمائية الوطنية الجديدة، وقد اكتست أهمية محورية في وضع إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

الإطار ٤-١
إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والعمل اللائق

ينص التحليل الشامل لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية على طائفة واسعة من الأولويات لإيجاد فرص العمل والعمل اللائق:

- إدماج وتنفيذ مبادئ العمل اللائق، مما يقتضي إجراء المزيد من تدابير الإصلاح والإنفاذ والرصد والإشراف القانونية.
- تشجيع زيادة التركيز السياسي والبرنامجي من جانب السلطة الفلسطينية على دور المرأة والشباب ومشاركتهم في الاقتصاد بصورة عامة وفي سوق العمل بصورة خاصة، لا سيما في المناطق الريفية من خلال الميزنة والتدابير الأخرى مثل تعديل القوانين، التي تستجيب لقضايا الجنسين.
- تحسين المواءمة بين البرامج التعليمية والتدريب المهني واحتياجات سوق العمل، بدءاً من إجراء تحليل سليم للسوق من أجل المساعدة على تحديد احتياجاته واتجاهات العمالة بالنسبة للمرأة والرجل والمساعدة على تحقيق قدر أفضل من الإدماج لصالح الشباب.
- تشجيع تطوير نظام للضمان الاجتماعي يركز على نُظم المعاشات التقاعدية في القطاع الخاص ونُظم إعانات الحماية الاجتماعية في حالة الأمومة.
- الدعوة إلى استحداث محاكم العمل والتحكيم والحوار الثلاثي وتنمية المهارات.
- مواصلة رصد وتوثيق وتوفير الإجراءات القانونية الواجبة للعمال الفلسطينيين في إسرائيل والمستوطنات والمناطق الحدودية والقدس الشرقية.
- مواصلة العمل على تعميم قضايا الجنسين وتمكين المرأة عن طريق معالجة وضع المرأة واحتياجاتها في المجتمع وزيادة مشاركتها.
- تشجيع مواصلة العمل بشأن قوانين العمل، بما في ذلك إنفاذ القوانين المتعلقة بعمل الأطفال، تمشياً مع المبادئ والحقوق الأساسية في العمل ومعايير العمل الدولية.

المصدر: إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (٢٠١٢، الصفحتان ٩ و١٠).

٩٣. وسيشكل اعتماد وتنفيذ استراتيجية العمل اللائق وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، التي ينبغي أن تتجلى عناصرها في الخطة الإنمائية الوطنية الجديدة، خطوة مهمة في سبيل المضي قدماً ببرنامج العمل اللائق، ودعم بيئة أكثر استدامة من أجل توفير وظائف لائقة.

تعزيز الحقوق وإدارة سوق العمل

٩٤. من المتوقع أن توفر استراتيجية العمل اللائق الإطار الشامل لتعزيز النهوض بالحقوق وصنع السياسات الاجتماعية والاقتصادية السليمة في السياق الفلسطيني. وسيشكل الحوار الاجتماعي جانباً أساسياً من جوانب الاستراتيجية (مكتب العمل الدولي، ٢٠١٢ب، الفقرة ٧). وقد شدد العمل الجاري في هذا المجال على تعزيز الآليات الثلاثية القائمة واستثارة الوعي في صفوف ممثلي السلطة الفلسطينية، فضلاً عن منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال بشأن المبادئ الأساسية التي يقوم عليها الحوار الاجتماعي، بدءاً بممارسة التعاون الثلاثي. ويتمثل أحد العناصر المهمة لاستراتيجية العمل اللائق في التزام منظمة العمل الدولية بتوفير الدعم فيما يتعلق بصياغة وتنقيح تشريعات العمل والتوظيف، لضمان مشاركة الشركاء الاجتماعيين ولكي تتجلى في التشريع المبادئ والحقوق الأساسية في العمل.

٩٥. وفي العام الماضي، أفادت البعثة عن مواصلة إنشاء أو تعزيز مجموعة من منتديات الحوار الاجتماعي (مكتب العمل الدولي، ٢٠١٢أ). وبينما تحققت المكاسب، لا سيما في بناء قدرات الهيئات القائمة، شهد التقدم المحرز في تحقيق النتائج تباطؤاً. وأصبح من الملح التصدي للفراغ القانوني فيما يتعلق بالحرية النقابية، المشار إليه في تقرير العام المنصرم (المرجع نفسه)، ذلك أن النقابات الجديدة تسعى إلى المشاركة في مختلف المنتديات الثلاثية. ومن العوائق التي تحول دون السير الفعال للحوار الاجتماعي، هناك الافتقار إلى معايير لتحديد الصفة التمثيلية لنقابات العمال. ومن المقرر معالجة هذه المسائل في عملية الإصلاح الشامل لتشريعات العمل، التي بدأت مؤخراً بالتعاون مع منظمة العمل الدولية. وستشكل هذه العملية بحد ذاتها حافزاً قوياً للحوار الاجتماعي وعنصراً أساسياً في الإطار الأوسع لإدارة سوق العمل. بيد أن شتى العوائق الداخلية والخارجية أفضت إلى بقاء المجلس التشريعي الفلسطيني مشلولاً، مما يؤثر في اعتماد وتنفيذ أي تشريع جديد.

٩٦. وقد أحرز تقدم في اعتماد حد أدنى للأجور. وبالرغم من اختلاف وجهات النظر بشأن مستوى الأجر الأدنى، أعربت جميع الأطراف عن التزامها بكفالة تنفيذ الحد الأدنى للأجور. وفي تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٢، عقب نقاش استمر عشرة أشهر في اللجنة الثلاثية الوطنية لتحديد المستويات الدنيا للأجور، اعتمد مجلس الوزراء حداً أدنى للأجور مقداره ١٤٥٠ شيكلاً إسرائيلياً جديداً في الشهر، أي ما يعادل ٦٥ شيكلاً إسرائيلياً جديداً في اليوم و٨,٥٠ شيكل عن الساعة، وقد دخل حيز النفاذ اعتباراً من ١ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣ (السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠١٢ب). ورغم سريانه على جميع القطاعات، أثيرت شواغل عن صعوبة تطبيقه فعلياً في قطاعي النسيج ورعاية الأطفال، وهما قطاعان تهيمن عليهما المرأة، وتسود فيهما أجور منخفضة. وقد أفاد وزير العمل أنه سيجري اتخاذ تدابير لتبديد هذا القلق. وكخطوة تالية في هذه العملية، يجري إنشاء لجان الأجور الدنيا على صعيد المحافظات، وقد سبق وأنشئ البعض منها في المقاطعات الشمالية (السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠١٣ب). ويبرز إجراء إنفاذ الحد الأدنى للأجور في الدراسة الاستقصائية التي نشرها الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين كأولوية هامة بالنسبة لنحو ٩٣ في المائة من العمال (الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، ٢٠١٣). وفي ضوء الانقسام السياسي، من غير المرجح أيضاً أن يكون للأجر الأدنى أي أثر حقيقي في تحسين أجور العمال في غزة.

٩٧. وفي كانون الثاني/ يناير ٢٠١٣، أعاد وزير العمل تشكيل اللجنة الاستشارية الثلاثية الوطنية المعنية بسياسة العمل، والتي لم تجتمع منذ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١، نظراً لانتهاء مدة ولاية أعضائها. إلا أن التغييرات التي طرأت على تركيبتها لم تلق قبولاً من جانب جميع الأطراف، ولا تزال هذه القضية موضع نزاع. وقد صيغ قانون ينظم تركيبة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الفلسطيني وولايته وأعماله، وسيقدَم للتشاور بشأنه مع الشركاء الاجتماعيين ومنظمات المجتمع المدني (السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠١٣ب). وعلى نحو ما أشير إليه في الأعوام السالفة، سيكون من المهم إرساء روابط قوية بين الهيئات الثلاثية المختلفة وضمان أن تساهم التوصيات الصادرة عن هذه الهيئات في عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وأن تكون اللجان الأخرى قادرة على التأثير في الحوار السياسي الأوسع نطاقاً (مكتب العمل الدولي، ٢٠١١).

٩٨. ومن المنتديات الهامة الأخرى للحوار الاجتماعي اللجنة الوطنية لتشغيل النساء. وسيكون الاستعراض القانوني لقضايا الجنسين، الذي نشرته في عام ٢٠١١ بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، عنصراً هاماً في جهود الإصلاح التشريعي الشامل (مكتب العمل الدولي، ٢٠١٢أ). وسُلّط الضوء على أهمية هذا الاستعراض القانوني في استراتيجية الأهداف الإنمائية للألفية، وهو يكتسي أهمية في سياق إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠١٢أ، الصفحة ٣٦). وقد جرى استحداث اللجنة الوطنية لتشغيل النساء وإدارتها في إطار برنامج الأمم المتحدة المشترك بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، الذي انتهت أولى مراحله في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٢، حيث تجري بعض أنشطة سد الفجوات، وتجري حالياً مناقشة المرحلة الثانية برمتها.

٩٩. وأدرجت منظمة العمل الدولية دعم اللجنة الوطنية لتشغيل النساء في عملها الجاري من أجل تعزيز الحوار الاجتماعي، بغية ضمان استمرار المنجزات بموجب مشروع الأهداف الإنمائية للألفية، فضلاً عن تعميم قضايا الجنسين في أجزاء برنامج منظمة العمل الدولية كافة (مكتب العمل الدولي، غير مؤرخ أ). وانصبّ تركيز اللجنة مؤخراً على وضع استراتيجيتها وخطة عملها للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥. ونتيجة لذلك، لم تجتمع اللجنة بكامل هيئتها بصفة منتظمة، في حين تعاونت أمانة صغيرة مع جامعة بير زيت في إعداد الاستراتيجية وخطة العمل، المزمع تقديمهما قريباً إلى وزير العمل، ثم إلى مجلس الوزراء لاعتمادهما. وحصلت اللجنة الآن على مركز مراقب في اللجنة الاستشارية الثلاثية الوطنية.

١٠٠. وحدث تطور هام في عام ٢٠١٢ في التصدي للتمييز في الاستخدام على أساس الانتماء السياسي. وفي أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٧، أصدر مجلس الوزراء التابع للسلطة الفلسطينية قراراً يستلزم الخضوع لتحريات الخدمات الأمنية من أجل الالتحاق بالعمل في القطاع العام. ونتيجة للتقارير الأمنية السلبية الصادرة حول الانتماء السياسي، تم تسريح مئات المدرسين من الخدمة. وفي ٤ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٢، حكمت المحكمة الفلسطينية العليا لصالح المدرسين الذين تم فصلهم من مناصبهم بسبب انتمائهم السياسي (الأمم المتحدة، ٢٠١٣د، الفقرتان ٥٤ و٥٥). وأبلغت البعثة بأن هذه القضية الاختبارية أدت إلى عودة ٧٥٠ مدرساً إلى العمل. وعلّق مجلس الوزراء القرار الذي أصدره في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٧، ووافق على الكف عن استخدام هذا المعيار الأمني في إجراءات التحري.

١٠١. وفيما يتعلق بالحرية النقابية، ومع أن الكثافة النقابية مرتفعة نسبياً في غزة (٦٦,٢ في المائة) حسب بيانات صادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في شباط/ فبراير ٢٠١٣، وأعلى بكثير منها في الضفة الغربية كما تشير البيانات (١٧ في المائة)، يواجه النشاط النقابي عوائق شديدة. وفي شباط/ فبراير

٢٠١٣، اعتمدت السلطات الفعلية قانوناً نقابياً جديداً، يُخضع النقابات العمالية لإشراف السلطات ورقابتها الشديدين، وفقاً لتقييم أجراه الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين. واعتُمد القانون دون إجراء أي مشاورات مع الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين. ووصل إلى علم البعثة أنه جرى مؤخراً حلّ مجلس غرفة تجارة غزة، وأن المضايقات المباشرة لا تزال مستمرة من جانب السلطات بهدف عرقلة أنشطة الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين.

١٠٢. ومن الجدير بالذكر أن السلطة الفلسطينية، بدعم من الأمم المتحدة، تعكف حالياً على وضع خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان (مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام، ٢٠١٣ب). وترد خطة العمل هذه أيضاً في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وينبغي مراعاة المبادئ والحقوق الأساسية في العمل في خطة العمل[١٢].

صندوق التشغيل والحماية الاجتماعية لا يزال مدرجاً على جدول الأعمال

١٠٣. أنشئ صندوق التشغيل والحماية الاجتماعية ("الصندوق") أساساً عام ٢٠٠٤، إلا أنه لم ينشط إلا بعد أن أدرج ضمن الأولويات السياسية في خطة التنمية الوطنية للفترة ٢٠١١ـ٢٠١٣ (السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠١١، الصفحة ٤٩). ونظراً لكون استحداث الوظائف وتنمية المشاريع أهدافاً رئيسية، اعتُبر أن الصندوق ينطوي على إمكانات للتصدي للمستويات العالية من الفقر والبطالة (مكتب العمل الدولي، ٢٠١١). بيد أنه في ضوء الأزمة المالية، انخفضت المساهمة الحكومية في الصندوق انخفاضاً كبيراً وصلت إلى أقل من مبلغ خمسة ملايين دولار أمريكي المتوقع أصلاً. ولم يتمكن الصندوق من اجتذاب غير عدد قليل نسبياً من المانحين. وجُرّبت ثلاثة برامج طارئة لاستحداث الوظائف: "دعم العاملين لحسابهم الخاص باعتبار ذلك بديلاً مستداماً للوظائف الهشة في المستوطنات"؛ "دعم العاملين السابقين في المستوطنات لإنشاء منشآت صغيرة من المتوقع أن توظف بين عامل واحد وأربعة عمال سابقين آخرين في المستوطنات"؛ "توظيف المتخرجين الشباب العاطلين عن العمل من خلال الإدماج الوظيفي في منشآت مختارة من القطاع الخاص". كما نُفذ برنامج لبناء القدرات بشأن الإدارة والرصد والتبليغ لصالح الفريق الأساسي للصندوق (مكتب العمل الدولي، ٢٠١٢ب، الفقرة ٩).

١٠٤. وقُدم اقتراح بتولي وكالة وطنية للتشغيل الدور المركزي في تحديد تدابير سوق العمل النشطة لصالح الصندوق (الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، ٢٠١٣). وإذا ما تعين ربط الصندوق بمثل هذه الوكالة، فسيصبح بوسع أعماله فعلاً اكتساب المزيد من الطابع المؤسسي. بيد أن منظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل ستحتاج إلى أن تحتفظ بدور محوري لكفالة الاستفادة من خبرتها الميدانية فيما يتعلق باحتياجات سوق العمل، فضلاً عن كفالة قبول التدخلات المقترحة وامتلاك زمام أمورها من جانب أكثر المتأثرين بها بصورة مباشرة.

الضمان الاجتماعي وأرضية الحماية الاجتماعية: الأولويات الناشئة

١٠٥. على النحو المتوخى في استراتيجية الحماية الاجتماعية التي اعتُمدت عام ٢٠١١، ظل النقاش بشأن استحداث نظام متكامل للضمان الاجتماعي جارياً في أروقة السلطة الفلسطينية والشركاء الاجتماعيين. وقد صُنّف نظام الضمان الاجتماعي القائم على أنه مجزأ وغير فعال ويفتقر إلى التنسيق ويشمل نسبة صغيرة فقط من العمال (إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، ٢٠١٢، الصفحة ٩)، لا سيما العاملون في القطاع العام. وقامت منظمة العمل الدولية بإجراء مسح للضمان الاجتماعي بمشاركة المعهد الفلسطيني لأبحاث السياسات الاقتصادية، واضطلع الخبراء التقنيون التابعون للمنظمة بمهمة لتحديد نطاقه. وتقوم منظمة العمل الدولية بدعم الهيئات المكونة الثلاثية في وضع استراتيجية ضمان اجتماعي وطنية شاملة وتنفيذها. وسوف تنظر هذه الاستراتيجية في مد نطاق برنامج التأمين الاجتماعي ليشمل العاملين في القطاع الخاص وعائلاتهم من خلال وضع نظام للمعاشات التقاعدية ونظام لتأمين الأمومة ونظام لإصابات العمل (مكتب العمل الدولي،

[١٢] إن الحرية النقابية والإقرار الفعلي بحق المفاوضة الجماعية والقضاء على جميع أشكال العمل الجبري أو الإلزامي والقضاء الفعلي على عمل الأطفال والقضاء على التمييز في الاستخدام والمهنة، كما هو وارد في إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل ومتابعته (مكتب العمل الدولي، ١٩٩٨)، إنما هي جوانب هامة في إطار حقوق الإنسان، وظروف مؤاتية لاستحداث الوظائف اللائقة (مكتب العمل الدولي، ٢٠١٢ج، الفقرة ٥).

٢٠١٢ب، الفقرة ١٤). كما تجري مناقشة ضمان أمن الدخل الأساسي والحصول على الرعاية الطبية الأساسية من خلال استحداث أرضية وطنية للحماية الاجتماعية في سياق وضع الاستراتيجية. ومثلما ذكر في الفصل ٣، فإنّ إعمال حقوق الضمان الاجتماعي للعمال الفلسطينيين في إسرائيل مؤهل ليصبح مكوناً مهماً لإنشاء نظام ضمان اجتماعي فلسطيني.

١٠٦. وينظر وزير العمل في استحداث نظام وطني للضمان الاجتماعي وتطبيقه باعتباره أولوية قصوى، وقد أطلق على الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤ وصف سنتي الضمان الاجتماعي. ويرغب الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين في قانون جديد للضمان الاجتماعي يراعي اتفاقية الضمان الاجتماعي (المعايير الدنيا)، ١٩٥٢ (رقم ١٠٢) ويريد أن يتجاوز نطاق الحماية الاجتماعية حدود الاقتصاد المنظم. ولا ريب في أن النقاش المحتدم في إطار الفريق الوطني المعني بالضمان الاجتماعي، الذي تم إنشاؤه في شباط/ فبراير ٢٠١٢، سيستمر لأن لدى أصحاب المصلحة وجهات نظر مختلفة حول دور الضمان الاجتماعي، بالرغم من وجود التزام عام من جانب جميع الأطراف بهدف جعله حقيقة في المستقبل القريب.

نحو جعل تمكين المرأة حقيقة واقعة

١٠٧. بالرغم من وضع طائفة من السياسات والاستراتيجيات على مدى السنوات القليلة الماضية تدل على التزام واضح من أجل تمكين المرأة، بما في ذلك بغية توفير فرص عمل متكافئة، لا تشارك المرأة في الواقع مشاركة كاملة في سوق العمل وفي عمليات صنع القرار. وعلى نحو ما هو مبين في الفصل ٢، لم تُترجم المكاسب الدراسية الكبرى التي حققتها المرأة إلى مكاسب في سوق العمل، مع ما يعكسه هذا الإخفاق من خسارة كبيرة في الإمكانيات الاقتصادية. وثمة حاجة ملحة إلى الانتقال من قطع الالتزامات إلى تحقيق النتائج إذا أريد للمرأة أن تستفيد استفادة كاملة من مزايا الدولة الجديدة وأن تستفيد هذه الدولة من الإمكانات الكاملة للمرأة.

١٠٨. وبغية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، اعتمدت السلطة الفلسطينية مؤخراً "الاستراتيجية الوطنية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥". ويُركز مكون هام من مكونات هذه الاستراتيجية على تمكين المرأة والنهوض بالمساواة بين الجنسين والعدالة الاجتماعية في سياق الهدف الإنمائي الثالث للألفية (السلطة الفلسطينية، ٢٠١٢أ، الصفحات ٣٣-٣٩). وتُقر الاستراتيجية بأهمية مشاركة المرأة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية باعتبارها عاملاً أساسياً في عملية التنمية في أي مجتمع، كما تُقر بالحاجة إلى توسيع نطاق هذه المشاركة في السياق الفلسطيني. ومن المسلم به أيضاً أنه في الوقت الذي أحرزت إنجازات في هذا الصدد، يظل هناك الكثير مما يجب عمله (المرجع نفسه، الصفحتان ٣٣ و٣٤).

١٠٩. وبغية زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل وتنويعها وحماية حقوق المرأة، يتعين على السياسات المقترحة في استراتيجية الأهداف الإنمائية للألفية أن تعتمد تدابير تشريعية وتنفيذية لحماية المرأة العاملة وأن تتخذ تدابير لتوفير فرص عمل لها. وتعتبر التدخلات المقترحة واسعة النطاق، بما في ذلك تعديل القوانين ذات الصلة من منظور جنساني واستعراض وتطوير السياسات الاقتصادية من منظور جنساني وتوسيع نطاق دور مفتشي العمل وتشجيعه واستحداث محاكم لمعالجة قضايا العمل وتوفير خدمات الدعم للمرأة العاملة، بما في ذلك مراكز الرعاية النهارية وتقديم قروض ميسّرة للمرأة لبدء مشاريع خاصة بها لتوليد الدخل وتعزيز حملات استثارة الوعي بشأن حقوق المرأة العاملة وواجباتها (المرجع نفسه، الصفحة ٣٦). وثمة في الواقع حاجة إلى نهج شامل من أجل تمكين المرأة تمكيناً فعالاً. كما ستكون ثمة حاجة كبيرة إلى التزامات وموارد، إلى جانب تحولات هامة في المواقف.

١١٠. ومن المسلم به كذلك اعتبار التعاونيات وسيلة مهمة لتمكين المرأة (المرجع نفسه، الصفحة ٢٤). وقد كانت العضوية في التعاونيات على الدوام حكراً على الرجال ولم تعرف مشاركة للمرأة فيها إلا منذ عهد قريب نسبياً. وتُسجّل أعلى نسبة لمشاركة المرأة الفلسطينية في التعاونيات في قطاع الحرف اليدوية (إذ تمثل ٥٩ في المائة من مجموع النساء في التعاونيات). وتحتاج التعاونيات إلى الدعم في مجال تحديد أسواق متخصصة جديدة، لا سيما في الخدمات، لزيادة عمالة المرأة وتنويعها. وقد شكّل مجال تنمية تعاونيات النساء محور تركيز برنامج الأمم المتحدة المشترك بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (مكتب العمل الدولي، غير مؤرخ ب، غير مؤرخ أ). وجرى تزويد أعضاء من ٤٣ تعاونية نسائية بالمنح وتقديم التدريب والمساعدة التقنية وأنشطة بناء القدرات في مجال المهارات في إدارة الأعمال والتسويق (الأمم المتحدة، اللجنة المعنية بوضع المرأة، ٢٠١٢). وتولى اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف، وهو تعاونية تضم أغلبية من النساء، مسؤولية إدارة تنمية القدرات والمنح لصالح أعضائه في سياق هذا البرنامج، إلى جانب الاستثمارات الضخمة الجارية في مجال النهوض بالقدرات الذاتية للجمعية. وفي المرحلة الثانية من المشروع، سيكون اتحاد الجمعيات التعاونية

للتوفير والتسليف قادراً على مساعدة التعاونيات الأخرى. وقدم مشروع قانون بشأن التعاونيات إلى الرئيس للموافقة عليه، يهدف إلى تطوير وتحسين قطاع التعاونيات عموماً (السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠١٣ب).

١١١. كذلك، انبثقت الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة للفترة ٢٠١١-٢٠١٩، التي وُضعت مؤخراً، عن التزام السلطة الفلسطينية بالأهداف الإنمائية للألفية (السلطة الوطنية الفلسطينية، غير مؤرخ). ولا يزال العنف السائد ضد المرأة، بما في ذلك في عالم العمل، إحدى العقبات الجسام التي تحول دون تمكين المرأة. وقد نالت هذه القضية مؤخراً حظاً وافراً من الاهتمام، رافقته دعوات قوية إلى اتخاذ خطوات لمكافحتها. وتشكل الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة تلبية لهذا النداء. واستُحدثت لجنة وطنية لمكافحة العنف ضد المرأة عام ٢٠٠٨، تحت قيادة وزارة شؤون المرأة، وكُلفت بالتحضير لوضع استراتيجية وطنية ورصد تنفيذها (المرجع نفسه، الصفحة ٨). وتوصلت البحوث التي أجريت لوضع الاستراتيجية الوطنية إلى أن "دور المرأة ووضعها في المجتمع مهمش، بسبب تجريدها من سلطتها وسيطرتها اللازمتين لتقرير مصيرها واتخاذ القرارات الخاصة بها". كما أشار التقرير إلى الدور الذي تضطلع به التشريعات والقوانين المحلية التي تُخرج المرأة من المجالات الرسمية والعامة، فضلاً عن عدم وجود قوانين عموماً لحماية حقوق المرأة (المرجع نفسه، الصفحة ١٠).

١١٢. وثمة مستويات عالية من العنف المنزلي على الأخص، مما يدل على أن وضع المرأة في المجتمع عموماً لا يزال هشاً. ووفقاً لدراسة استقصائية أجراها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عام ٢٠١١، تعرضت ٣٧ في المائة من النساء المتزوجات للعنف من جانب أزواجهن (٢٩,٩ في المائة في الضفة الغربية و٥١,١ في المائة في غزة) (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ٢٠١١أ)، وهناك مؤشرات إلى أنّ مثل هذا العنف يتزايد مع تدهور الوضع الاقتصادي. ووصلت نسبة النساء اللائي تعرضن للعنف والتمسن المشورة أو المساعدة من أحد المراكز أو إحدى المؤسسات أقل من ٠,٧ في المائة (المرجع نفسه، الصفحة ١٧). وكان البحث المضطلع به من أجل الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة، والذي اعتبر أن عدداً من حالات العنف تبقى في نطاق العائلة لتسويتها، قد أثبت هذا المعدل المنخفض من الإبلاغ. وكثيراً ما يحصل ذلك على حساب الضحية حفاظاً على "شرف" العائلة، فضلاً عن انعدام الثقة في النظام القانوني. وعلاوة على ذلك، ليس لدى بعض النساء علم بوجود مؤسسات يمكنهن اللجوء إليها لطلب المساعدة (السلطة الوطنية الفلسطينية، غير مؤرخ، الصفحتان ١١ و٢٣).

١١٣. وأجرى معهد دراسات المرأة في جامعة بير زيت بالتعاون مع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ومنظمة العمل الدولية بحثاً يركز بوجه خاص على العنف في العمل (مكتب العمل الدولي، غير مؤرخ ج). وأنشأت اللجنة الوطنية لتشغيل النساء فريق تنسيق كجزء من الدراسة (السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠١٣ب). ووجد البحث، أنّ النساء اللائي تتراوح أعمارهن بين ٢٥ و٢٩ سنة معرضات بشكل خاص للعنف في العمل، حيث أفادت ٢٩ في المائة منهن بأنهن تعرضن لبعض أشكال العنف في العمل. كما أشارت النتائج إلى أنّ بعض النساء لا يبلّغن عن العنف القائم على نوع الجنس في مكان العمل بسبب المخاوف من مغبة ذلك وانعدام الحماية، وعدم وعي أخريات بكونهن في الواقع ضحايا هذا العنف. ولا تشكل نسبة النساء اللائي قدمن شكوى رسمية إلى صاحب عملهن بسبب تعرضهن للعنف القائم على نوع الجنس سوى ١٩,٥ في المائة، بينما التزمت غالبيتهن الصمت بسبب المخاوف فيما يتصل بسمعة الأسرة، فضلاً عن المخاوف من الانتقام. وثمة حاجة إلى إطار قانوني ومؤسسي للتصدي للعنف القائم على نوع الجنس في العمل، إضافة إلى إجراء بحوث إضافية واستثارة الوعي (مكتب العمل الدولي، غير مؤرخ ج، كتّاب وأبو عواد، ٢٠١٢). كما تشير الاستراتيجية الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة إلى الحاجة إلى التصدي للعنف ضد المرأة العاملة في الاقتصاد غير المنظم، حيث يشكلن نسبة كبيرة من اليد العاملة لكن يظلن في الأساس خارج دائرة الاهتمام (السلطة الوطنية الفلسطينية، غير مؤرخ، الصفحة ١٦).

١١٤. ويواصل اتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية الفلسطينية والاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين اتخاذ خطوات لزيادة تمثيل المرأة وتأثيرها في المنظمات التي تنتمي إليها. وأخبر ممثلو اتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية الفلسطينية البعثة بأن المرأة تتمتع حالياً بتمثيل في جميع الغرف المحلية. ومن بين أولى النساء اللائي حصلن على مقاعد في اللجنة التنفيذية لاتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية الفلسطينية عام ٢٠١١، أنشأت ممثلة غرفة بيت لحم أول وحدة خاصة بسيدات الأعمال. وبالرغم من استمرار الممانعة، أنشئت وحدات مماثلة أخرى بعد ذلك وثمة أيضاً مبادرة قيد الإنجاز لتنظيم هيئة تنسيق لجميع هذه الوحدات. وتهدف هذه الوحدات إلى دعم مشاريع النساء الأعضاء في الغرف، وتشجيع المنشآت بالغة الصغر التابعة للنساء اللائي لسن أعضاء بعد في الاتحاد، مما يساعدهن على الانتقال من السمة غير المنظمة إلى السمة

المنظمة. كما تسعى أيضاً إلى كفالة مشاركة المرأة في جميع مجالات نشاط الغرفة، ذلك أن الثقافة التي تخضع لهيمنة الذكور لا تزال سائدة.

١١٥. وواصل الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين توفير التدريب للمرأة العاملة واستثارة وعيها بشأن حقوقها واستحقاقاتها، بصرف النظر عما إذا كانت من الأعضاء أم لا. وجاء في الدراسة الاستقصائية التي أجراها الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين أن المرأة العاملة أقل وعياً بحقوقها من الرجل (الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، ٢٠١٣). وبينما تنخفض معدلات الانتماء النقابي بالنسبة للمرأة العاملة عنها بالنسبة للرجل العامل (إجمالاً ٣٢,٥ في المائة بالنسبة للرجل مقارنة بنسبة ٢٥,٨ في المائة بالنسبة للمرأة وفقاً لبيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الصادرة في شباط/ فبراير ٢٠١٣)، تسجل الدراسة الاستقصائية التي أجراها الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين عموماً أن المرأة مقتنعة أكثر من الرجل بجدوى المشاركة في النقابات (المرجع نفسه، الصفحة ٤٩). ومن بين الأولويات التي جرى تحديدها في الدراسة الاستقصائية، الحاجة إلى توفير الظروف المؤاتية لتحسين وضع المرأة العاملة وإتاحة مشاركتها في سوق العمل، بما في ذلك من خلال توفير رياض الأطفال ووسائل النقل الآمنة، فضلاً عن إتاحة سبل الانتصاف القانونية (المرجع نفسه، الصفحة ٦١). وأطلق الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين حملة لتعزيز حقوق العاملات المنزليات، ويدعو السلطة الفلسطينية إلى التصديق على اتفاقية العمال المنزليين، ٢٠١١ (رقم ١٨٩)، الصادرة عن منظمة العمل الدولية، وكفالة تنقيح قانون العمل بما يسمح بإزالة استبعاد العمال المنزليين.

١١٦. ويستمر تدهور وضع المرأة في غزة، في ظل القيود الشديدة التي تواصل السلطات الفعلية فرضها عليها. وقد مُنعت مؤخراً من المشاركة في سباق الأونروا للمسافات الطويلة في غزة، مما دفع بالمنظمين إلى إلغاء الحدث (مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام، ٢٠١٣أ، الفقرة ٥١). ورغم الطابع الرمزي البالغ لهذا الإجراء، فقد أعقبه فرض قيود أكثر شمولاً، لا سيما القانون الذي أصدرته وزارة التربية والتعليم العالي في غزة في ١ نيسان/ أبريل ٢٠١٣، والذي يهدف إلى الفصل التام بين الذكور والإناث بدءاً من سن التاسعة في جميع المدارس العامة والخاصة والمدارس الدولية اعتباراً من العام الدراسي المقبل. وأحيطت البعثة علماً بأنه في حين يتعين على جميع العمال التسجيل في مكاتب العمل لإيجاد فرصة عمل، تظل المرأة غير قادرة على الحصول على نفس المستوى من الخدمات الذي يحصل عليه الرجل من خلال هذه المكاتب بسبب التمييز المباشر، مما يؤثر في الآفاق المتاحة لها في مجال العمل تأثيراً بالغاً. كما قدم الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين التدريب على حقوق العمل في غزة، إلا أن النساء مُنعنَ من حضوره.

١١٧. ويوشك الإطار الزمني المحدد للوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية على الانتهاء. وسيتعين اتخاذ إجراءات فورية وحاسمة وشاملة إذا ما أريد إتاحة فرصة للأهداف الرامية إلى تحقيق تمكين المرأة في الضفة الغربية، ولا سيما في غزة، لكي تتحول إلى حقيقة واقعة بحلول عام ٢٠١٥.

دعوات إلى تنمية القطاع الخاص

١١٨. جرى التشديد على الأهمية التي تكتسيها السياسات والعمليات الفلسطينية لتسهيل تنمية القطاع الخاص من جانب طائفة واسعة من المؤسسات الوطنية والدولية (البنك الدولي، ٢٠١٢أ؛ انظر أيضاً مكتب ممثل المجموعة الرباعية، ٢٠١٢، الصفحة ٤؛ مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام، ٢٠١٢أ، الصفحة ٥). ووفقاً للبنك الدولي، "يتمثل أحد أهم التحديات الاقتصادية التي تواجه السلطة الفلسطينية في كيفية إيجاد بيئة تمكن من ازدهار قطاع خاص يتسم بالدينامية والابتكار" (البنك الدولي، ٢٠١٢ب، الفقرة ٤٠). ويُعتبر القطاع الخاص الذي يتميز بالحيوية، محركاً هاماً لدعم العمل اللائق والحفاظ عليه، ومن المسلم به أن الاستثمار في تطوير مهارات العمال سيكون أساسياً للنمو بقيادة القطاع الخاص (المرجع نفسه). وقد أحرزت السلطة الفلسطينية قدراً من التقدم في إصلاح الإطار القانوني والتنظيمي من أجل تشجيع الاستثمار المتزايد وأنشطة القطاع الخاص (إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، ٢٠١٢). وارتفع عدد الشركات الجديدة المسجلة ارتفاعاً مطرداً، ويمكن أن يُعزى ذلك إلى حدٍ ما، إلى الاستفادة من التسهيلات للحصول على التصاريح والتراخيص اللازمة والإدارة الضريبية (مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام، ٢٠١٢ب). كما يحدد التحليل الشامل لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية المجالات التي من شأن إحراز المزيد من التقدم فيها أن يعود بالفائدة، بما في ذلك تسجيل الشركات وتنظيم المنافسة وتيسير الوصول إلى الائتمان (إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، ٢٠١٢).

١١٩. وقد اجتمعت البعثة بزعماء القطاع الخاص الفلسطينيين الذين أشاروا إلى إمكانية حفز القطاع الخاص حتى في حالة القيود التي يفرضها الاحتلال والأفق السياسي غير المستقر. ويرون من وُجهة نظرهم أن من الممكن خفض نسبة البطالة إلى ١٠ في المائة في الأعوام السبعة المقبلة. وقد رعت خمس شركات مهمة إجراء

دراسة حددت خمسة قطاعات رائدة محتملة لاستثمارات جديدة، هي: الزراعة وتكنولوجيا المعلومات والسياحة والبناء والإعلام والترفيه. واعتُبر الاستثمار في التدريب من أجل كفالة حصول العمال على المهارات المناسبة اللازمة للالتحاق بالوظائف الجديدة، شرطاً أساسياً لنجاح هذا المسعى. وفيما يتعلق بالقدس الشرقية، تم التأكيد على إمكانية تطوير القطاع السياحي تطويراً كبيراً، فضلاً عن التركيز على قطاعات النمو مثل الضيافة والصحة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. كما جرى التشديد على توسيع مجالات الميزة النسبية، من قبيل نحت خشب الزيتون وصناعات الحجر والرخام (ACE، ٢٠١٢، الصفحات ١٢ و١٣ و٧٢ و٧٣). وفي كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٢، نظم زعماء القطاع الخاص، بالتعاون مع المجتمع الدولي، منتدى القدس الشرقية لتنمية الأعمال، وهو الاجتماع الأول من نوعه الذي ينعقد في المدينة منذ ٤٥ سنة، واستقطب ٢٠٠ مستثمر فلسطيني وعربي ودولي (مكتب ممثل المجموعة الرباعية، ٢٠١٣، الصفحة ٢٥). واعتُبر هذا المنتدى مبادرة مهمة لتعزيز فرص الاستثمار في الهياكل الأساسية السياحية والعقارات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مما قد يمثل نموذجاً لمبادرات مماثلة في المستقبل (المرجع نفسه).

١٢٠. كذلك، اجتمعت البعثة بممثلات عن منتدى سيدات الأعمال، الذي يتعاون بشكل وثيق مع اتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية الفلسطينية لتشجيع سيدات الأعمال. ويسعى المنتدى إلى تمكين المرأة من خلال إقامة الشبكات ولديه برنامج يقدم من خلاله ٧٠ عضواً الدعم والمشورة إلى ٢٥٠٠ شابة من أصحاب المشاريع. بالإضافة إلى ذلك، وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ووزارة الزراعة ومنتدى سيدات الأعمال، قام ملاك بعض الفنادق الكبرى مؤخراً بالعمل مع عدد من التعاونيات، بما في ذلك ٤٠ تعاونية نسائية، لتحسين نوعية المنتجات الغذائية وتساوقها وتوليفها وكفالة توفير كمية كافية منها من أجل تشجيع الطلب على السلع المحلية في الفنادق. ويبدو أن ثمة تأييداً واسع النطاق لهذا النوع من البرامج، الأمر الذي يمكن أن يهيئ لطلب كبير على المنتجات المحلية.

١٢١. وإتاحة الفرص في قطاع الأعمال ودعم الانتقال من المدرسة إلى العمل بالنسبة للشباب، هما أمران حاسمان. فقد أفادت دراسة استقصائية أجريت مؤخراً أن أغلبية العاطلين من الشباب يفضلون إنشاء مشاريع خاصة بهم. وهم يعتقدون أن من شأن حيازة مشاريع خاصة بهم أن توفر لهم درجة عالية من الاستقلالية وفرصة لممارسة مواهبهم والتحلي بروح الابتكار. وبينما يطمح ٦٢ في المائة من الشباب العاطل عن العمل إلى إنشاء مشاريع خاصة به، لم تبلغ نسبة الذين حققوا نجاحاً في هذا المسعى سوى ١٧ في المائة، حيث أن العقبة الرئيسية تتمثل في الافتقار إلى رؤوس الأموال الكافية (منتدى "شارك" الشبابي، ٢٠١٣، الصفحتان ٩ و٢٧).

١٢٢. ويشكل ضمان التمويل الكافي لتنمية القطاع الخاص شاغلاً متكرراً، إذ من الواضح أنه يتعين تحسين إتاحة فرص حصول قطاع الأعمال على القروض. وثمة صعوبات خاصة في القدس الشرقية، نظراً لانعدام أنشطة المصارف الفلسطينية فيها. ويبدو أن هناك عقبات كبيرة تواجه المرأة في سعيها إلى الحصول على قروض تجارية. ويتعاون منتدى سيدات الأعمال مع النساء لتأمين القروض التجارية، ذلك أنه بسبب العوائق الاجتماعية لا تملك معظم النساء ممتلكات أو أشكالاً أخرى من الضمانات باسمهن.

١٢٣. ومن الواضح أنه بالنظر إلى الضغط المالي الجاري، من غير الواقعي توقع اتساع نطاق القطاع العام لتوفير فرص العمل. كما لا تشكل النفقات الممولة من المانحين وسائل مستدامة لتحفيز الأنشطة الاقتصادية (البنك الدولي، ٢٠١٣، الفقرتان ٧ و٤٢؛ مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام، ٢٠١٢أ). وبالتالي، لا بد من تهيئة الظروف اللازمة للسماح للقطاع الخاص بتوسيع نطاق فرص العمل واستحداثها إذا أريد التصدي لأزمة البطالة. ونظراً لتنوع القيود المفروضة والسبل المحدودة للوصول إلى موارد الإنتاج والأسواق، لا تزال مسألة إنشاء بيئة تمكينية لتنمية قطاع خاص قادر على إيجاد فرص عمل جديدة والحفاظ عليها، تشكل تحدياً.

حاجة ماسة إلى تحسين التعليم وتنمية المهارات

١٢٤. إن زيادة تطوير التعليم والمهارات ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتنمية القطاع الخاص. ومما يشكل دعامة بالنسبة لقطاع خاص يتسم بالدينامية والقدرة الإنتاجية وروح الابتكار، هو قوته العاملة. وتظل كفالة حصول العمال على التعليم المناسب والمهارات الملائمة من أجل الوصول إلى وظائف لائقة تدعم ازدهار القطاع الخاص، جانباً رئيسياً لا بد من معالجته. وقد أثيرت أمام البعثة بانتظام مسألة مواءمة المؤهلات في مجالي التعلم والتدريب بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل. ويتجلى عدم مواءمة المهارات بشكل خاص عندما ترتقي الاقتصادات سلم سلسلة القيمة المضافة (البنك الدولي، ٢٠١٢ب، الفقرة ٦٢). ويمثل نقص العمال من ذوي المهارات، بالنسبة لزعماء القطاع الخاص، عقبة كبيرة أمام تنمية الأعمال. وقد تبيّن أن الافتقار إلى المهارات الملائمة، فضلاً عن انخفاض مستوى الكفاءات والخبرات، يشكل أهم عقبة تعرقل عمالة الشباب (المرجع نفسه، الفقرة ٦٧). وسعياً

إلى إقامة روابط أقوى بين النتائج التعليمية واحتياجات سوق العمل، وقعت وزارة العمل في نهاية عام ٢٠١٢، مذكرات تفاهم مع عشر جامعات لإنشاء مراكز خدمات التوظيف (السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠١٣ب).

١٢٥. ويعتبر الدور الذي تضطلع به مؤسسات التعليم والتدريب المهنيين والتقنيين في إعداد العمال للتوظيف في القطاعات الناشئة، أمراً حاسماً. ومع ذلك، وُجهت انتقادات إلى النظام القائم باعتباره نظاماً لا يُجسد نُهج التعلم العصرية ولا يستثمر في تعليم التكنولوجيا ولا يعد الطلاب تحسباً لتغير احتياجات أصحاب العمل (البنك الدولي، الفقرة ٦٨). ورغم حصول الشباب على تعليم وتدريب رفيعي المستوى، إلا أن اختيار المواضيع كثيراً ما يتم على أساس توافر المعلمين، لا على أساس احتياجات سوق العمل (منتدى "شارك" الشبابي، ٢٠١٣، الصفحة ٢٠). ويواصل زعماء القطاع الخاص الدعوة إلى إقامة روابط أقوى بين القطاع الخاص ومؤسسات التعليم والتدريب في وضع برامج متصلة لا باحتياجات الاقتصاد القائم فحسب، بل باحتياجات الاقتصاد في المستقبل أيضاً. وأفاد عدد من أصحاب المشاريع بأنهم على استعداد لتخصيص الموارد لدعم التدريب المهني بهدف تنمية القطاعات الناشئة. ويتمثل العائق الرئيسي الذي يحول دون تنمية قطاع السياحة، وهو قطاع رئيسي لزيادة فرص العمل، في الافتقار إلى العمال الفلسطينيين المدربين. وقدم أحد أصحاب المشاريع وصفاً للبعثة بشأن خطط لإنشاء مركز تدريبي تابع للقطاع الخاص في مجال السياحة في القدس الشرقية، بينما أشار آخر إلى خطط لإنشاء مركز للتدريب المهني مصمم بشكل يلائم احتياجات منطقة معينة للصناعات الزراعية.

١٢٦. ورغم أهمية الجهود الفردية المبذولة لتعزيز التدريب المهني لكي يلبي احتياجات سوق العمل، لا بد من اعتماد نهج شامل لمراجعة نظام التعليم والتدريب المهني وتنقيحه، الأمر الذي يستلزم استثمارات ضخمة. وقد علمت البعثة من وزير العمل أنه تم إحراز تقدم في وضع استراتيجية جديدة للتعليم والتدريب التقنيين والمهنيين، بالتعاون بين وزارتي العمل والتعليم والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمجتمع الدولي. ومن بين أهداف استراتيجية الأهداف الإنمائية للألفية تقليل الفروق بين المرأة والرجل في التخصصات التقنية والمهنية. وتشمل التدخلات المتوقعة تهيئة سبل التحاق الشابات بتخصصات في المدارس المهنية، تفي بمتطلبات سوق العمل، وتوفير منح دراسية لهن من أجل أن يتخصصن في العلوم والهندسة والتعليم التقني، وتعزيز حملات التوعية لهن وللمجتمع بشأن أهمية التسجيل في التعليم المهني والزراعي (السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠١٢أ، الصفحة ٣٦).

١٢٧. وما لبث المشروع المشترك بين منظمة العمل الدولية والأونروا، الذي يحمل عنوان "تنمية المهارات وإدارات الاستخدام في مجال البناء في غزة"، أن انتقل إلى الدورة الرابعة للتدريب الممتدة من آذار/ مارس ٢٠١١ إلى كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٢؛ وتوفر الدورتان الثالثة والرابعة ٤٢٠ ساعة تدريب على مدى ستة أشهر. ووصل عدد الطلبة الذين تلقوا تدريبات في المجالات الرئيسية المهنية ذات الأولوية لقطاع البناء والتشييد في الدورة الرابعة ١٠٥ طلاب. وجرى توقيع مذكرات تفاهم مع ٣٥ شركة من أجل إتاحة فرص التلمذة الصناعية لمدة تصل إلى ستة أشهر للمتدربين. وفي وقت لاحق، حصل ٧١ في المائة من المتدربين الذين أنهوا المدة المحددة للتلمذة الصناعية في الدورات السابقة على وظيفة مع نفس الشركة (مكتب العمل الدولي، غير مؤرخ د). وتم دعم البرامج التدريبية من خلال بناء قدرات المدرسين والمدربين في التدريب القائم على الكفاءات، وقد جرت متابعتها من خلال الرصد المنتظم والتدريب والتوجيه. وبناء على هذا التدخل، تعمل منظمة العمل الدولية على وضع اللمسات الأخيرة على المناهج المهنية من خلال عمليات مصادقة تشاركية بهدف الوصول إلى اعتراف بهذه المعايير كجزء من إطار المؤهلات الوطني ووضع نظام وطني لإصدار الشهادات للمدربين. وتشارك منظمة العمل الدولية أيضاً في استعراض استراتيجية التعليم والتدريب التقنيين والمهنيين، بما في ذلك تحليل آثارها في تنمية المهارات في غزة (مكتب العمل الدولي، ٢٠١٢ب، الفقرة ١١). وفي أيار/ مايو ٢٠١٢، استُهلت نسخة جديدة من مشروع "معرفة إدارة الأعمال"، مما يدعم إدخال حزمة التدريب على معرفة إدارة الأعمال في مناهج المراكز المهنية والمعاهد التقنية، بهدف تشجيع ثقافة روح تنظيم المشاريع والعمل للحساب الخاص في صفوف الشباب. وكجزء من هذه العملية، سيتم إقامة روابط ذات صلة مع القطاع الخاص وسيجري دعم إتاحة سبل الوصول إلى الخدمات المالية وغير المالية اللازمة لتنمية الأعمال (المرجع نفسه، الفقرة ١٠).

٥ ـ التوترات في الجولان السوري المحتل

١٢٨. إن الصراع الدائر في الجمهورية العربية السورية يحجب حدة التوترات التي يشهدها الجولان السوري المحتل منذ أمد بعيد. وقد شهد جانبا خط وقف إطلاق النار بعض الحوادث، لكنها لم تسفر في الوقت الراهن عن عواقب طويلة الأجل على المنطقة. ومع ذلك، يمكن أن يؤدي استمرار هذا الصراع إلى مزيد من الآثار السلبية في وضع العمال وعائلاتهم.

١٢٩. وفي عام ٢٠١٢، قُدر عدد المواطنين السوريين الذين يعيشون في خمس قرى في الجولان السوري المحتل بحوالي ٢٣٣٠٠ شخص ووصل عدد المستوطنين الإسرائيليين إلى ١٨٧٠٠ مستوطن يعيشون في ٣٢ مستوطنة (المكتب المركزي للإحصاء، ٢٠١٣). ولا تستفيد القرى السورية من تخطيط المناطق. وكنتيجة لامتناع السلطات الإسرائيلية عن منح تصاريح لبناء المنازل أو تغيير استخدام الأراضي، يضطر سكان هذه القرى إلى التوسع عمودياً بدلاً من التوسع أفقياً.

١٣٠. ولا تزال ثمة عقبات تعترض آفاق العمل بالنسبة للمواطنين السوريين في الجولان السوري المحتل. وبينما كانت الزراعة المصدر الرئيسي للدخل في الفترة التي سبقت الاحتلال عام ١٩٦٧، ولا تزال المصدر الأهم الوحيد، لم يعد بوسعها حالياً دعم عيش السكان. ومما يحد من قدرة الأعمال الزراعية على المنافسة ويُقلل من عائدات العمل في الزراعة، التمييز فيما يتعلق بفرص الحصول على الماء والأرض. وقد بات من الضروري البحث عن فرص عمل في مجالات أخرى، مثل البناء وقطاع الصحة والتجارة والخدمات والمنظمات غير الحكومية والأنشطة الثقافية والأنشطة غير المنظمة. ويتم العثور على فرص عمل في إسرائيل والمستوطنات الإسرائيلية في الجولان السوري المحتل عن طريق السماسرة، سواء كانوا إسرائيليين أم ينحدرون من نفس المجتمع. ومع ذلك، لا توجد بيانات موثوقة عن عدد المواطنين السوريين الذين اختاروا العمل في المستوطنات الإسرائيلية أو في إسرائيل. وتوجد بعض فرص العمل في قطاع الصحة، رغم أنّ خريجي جامعة دمشق يخضعون لامتحانات المعادلة الإسرائيلية.

١٣١. ومن الشكاوى التي ما فتئ المواطنون السوريون في الجولان السوري المحتل يرددونها، مشكلة الحصول على إمدادات كافية من المياه لبساتينهم ولأنشطهم الزراعية الأخرى. ولا يحصل المزارعون إلا على ٢٠٠ متر مكعب من المياه للدونم الواحد من الأرض، أي ما يعادل ٣٠ في المائة فقط من المياه المتاحة للمستوطنين الإسرائيليين. ويؤثر قسط المياه المتوافرة تأثيراً بالغاً في كمية ما يمكن أن ينتجه المزارعون ونوعيته على حد سواء. وبالمقارنة مع المستوطنات الإسرائيلية، فإن تكلفة المياه أعلى بكثير بالنسبة للمزارعين السوريين بسبب نظام التسعير التمييزي. كما يتعين على تعاونياتهم تحمل نفقات الهياكل الأساسية مثل نُظم الضخ وأنابيب نقل المياه. بالإضافة إلى ذلك، تتمتع المستوطنات بامتياز الوصول إلى الأسواق، ذلك لأن بإمكانها الاستفادة من مجموعة من شبكات التوزيع والبيع بالتجزئة.

١٣٢. ووفقاً للمعلومات التي تلقتها البعثة، استؤنفت عملية نقل التفاح إلى الجمهورية العربية السورية في آذار/مارس ٢٠١٣. وقد تعذر ذلك خلال السنة الماضية نظراً لعدم ورود التصاريح اللازمة التي تصدرها وزارة المالية الإسرائيلية. وذُكر أن الكمية المزمع نقلها خلال عام ٢٠١٣ تصل إلى ١٨٠٠٠ طن من أصل ٣٠٠٠٠ طن محفوظة في المخازن منذ موسم عام ٢٠١٢. وبالتالي، فإن الكمية المزمع نقلها هذا العام تتجاوز مجموع الكمية المنتجة عام ٢٠١١. ومع أن عام ٢٠١٢ كان موسماً جيداً لإنتاج التفاح، إلا أن بيع الفائض من المحصول تم بسعر منخفض في السوق المحلية. ولن يحقق بيع التفاح في الجمهورية العربية السورية أسعاراً أعلى بكثير منها في السوق المحلية فحسب، بل سيفيد أيضاً من خلال الحد من الفائض، في رفع أسعار السوق المحلية، وبالتالي دخل المزارعين. كما يجري تسويق التفاح في الضفة الغربية وغزة.

١٣٣. ومع أنه يحق لأي مواطن سوري في الجولان السوري المحتل تقديم طلب الحصول على جواز سفر إسرائيلي، إلا أن قلة قليلة من المواطنين أقبلت على هذه الخطوة نظراً لتعرضهم للنبذ من جانب ذويهم. ومع ذلك، سُجلت حالات أقدم فيها الشباب على تغيير أسمائهم وتولي وظائف في إسرائيل. وقد يتعرض المواطنون السوريون الذين يقيمون خارج الجولان السوري المحتل لأكثر من أربع سنوات لفقدان وضع إقامتهم.

١٣٤. وأحيطت البعثة علماً بأنه رغم أن بعض المحاولات بُذلت من أجل المزيد من إدماج المواطنين السوريين في الجولان السوري المحتل في إسرائيل بعد أن اشتد الصراع داخل سوريا، بيّنت ردود فعل الكثيرين منهم إزاء هذا الصراع عن رغبة أقوى في الحفاظ على هويتهم السورية، أياً كان طرف الصراع الذي اعتبروا أنهم قريبون منه.

١٣٥. ولم يلتحق عدد كبير من الطلاب من الجولان السوري المحتل، الذين ينتمون إلى جامعة دمشق، بالجامعة بعد نهاية عطلتهم الفصلية. وأبلغت البعثة بأن أقل من ٤٠ طالباً من أصل ٣٤٠ استأنفوا دراستهم. كما ترتبت عواقب أخرى عن الصراع السوري. فبينما تصف إسرائيل بعض المواطنين بأنهم "موالون لسوريا"، يرفض هؤلاء الحصول على المساعدة السورية لأنهم سيكونون مجبرين على اتخاذ موقف علني لصالح أحد طرفي الصراع الدائر في الجمهورية العربية السورية. وأياً كان الأمر، فإنّ للأزمة السورية تأثيراً استقطابياً في صفوف المواطنين السوريين في الجولان السوري المحتل. وفي الوقت ذاته، لا يزال ثمة قلق من أن ينتقل الصراع إلى الجولان السوري المحتل، إما عن طريق إطلاق النار أو شن هجمات من نوع آخر عبر خط وقف إطلاق النار أو من خلال المجموعات السورية الراديكالية التي تستقر في المنطقة.

ملاحظات ختامية

١٣٦. يستند تقرير البعثة هذا العام إلى معايير معينة تعتبر أساسية لإدراك وضع العمال والمنشآت في الأراضي العربية المحتلة.

١٣٧. والوضع الراهن ليس خياراً في فلسطين. وهو وضع لا يمكن السكوت عليه وليس ثمة وضع راهن من هذا القبيل بالفعل. فالبيئة لا تفتأ تتغير باستمرار بطرق شتى، البعض منها جذري ومرئي والبعض الآخر أكثر خفاءً. ومن شأن أي جهد يُبذل للحفاظ على استمرار وضع راهن مفترض أن يعزز في الواقع مزيداً من التدهور الخطير للوضع أو على الأقل أن يهيئ أرضيته.

١٣٨. وقد غدت الجهود المبذولة لبناء الدولة وتطوير اقتصاد فلسطيني يتسم بالنشاط ويتمتع بمقومات البقاء ودولة تتميز ببعد اجتماعي قوي، عرضة للإجهاض على نحو متزايد. وفي المجال الاجتماعي ومجال العمل، توصلت البعثة إلى استنتاج مفاده أن العملية قد توقفت عملياً، بالمقارنة مع السنوات السابقة.

١٣٩. وفي الوقت الذي ينبغي فيه أن تكون المفاوضات الوسيلة الأساسية للحيلولة دون الانزلاق نحو الهاوية، يتعين دعم الفلسطينيين والإسرائيليين من خلال توفير تأييد دولي واضح وملموس، سواء من حيث تقديم المساعدة أو كفالة المشاركة السياسية المناسبة. ولم يفت الأوان بعد، ومن الممكن تماماً الشروع في اتخاذ الخطوات اللازمة التي يمكنها أن تساهم في إعادة الثقة في عملية السلام. وتتمثل القضية الرئيسية في وجود عشرات الآلاف من العمال المحبطين وأصحاب المشاريع الفعليين أو المحتملين الذين هم في أمسّ الحاجة إلى أن يعرفوا أنه من الممكن استعادة وتعزيز مصالحهم وآفاقهم، والأهم من ذلك كرامتهم، وأن ذلك سيتم بالفعل.

١٤٠. وبالنظر إلى الحقائق على أرض الواقع، يؤدي هذا حتماً إلى اتخاذ تدابير تؤثر تأثيراً مباشراً في حياة هؤلاء العمال وأصحاب المشاريع. ولا بد من أن تكون التحركات رفيعة المستوى لإنهاء الصراع الدائر مصحوبة بأدلة ملموسة على أن المصاعب اليومية وأوجه التحرش الناتجة عن الاحتلال يجري تخفيفها، وسيتم درؤها. وبغير ذلك، سيدخل القادة من جميع الأطراف في مواجهة مع سكان تنتابهم الريبة وخيبة الأمل، ولن يتوانوا عن المطالبة بالمساءلة والحصول على نصيبهم من ثمار العملية.

١٤١. ويتعين على إسرائيل رفع القيود المفرطة التي تعتبر غير منتجة اجتماعياً واقتصادياً، كما دعا إلى ذلك أصحاب العمل الإسرائيليون أنفسهم. ذلك لأن تعسف هذه التدابير يعوق النشاط الاقتصادي ويدفع الاقتصاد الفلسطيني وسوق العمل الفلسطينية إلى الاعتماد على هياكل الاحتلال واقتصاد المستوطنات. كما يزيد أيضاً من تفتيت الأرض، مما يؤدي إلى تكريس انقسام مدمر بين غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية.

١٤٢. وينبغي تخفيف القيود المفروضة على حركة التنقل والعمل والنشاط الاقتصادي بطريقة شفافة ودائمة من أجل زيادة فرص العمل اللائق في ظروف تسودها المساواة. وهذا أمر ضروري أيضاً لمكافحة مستويات الفقر المثيرة للفزع، لا سيما في غزة. وينبغي إيلاء عناية خاصة للامتناع عن اتخاذ أي تدابير من شأنها ترسيخ وتعميق التمييز والانقسام والتفرقة أو أي تدابير توحي بذلك.

١٤٣. ولا بد من كفالة معاملة العمال الفلسطينيين معاملة إنسانية في جميع حالات الاستخدام، بما في ذلك حالة من لجأوا إلى العمل في المستوطنات. ومن اللازم معالجة تظلمات الفلسطينيين الذين يشاركون بشكل منظم أو غير منظم في سوق العمل الإسرائيلية، على وجه السرعة وبشفافية، بما في ذلك من خلال الاستفادة بشكل فعال من سبل الانتصاف القانوني. كما يتعين الحد من المستوى الحالي للتجاوزات، وذلك لصالح المنظور الأطول أجلاً للتعايش والتفاعل بين الأسواق، بما في ذلك سوق العمل، في دولتين مستقلتين ومتجاورتين.

١٤٤. ولا بد من تأهيل القطاع الخاص الفلسطيني، في ضوء التوقعات الملحوظة التي تفيد بأنه سيصبح محركاً للنمو، لكي يضطلع بهذا الدور بالقدر اللازم من الاستقلالية، مع احترامه التام للحقوق الأساسية للعمال فيه، وعدم إخضاعه للقرارات الإدارية أو السياسية أو الاقتصادية من جانب السلطات أو المنشآت أو الكيانات الإسرائيلية الأخرى. وينبغي للعلاقات التجارية الشفافة والمنصفة التي تتجنب استخدام الوسطاء استخداماً غير لائق، أن تشكل جزءاً لا يتجزأ من أي سياسة سليمة لتنمية القطاع الخاص.

١٤٥. وعلى حد ما شدد عليه الفصل ٤ من هذا التقرير، يجب أن يظل تعزيز الحوار الاجتماعي وبناء البعد الاجتماعي لدولة فلسطين جزءاً لا يتجزأ من عملية السلام. ويجب على منظمة العمل الدولية أن تواصل تقديم دعمها الكامل لهذه المهمة.

١٤٦. وينبغي بذل قصارى الجهد لإيجاد حل للصعوبات المستمرة التي يواجهها المواطنون السوريون في الجولان السوري المحتل، بطريقة تحترم المبادئ والحقوق الأساسية في العمل.

المراجع

ACE International Consultants (ACE). 2012. *Private sector and economic development in East Jerusalem*, Final report, Dec.

Ad Hoc Liaison Committee (AHLC). 2013. *Chair's summary*, Brussels, 19 Mar.

APRODEV et al. 2012. *Trading away peace: How Europe helps sustain illegal Israeli settlements.*

Association for Civil Rights in Israel (ACRI). 2012a. *Neglect and suppression in East Jerusalem: The policies behind widespread poverty and unemployment*, May.

—. 2012b. *Failed grade: East Jerusalem's failing educational system*, Aug.

—. 2013. *Ahead of President Obama's visit: Recent human rights developments in the West Bank and East Jerusalem*, 12 Mar.

B'Tselem – Israeli Information Center for Human Rights in the Occupied Territories. 2012. *Arrested development: The long-term impact of Israel's Separation Barrier in the West Bank*, Oct.

Central Bureau of Statistics (CBS). 2012. *Statistical abstract of Israel 2012.*

مؤتمر الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة. ٢٠٠١. *الإعلان*، ٥ كانون الأول/ ديسمبر.

منسق الأنشطة الحكومية في الأراضي، إسرائيل، ٢٠١٣. *Presentation to the ILO delegation,* Mar.

GIZ (Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit GmbH). 2013. *Establishment of a national employment agency (NEA): Palestinian Territories*, Jan.

Independent Commission for Human Rights (ICHR). 2012. *Death inside the tunnels: Lost rights.*

محكمة العدل الدولية. ٢٠٠٤. "الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة"، في *تقارير الأحكام والفتاوى والأوامر*، فتوى بتاريخ ٩ تموز/ يوليه.

International Labour Office (ILO). Undated a. *Evaluation: MDG gender programme on "Gender Equality and Women's Empowerment" in Palestine.*

—. Undated b. *Mainstreaming gender equality concerns in Palestinian cooperatives,* Policy Brief 10.

—. Undated c. *Gender-based violence in the workplace: An overview from the occupied Palestinian territory.*

—. Undated d. *Initiatives under the Spanish-led MDG Achievement Fund.*

—. ١٩٩٨. *إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل ومتابعته*، مؤتمر العمل الدولي، الدورة ٨٦، جنيف.

—. ٢٠١١. *وضع عمال الأراضي العربية المحتلة*، تقرير المدير العام (ملحق)، مؤتمر العمل الدولي، الدورة ١٠٠، جنيف.

—. ٢٠١٢أ. *وضع عمال الأراضي العربية المحتلة*، تقرير المدير العام (ملحق)، مؤتمر العمل الدولي، الدورة ١٠١، جنيف.

—. ٢٠١٢ب. *البرنامج المعزز للتعاون التقني من أجل الأراضي العربية المحتلة*، الوثيقة GB.316/POL/7، ١٧ أيلول/ سبتمبر.

—. ٢٠١٢ج. *قرار بشأن المناقشة المتكررة عن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل*، مؤتمر العمل الدولي، الدورة ١٠١، جنيف.

صندوق النقد الدولي. ٢٠١٣. *آخر التطورات وآفاق الاقتصاد في الضفة الغربية وقطاع غزة*، تقرير خبراء صندوق النقد الدولي لاجتماع لجنة الارتباط الخاصة، بروكسل، ١٩ آذار/ مارس.

Kav LaOved – Worker's Hotline. 2012a. *Employment of Palestinians in Israel and the settlements: Restrictive policies and abuse of rights*, Aug.

—. 2012b. *Segregated public bus lines for Palestinian workers in Israel*, Mar.

—. 2012c. *Promotion and protection of labour rights of Palestinian workers by Kav LaOved – Worker's Hotline*, 2012 annual report.

Kuttab, E. and Abu Awad, N. 2012. *The gender dimensions of violence in the world of work: Situation analysis in the Occupied Palestinian Territory*, Final report.

Machsomwatch – Women against Occupation and for Human Rights. 2013. *Bus watch, November 2012–February 2013*.

National Insurance Institute (NII). 2012. *Poverty and social gaps: Annual report 2011*, Nov.

مكتب ممثل المجموعة الرباعية. ٢٠١٢. *تقرير اجتماع لجنة الارتباط الخاصة*، بروكسل، ٢١ آذار/ مارس.

—. ٢٠١٣. *تقرير اجتماع لجنة الارتباط الخاصة*، بروكسل، ١٩ آذار/ مارس.

Office of the United Nations Special Coordinator for the Middle East Peace Process (UNSCO). 2012a. *Palestinian state-building at stake: Preserving the two-state solution*, Ad Hoc Liaison Committee meeting, 23 Sep.

—. 2012b. *Socio-Economic Report*, Dec.

—. 2013a. *Report to the meeting of the Ad Hoc Liaison Committee*, Brussels, 19 Mar.

—. 2013b. Remarks by Mr Robert Serry – United Nations Special Coordinator for the Middle East Peace Process at the Conference on Cooperation among East Asian Countries for Palestinian Development (CEAPAD), Tokyo, 14 Feb.

أوكسفام. ٢٠١٢. *على حافة الهاوية: المستوطنات الإسرائيلية وأثرها على الفلسطينيين في وادي الأردن*.

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والسلطة النقدية الفلسطينية. ٢٠١٢. *الرصد الاقتصادي والاجتماعي*، المجلد ٣٠، تشرين الأول/ أكتوبر.

Palestine General Federation of Trade Unions (PGFTU). 2013. *Palestinian workers: A comprehensive report on working conditions, priorities and recommendations*.

مركز التجارة الفلسطيني (بالتريد). ٢٠١٠. *التقرير نصف الشهري بشأن معابر قطاع غزة، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩ - كانون الثاني/ يناير ٢٠١٠*، آذار/ مارس.

Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS). 2011a. *Main findings of violence survey in the Palestinian society,* Press release, Dec.

—. ٢٠١١ب. *الفقر في الأرض الفلسطينية*، تقرير بشأن الاستنتاجات الأولية للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠، أيلول/ سبتمبر.

—. ٢٠١٢. *مستويات المعيشة في الأراضي الفلسطينية: الإنفاق، الاستهلاك، الفقر، ٢٠١١*.

—. ٢٠١٣أ. *تقديرات أولية للحسابات القومية الفصلية (الربع الرابع ٢٠١١)*، بيان صحفي، آذار/ مارس وسنوات متعددة.

—. ٢٠١٣ب. *مسح القوى العاملة*، دورة تشرين الأول/ أكتوبر - كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٢ *(الربع الرابع/ ٢٠١٢)*، بيان صحفي، شباط/ فبراير وسنوات متعددة.

—. ٢٠١٣ج. *إحصاءات التعليم*، متاحة على الموقع التالي: www.pcbs.gov.ps.

—. ٢٠١٣د. *مؤشر الأسعار الاستهلاكية الفلسطيني لعام ٢٠١٢*.

السلطة الوطنية الفلسطينية. غير مؤرخ. *وزارة شؤون المرأة: الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد النساء للأعوام ٢٠١١-٢٠١٩*.

—. ٢٠١١. *خطة التنمية الوطنية، ٢٠١١-٢٠١٣: إقامة الدولة وبناء المستقبل*، نيسان/ أبريل.

—. ٢٠١٢أ. *الاستراتيجية الوطنية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥*، حزيران/ يونيه.

—. ٢٠١٢ب. *قرار مجلس الوزراء بشأن اعتماد الحد الأدنى للأجور في جميع أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية* (رقم 01/20/14/M.W/S.F)، ٩ تشرين الأول/ أكتوبر.

—. ٢٠١٣أ. *المستوطنات الإسرائيلية وآثارها الاجتماعية والاقتصادية على الأراضي الفلسطينية وقطاع العمل للفترة ٢٠١١-٢٠١٢*، ٢٦ آذار/ مارس.

—. ٢٠١٣ب. *إنجازات وزارة العمل للفترة ٢٠١١-٢٠١٢*.

بروتوكول باريس. ١٩٩٤. *اتفاق غزة - أريحا، المرفق الرابع - بروتوكول بشأن العلاقات الاقتصادية بين حكومة دولة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية التي تمثل الشعب الفلسطيني*، باريس، ٢٩ نيسان/ أبريل.

منتدى شارك الشبابي. ٢٠١٣. *واقع الشباب الفلسطيني للعام ٢٠١٣: المستقبل يقرع الباب*.

مراقب الدولة في إسرائيل. ٢٠١٢. *تقرير سنوي لعام ٢٠١١*، (تُرجمت بعض المقتطفات من التقرير)

الأمم المتحدة. ٢٠١٢أ. *القرار ١٩/٦٧ - مركز فلسطين في الأمم المتحدة*، الدورة ٦٧ للجمعية العامة، الوثيقة A/RES/67/19، ٤ كانون الأول/ ديسمبر.

—. 2012b. Statement attributable to the Spokesperson for the Secretary-General on Israeli settlement expansion, 2 Dec.

—. ٢٠١٣أ. *مركز فلسطين في الأمم المتحدة: تقرير الأمين العام*، الوثيقة A/67/738، ٨ آذار/ مارس.

—. ٢٠١٣ب. *تقرير البعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق من أجل التحقيق في آثار بناء المستوطنات الإسرائيلية على الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعب الفلسطيني في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية*، الوثيقة A/HRC/22/63، ٧ شباط/ فبراير.

—. ٢٠١٣ج. *القرار ١٢٠/٦٧ - المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل*، الدورة ٦٧ للجمعية العامة، الوثيقة A/RES/67/120، ١٤ كانون الثاني/ يناير.

—. 2013d. *Report of the United Nations High Commissioner for Human Rights on the Implementation of Human Rights Council Resolutions S-9/1 and S-12/1*, Human Rights Council, A/HRC/22/35, 6 Mar.

لجنة وضع المرأة. ٢٠١٢. *حالة المرأة الفلسطينية وتقديم المساعدة إليها*، تقرير الأمين العام، الوثيقة E/CN.6/2013/6، ١٨ كانون الأول/ ديسمبر.

United Nations Development Assistance Framework (UNDAF). 2012. *United Nations Development Assistance Framework in the occupied Palestinian territory, Comprehensive analysis,* draft, Nov.

United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA). 2007. *The humanitarian impact on Palestinians of Israeli settlements and other infrastructure in the West Bank*, July.

—. ٢٠١١. *القدس الشرقية: مخاوف إنسانية أساسية*، تقرير خاص، آذار/ مارس.

—. 2012a. *West Bank access restrictions map*, Dec.

—. ٢٠١٢ب. *تأثير الجدار على الأوضاع الإنسانية*، صحيفة وقائع، تموز/ يوليه.

—. ٢٠١٢ج. *مراقب الشؤون الإنسانية*، كانون الأول/ ديسمبر.

—. ٢٠١٢د. *خمس سنوات على الحصار: الوضع الإنساني في غزة*، صحيفة وقائع، حزيران/ يونيه.

—. ٢٠١٢هـ. *تأثير سياسات الاستيطان الإسرائيلية على الأوضاع الإنسانية:* تحديث، كانون الأول/ ديسمبر.

—. ٢٠١٢و. *تطورات إمكانية التنقل والوصول في الضفة الغربية*- تقرير خاص، أيلول/ سبتمبر.

—. ٢٠١٢ز. *مراقب الشؤون الإنسانية*، أيلول/ سبتمبر.

—. ٢٠١٢ح. *القدس الشرقية: مخاوف إنسانية أساسية*، تحديث، كانون الأول/ ديسمبر.

—. ٢٠١٣أ. *المنطقة جيم (C) في الضفة الغربية: مخاوف إنسانية أساسية*، صحيفة وقائع، كانون الثاني/ يناير.

—. ٢٠١٣ب. *نظرة عامة على الشؤون الإنسانية*، عرض، شباط/ فبراير.

—. ٢٠١٣ج. *قاعدة بيانات معابر غزة*، متاحة على الموقع التالي: www.ochaopt.org.

—. ٢٠١٣د. *مراقب الشؤون الإنسانية*، شباط/ فبراير.

مجلس الأمن في الأمم المتحدة. ١٩٨٠. القرار ٤٦٥ (١٩٨٠) الذي اعتمده مجلس الأمن في دورته ٢٢٠٣، الوثيقة S/RES/465، ١ آذار/ مارس.

—. 2013. Briefing by Mr Robert Serry, Special Coordinator for the Middle East Peace Process and Personal Representative of the Secretary-General, in *The situation of the Middle East, including the Palestinian question*, 6940th meeting, 68th year, document S/PV/6940, 25 Mar.

World Bank. 2010. *The underpinnings of the future Palestinian state: Sustainable growth and institutions*, Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee, 21 Sep.

—. 2012a. *Fiscal crisis, economic prospects: The imperative for economic cohesion in the Palestinian territories*, Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee, 23 Sep.

—. 2012b. *Towards economic sustainability of a future Palestinian state: Promoting private sector-led growth*, Apr.

—. 2013. *Fiscal challenges and long term economic costs*, Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee, 19 Mar.

Yesh Din – Volunteers for Human Rights. 2012. *Police investigation of vandalization of Palestinian trees in the West Bank,* Yesh Din monitoring data, 2005–2012, Oct.

مرفق

قائمة محاوري البعثة

المؤسسات الفلسطينية

وزارة العمل

السيد أحمد مجدلاني، وزير العمل

السيد يوسف زغلول، مدير عام، مكتب الوزير

السيد صالح الزرو، الوكيل المساعد لشؤون التعاون الدولي

السيد طه سرطاوي، رئيس وحدة السياسات والأبحاث

السيد سامر سلامة، مدير عام التشغيل

المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار)

السيد محمد اشتيه، رئيس المجلس، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، محافظ البنك الإسلامي للتنمية في فلسطين

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

السيدة علا عوض، رئيسة

السيدة أمينة خصيب، مديرة الحسابات القومية

السيدة سهى كنعان، مديرة الإحصاءات العمالية

السيد جواد الصالح، المدير العام للإحصاءات السكانية والاجتماعية

منظمة التحرير الفلسطينية/ المجلس التشريعي الفلسطيني

السيد صائب عريقات، كبير المفاوضين الفلسطينيين، عضو اللجنة التنفيذية في منظمة التحرير الفلسطينية، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح

السيد نبيل شعث، عضو اللجنة المركزية ومفوض العلاقات الدولية لحركة فتح، عضو في المجلس التشريعي الفلسطيني

السيد مصطفى البرغوثي، الأمين العام للمبادرة الوطنية الفلسطينية، عضو في المجلس التشريعي الفلسطيني

وزارة شؤون القدس

السيد عدنان حسيني، وزير، محافظ القدس الشريف

اللجنة الوطنية لتشغيل النساء

السيدة إيناس صاوي، وحدة التوظيف المحلي، الإدارة العامة للتشغيل، وزارة العمل

السيدة عبير دقرة، وحدة التوظيف المحلي، الإدارة العامة للتشغيل، وزارة العمل

السيدة شانتيلا عاصي، وحدة النوع الاجتماعي، وزارة العمل

السيدة أسماء الكيلاني، رئيسة وحدة النوع الاجتماعي، وزارة الثقافة
السيدة إيمان جرّار، مديرة التدقيق الداخلي، وزارة الزراعة
السيدة شهناز أبو عزّة، رئيسة وحدة النوع الاجتماعي، وزارة التخطيط والتنمية الإدارية
السيدة رندة الطاهر، رئيسة وحدة النوع الاجتماعي، وزارة الأشغال العامة والإسكان
السيدة ختام سعافين، مسؤولة الدائرة الاقتصادية، عضو الأمانة العامة، الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية
السيدة سحر عمر، مديرة مشاريع، مركز دراسات المرأة
السيدة حياة البزّار، رئيسة وحدة النوع الاجتماعي، رئاسة الوزراء
السيدة سلام المالكي، وحدة النوع الاجتماعي، مسؤولة عن التنسيق، رئاسة الوزراء
السيد ربيع أبو شاملة، رئيس قسم، مهندس، وزارة التعليم العالي
السيدة فاطمة شناعة، رئيسة وحدة النوع الاجتماعي، وزارة الاقتصاد الوطني
السيدة فاطمة ردايدة، مديرة وحدة النوع الاجتماعي، وزارة شؤون المرأة
السيد أيمن عبد المجيد، باحث ومنسق، جامعة بير زيت
السيدة كارين ميتز أبو حميد، منسقة العلاقات الخارجية، مركز الديمقراطية وحقوق العاملين
السيدة نائلة عودة، معلمة ميدانية، جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية

منظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات المجتمع المدني الأخرى

الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، نابلس

السيد شاهر سعد، الأمين العام
السيد باير سعيد باير، سكرتير نقابة عمال البناء والأخشاب، عضو الأمانة العامة وعضو اللجنة التنفيذية
السيد ناصر يونس، رئيس نقابة عمال المواصلات، عضو الأمانة العامة وعضو اللجنة التنفيذية
السيدة تغريد كشك، رئيسة وحدة الإعلام والعلاقات العامة
السيد منويل عبد العال، سكرتير نقابة عمال الكهرباء والمعادن، عضو الأمانة العامة وعضو اللجنة التنفيذية
السيد سهيل صليبا خضر، عضو الأمانة العامة وعضو اللجنة التنفيذية
السيدة بسمة البطاط، سكرتيرة وحدة النوع الاجتماعي، عضو اللجنة التنفيذية
السيد إبراهيم ذويب، مسؤول التنظيم النقابي، عضو الأمانة العامة
السيد مراد أبو حنيش، عضو اللجنة التنفيذية، سكرتير وحدة الأبحاث
السيد ساهر صرصور، عامل ميداني
السيد مصطفى حناني، عامل ميداني
السيدة فوزية اسماعيل محمد زبيدات، عاملة في الزراعة
السيدة فدوى عبدالله عبد زبيدات، عاملة في الزراعة
السيدة أسمهان عبدالله أحمد زبيدات، عاملة في الزراعة

الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين، غزة

السيد طارق الهندي، عضو الأمانة العامة، عضو اللجنة التنفيذية، رئيس نقابة عمال الزراعة
السيد يحيى أبو العطا، عضو الأمانة العامة، نائب رئيس نقابة السائقين والنقل

السيد إلياس جلدة، عضو اللجنة التنفيذية، نائب رئيس نقابة خدمات الصحة العامة
السيد زكي عبد الفتاح خليل، عضو الأمانة العامة وعضو اللجنة التنفيذية، رئيس نقابة عمال الغزل والنسيج
السيد محمد سعدي حلس، عضو اللجنة التنفيذية، نائب رئيس نقابة عمال البناء والأخشاب
السيد بكر الجمل، عضو اللجنة التنفيذية، نائب رئيس نقابة الخدمات التعليمية
السيدة هناء الخالدي، عضو دائرة المرأة
السيد سعيد سحان الأسطل، عضو اللجنة التنفيذية، عضو مجلس ونائب رئيس نقابة عمال الزراعة
السيد إبراهيم أبو غيدا، نائب رئيس نقابة الخدمات السياحية
السيد عايش محمد عبيد، عضو اللجنة التنفيذية، رئيس نقابة عمال البناء والأخشاب

اتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية الفلسطينية، رام الله
السيد أحمد هاشم الزغير، الرئيس، رئيس غرفة القدس
السيد علي مهنا، مدير دائرة التخطيط والمشاريع الصغيرة والمتوسطة
السيد نزيه مرداوي، مدير دائرة المعلومات
السيد أكرم حجازي، مدير العلاقات العامة
السيد موسى سلامة، مدير وحدة النوع الاجتماعي

غرفة بيت لحم
السيدة ماجدة يوسف سلسع، عضو مجلس الإدارة، لجنة صاحبات الأعمال

غرفة الخليل
السيد عبد الحليم شاور التميمي، نائب الرئيس

غرفة جنوب الخليل
السيد جلال مخارزة، الرئيس، أمين صندوق اتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية الفلسطينية

غرفة أريحا
السيد تيسير الحميدي، الرئيس

غرفة نابلس
السيد عمر هاشم، الرئيس، نائب رئيس اتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية الفلسطينية
السيد حسام عبد الرحمن حجاوي، نائب الرئيس
السيد أحمد عكوبة، موظف في قسم البحوث والعلاقات العامة

غرفة قلقيلية
السيد أسامة صبري، أمين سر

غرفة رام الله
السيد خليل يوسف رزق، الرئيس، نائب رئيس اتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية الفلسطينية

غرفة سلفيت
السيد جاسر يوسف بني نمرة، نائب أمين الصندوق

غرفة طوباس
السيد معن صوافطه، المدير العام

شركة المهندسين الاستشاريين، غزة
السيد علي أبو شهلا، المدير العام

شركة فلسطين للتنمية والاستثمار (باديكو)
السيد سمير حليلة، الرئيس التنفيذي

منتدى سيدات الأعمال الفلسطيني
السيدة دعاء وادي، المديرة التنفيذية

مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان، غزة
السيد خليل أبو شمّالة، المدير العام

جمعية الحق، رام الله
السيد شعوان جبارين، المدير العام
السيد زاهي جرادات، منسق البحث الميداني

المقدسي لتنمية المجتمع
السيد بشار العزة، رئيس مجلس الإدارة
السيد معاذ الزعتري، المدير العام

مركز الميزان لحقوق الإنسان، غزة
السيد عصام يونس، المدير العام

جمعية سيدات الزبيدات
السيدة صبحية عبد الله أحمد زبيدات، عضو

مركز الأبحاث والاستشارات القانونية للمرأة، غزة
السيدة زينب الغنيمي، مديرة المركز

جمعية الثقافة والفكر الحر، غزة
السيدة مريم زقوت، المديرة العامة

الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، رام الله
السيدة رندة سنيورة، المديرة التنفيذية
السيد إسلام تميمي، باحث قانوني
السيدة خديجة برغوثي، باحثة قانونية

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان
السيد خليل شاهين، مدير وحدة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

مركز شؤون المرأة، غزة
السيدة أمل صيام، المديرة التنفيذية

محافظة بيت لحم - قرية الولجة
السيد عمر حجاجنة، عامل

المؤسسات الإسرائيلية

الحكومة الإسرائيلية ومؤسسات عامة أخرى

وزارة الصناعة والتجارة والعمل

السيد افنر عمراني، كبير منسقي الأبحاث، قسم علاقات العمل

السيد شلومو يتسحاقي، مدير، كبير مسؤولي علاقات العمل

وزارة الشؤون الخارجية

السيد رون أدام، مدير، دائرة المنظمات الدولية والوكالات المتخصصة

السيد إلداد جولان، نائب رئيس، دائرة المنظمات الدولية والوكالات المتخصصة

السيد رافن عازر، رئيس مكتب الشرق الأوسط، مركز أبحاث السياسات

السيدة افيشاج كوهن فرومر، دائرة المنظمات الدولية والوكالات المتخصصة

منسق الأنشطة الحكومية في الأراضي

المقدم يوسي شتيرن، رئيس فرع العلاقات الخارجية

المقدم يوري مامان، رئيس الفرع الاقتصادي

بنك إسرائيل

السيد هاجاي اتكس، اقتصادي، دائرة الأبحاث

منظمات العمال ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات المجتمع المدني الأخرى

الهستدروت - الاتحاد العام للعمل في إسرائيل

السيدة افيتال شابيرا - شابيرو، المديرة، إدارة الشؤون الدولية

السيد إيتسهاك مويال، رئيس، نقابة عمال البناء والأخشاب

السيد يوسف قرّا، ممثل الهستدروت لدى منظمة العمل الدولية، عضو المكتب التنفيذي

رابطة الصناعيين في إسرائيل

السيد يوري جينوسار، المدير العام، اتحاد المنظمات الاقتصادية الإسرائيلية

السيد اوفر يوهانانوف، مستشار قانوني، مدير دائرة قانون العمل

السيد دان كاتاريفاس، مدير العلاقات الدولية، اتحاد المنظمات الاقتصادية الإسرائيلية

السيدة دفنا أفيرام - نيتزان، مديرة دائرة الأبحاث الاقتصادية

السيد يوري روبن، رئيس مجلس الإدارة، لجنة العمل، رابطة المقاولين والبنائين في إسرائيل

جمعية عنوان العامل للدفاع عن حقوق العمال

السيد عبد الداري، منسق ميداني للعمال الفلسطينيين

السيدة تغريد شبيطة، محامية، منسقة ميدانية

السيدة أنجي هسو، تطوير الموارد

"لا للحواجز" نساء ضد الاحتلال ومن أجل حقوق الإنسان - ماتشسوم واتش

السيدة سلفيا بيترمان، متطوعة

الأمم المتحدة والمنظمات الدولية

مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط

السيد جايمس راولي، نائب المنسق الخاص للأمم المتحدة، منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية المقيم

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، الأرض الفلسطينية المحتلة

السيدة إيلن أسجيرسدوتير، مسؤولة الشؤون الإنسانية، مديرة السياسة والحماية

السيد يحسكيل لين، مدير قسم البحث والتحليل

السيدة ديانا عناني، محللة الشؤون الإنسانية

السيدة إسراء المظفر، مديرة وحدة التنسيق الميداني وسط الضفة الغربية، محللة الشؤون الإنسانية

السيد أيمن شيخ إبراهيم، مساعد الشؤون الإنسانية، وحدة التنسيق الميداني لوسط الضفة الغربية

السيد أديب سلمان، مساعد الشؤون الإنسانية، وحدة التنسيق الميداني لجنوب الضفة الغربية

وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)

السيد فيليبو غراندي، المفوض العام

السيد روبرت ترنر، مدير عمليات الأونروا، غزة

السيد داميان فاجير، المكتب الإقليمي للأونروا، غزة

مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، الأرض الفلسطينية المحتلة

السيد ماتيّاس بينكيه، رئيس المكتب

هيئة الأمم المتحدة للمرأة، غزة

السيدة هبة الزيّان، محللة برامج

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)

السيد سيريل فيراند، كبير منسقي الطوارئ وإعادة الإعمار

صندوق النقد الدولي، بعثة الصندوق في الضفة الغربية وغزة

السيد اودو كوك، ممثل مقيم

البنك الدولي، بعثة البنك في الضفة الغربية وقطاع غزة

السيد أورهان نكسك، خبير اقتصادي أول

الجولان السوري المحتل

السيد سلمان فخر الدين، مسؤول العلاقات العامة ومساعد أبحاث، المرصد، المركز العربي لحقوق الإنسان في أعالي الجولان

السيد عوض منصور، ممرض، مستوصف الجولان

السيد فضل الله بطيش، مدير نقابة العمال، طبيب، مستوصف الجولان

السيد وائل طربيه، مؤسس مركز فاتح المدرس للفنون والثقافة

السيدة عايدة صفدي، مساعدة في دار العجزة، دان كيبوتس

السيد كرامة أبو صالح، محامٍ

السيد مفيد الويلي، محاسب في شركة لتبريد التفاح، مزارع

السيد إيال أبو صالح، مهندس مدني

السيد شحاده نصرالله، مهندس زراعي

السيد هابل حسين أبو جيل، مزارع